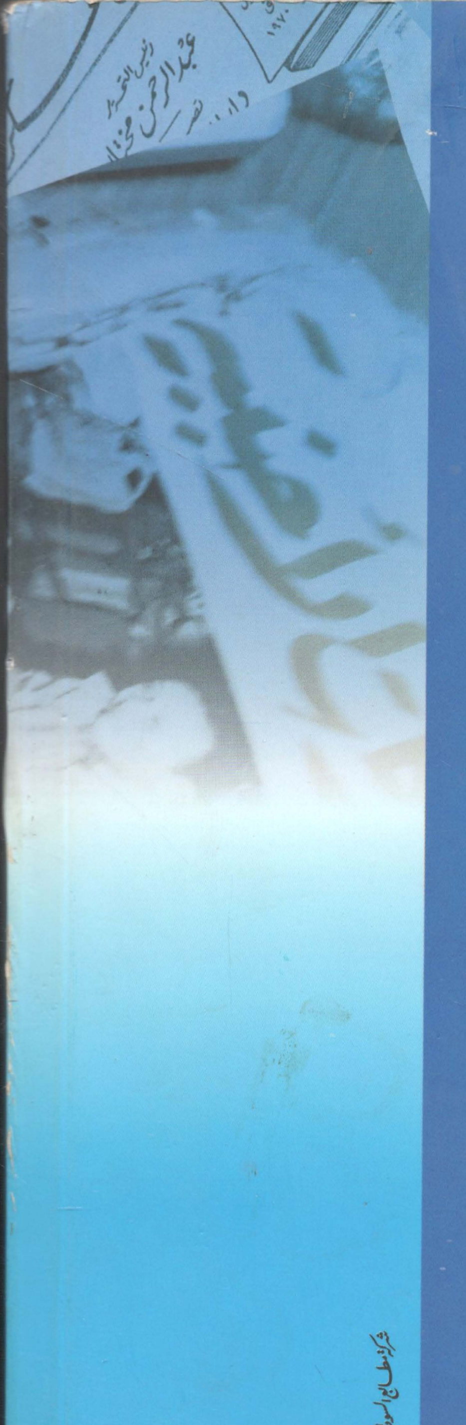

مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي
د. عبد الله محمد سليمان
25 مايو
التأميم والمصادرة
قرارات زلزلت الاقتصاد السوداني



د. عبدالله محمد سليمان

- من مواليد مدينة بورتسودان.
- درس إدارة الأعمال بجامعة الخرطوم.
- أكمل دراسة الماجستير والدكتوراه في إدارة الأعمال بالمملكة المتحدة.
- عمل برئاسة مؤسسات الدولة التجارية (المؤسسة العامة للقطاع التجاري) وبشركة الخطوط البحرية السودانية و بمؤسسة التجارة والخدمات
- عمل بإدارة تمويل التعليم العالي - المجلس القومي للتعليم العالي
- عمل بالسعودية بشركة النقل الجماعي ومكتب الراشد للاستشارات المالية والإدارية.
- عمل عضوا منتدبا لشركة النيلين القابضة بالخرطوم، ورئيسا لمجالس الإدارة وعضوا منتدبا لبعض شركاتها التابعة.
- عمل أستاذا مشاركا في إدارة الأعمال بالجامعات السودانية.
- شارك كعضو في لجنة القطاع التجاري ضمن فريق دراسة مؤسسات القطاع العام السوداني ١٩٧٨م (حكومة السودان/ البنك الدولي).
- كتب المقالات عن المؤسسات العامة ومشكلات الاقتصاد السوداني بالصحف وبعض المواقع الإليكترونية.
- يعمل حاليا مديرا لإدارة التدريب والتطوير المهني ومستشارا بالهيئة السعودية للمحاسبين.



مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي

2016



ردمك: ISDN 978-99942-4-113-2

رقم الإيداع: 960 / 2015م

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة



د.عبدالله محمد سليمان

فهرسة المكتبة الوطنيّة أثناء النّشر- السّودان

338 .92409624 د. عبد الله محمد سليمان، 1959 -

ع.م.خ

25مايو، التّأميم والمُصادرة، قرارات زلزلت الإقتصاد السّوداني /

د. عبد الله محمد سليمان

الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني الثّقافي، 2015.

192 ص؛ 24 سم

ردمك: 978-99942-4-113-2

1. التأميم- السودان.

أ.العنوان.

ب. خمسة وعشرون مايو التأميم والمصادرة.

First Published in February 2016

By Abdel-Karim Mirghani Cultural Centre

أم درمان – السُّودان

الطّبعة الأولى - فبراير 2016م

التّصميم الدّاخلي والغلاف / عبد العزيز حامد مهدي

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة

المحتويات

تمهيد

مع أنّ قرارات التّأميم والمُصادرة كانت زلزالاً باغت الكثيرين وهزّ الاقتصاد السّوداني هزّاً عنيفاً، بل دمّر بعض المؤسّسات والشّركات فلمْ تتمكّن من استعادة عافيتها حَتّى بعد أنْ ثاب نظام مايو لبعض الرّشد وتمّ إلغاء بعضها، يخطئ مَن يظنّ أنّ تلك القرارات هي مسئولية الرّئيس الأسبق المشير جعفر نميري يتحمّلها وحده بحُكم رئاسته لمجلس قيادة انقلاب مايو، كما حاول أنْ يصوّر ذلك الخصوم، لا سيما بعد الأحداث المؤلمة المحزنة التّي صاحبت وأعقبت انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م أو حَتّى غير الخصوم من بعض الذّين تناولوا تلك الفترة من الكُتّاب في الصّحف والمواقع الإلكترونية. فالمسئولية في رأينا هي مسئولة نظام للحُكم سطا على السّلطة الدّيمقراطية بانقلاب عسكري وجاء مشحوناً بكثير من الرّؤى المتهوّرة والاندفاع الأعمى لمعالجة قضايا البلاد الشّائكة ومنها الاقتصادية والتّي بطبيعتها تحتاج إلى معالجات متأنية وفق خطوات مدروسة. وهي مسئولية مشتركة بين أطراف كثيرة، ضمّت أجهزة أنشأتها سُلطة مايو (الجهاز المركزي للرّقابة العامّة وجهاز الحراسة العامّة)، وأعضاء في مجلسي قيادة الثّورة والوزراء، وتنفيذيين في مواقع المسئولية المختلفة، ومستشارين ومتخصّصين استعان بهم النّظام في تلك الفترة. كُلّ هؤلاء شاركوا بدرجات متفاوتة وبطريق مباشر أو غير مباشر، في صنع واتّخاذ وإعلان وتنفيذ تلك القرارات العاصفة المزلزلة. ولن يفيد في هذا الصّدد الحديث عن أنّ النّميري قد تحوّل إلى دكتاتور وطاغية وأنّه كان حاكماً بأمره حين اتّخذت مايو تلك القرارات. فربّما يصدق في حال الذّين كانوا من حوله آنذاك قول شاعر القطريْن خليل مطران:

سَـجَـدوا لـكِـسْرى اذ بَـدَا إجْـلالاَ كَسُـجُـودهـم لـلـشَّـمْـسِ إذْ تَـتَـلالاَ
مـا كَــانَ كِـسْرى إذْ طَـغَـى فِي قَـوْمِـه إلَّا لِمَـا خُـلِـقُـوا بِـه فَـعَّـالاَ
هُـمْ حَـكَـمُـوُهُ فَـاسْـتَـبَـدَ تَـحَـكُـماً وهُـمُ أرَادُوا أنْ يَـصُـولَ فَـصَـالاَ

ولعلّ الدّكتور منصور خالد هو الوحيد من وزراء مايو الذّي عبّر بشجاعة عن هذا إذ يقول: (فإنْ كانت مايو هيكلاً فقد شاركنا في بناء الهيكل، وإنْ كان نميريها صنماً فقد أعنا على صناعة الصّنم، وصرنا نردّد منذ عام ١٩٨٣م مع عباس العقاد:

ومَــاذَا أقُــولُ لِـهَـذِي الـيَـمِـين وأني بِـهَـا قَـدْ بَـنَـيْـتُ الـصَّـنَـم

شاركنا في مايو لسبب وخرجنا منها بعد تسعة أعوام لأكثر من سبب)، د. منصور خالد – جنوب السّودان في المخيلة العربية- الصّورة الزّائفة والقمع التّاريخي- صفحة ٢٢٤.

ومن الإنصاف أنْ نذكر بأنَّ خلافات الدّكتور منصور خالد ومعارضته لمايو بدأت منذ نهاية السّبعينات وجهر بها قبل سقوط النّظام ونشرها بالصّحف السّودانية قبل أنْ يبارح الخرطوم وضمّنها كتابه (لا خير فينا إنْ لَمْ نقلها) في عام ١٩٨٣م.

هذا علماً بأنَّ النّميري بمحاولته التّنصل كلياً ونهائياً عن تلك المسئولية، كما كتب لاحقاً في كتابه «النّهج الإسلامي لماذا؟» الذّي سنأتي على ذكره، وتحميلها لأعضاء مجلس قيادة الثّورة "الشّيوعيين" الثّلاثة الذّين أقصاهم وأعدمهم وآخرين ممن تمّت محاكمتهم إثر فشل حركة ١٩ يوليو ١٩٧١م، قد دفع الكثيرين لتحميله هو شخصياً كُلّ الوزر باعتباره الرّئيس وقائد سفينة مايو في تلك الأيّام المضطربة. وليس من أغراضنا هنا أنْ نحدّد المسئولية عن تلك القرارات أو أسماء من يتحمّلونها بصورة جازمة وإنْ كانت الإشارة لذلك ستأتي عرضاً في السّياق. يكفي في رأينا أنْ نستعرض، بحسب ما أتيح لنا من معلومات، ملامح الظّروف التّي اتّخذت فيها تلك القرارات والتّرتيبات التّشريعية القانونية التّي سبقتها وحيثيات التّوصل لها وإعلانها وتنفيذها. وقد اقتضى ذلك البدء بإطار نظري لفكرة التّأميم والمُصادرة، والتّرتيبات والأُطر القانونية التّي أعدّها نظام مايو لتتمّ من خلالها تلك القرارات، كما استلزم الإشارة لبعض الإرهاصات التّي سبقتها، وذلك في سبيل التّوطئة لاستعراض قرارات التّأميم والمُصادرة وإبداء بعض الملاحظات الهامَّة حولها ومناقشة خطوات تراجع نظام مايو عن بعض تلك القرارات وإعادة المؤسّسات لأصحابها، واخيرا تلخيص حصاد التّجربة.

حفّزني لإعداد هذا الكتاب عن قرارات التّأميم والمُصادرة التّي اتّخذتها حكومة مايو على عهد الرّئيس جعفر نميري، كوني أحد أربعة من خريجي مرتبة الشّرف من قسم إدارة الأعمال بجامعة الخرطوم هم أوّل مجموعة من الجامعيين يتمّ توظيفها في بداية عام ١٩٧١م برئاسة مؤسّسات الدّولة التّجارية (المؤسّسة العامّة للقطاع التّجاري لاحقاً). ضمّت المجموعة زملائي الإخوة محمد أحمد إبراهيم وصلاح حامد المبارك والمرحوم جلال الدّين محمد البشير وشخصي. التّقينا في منتصف الأسبوع الذّي تمّ تعييننا فيه بالسّيد منصور محجوب الذّي تمّ تكليفه مديراً عاماً لمؤسّسات الدّولة التّجارية بدرجة وزير، وكان قبلها يشغل منصب وزير الخزانة في أوّل حكومة لنظام مايو بعد الانقلاب في ٢٥ مايو ١٩٦٩م.ومنصور محجوب هو أوّل سوداني، فيما أعلم، حصل على زمالة المحاسبين القانونيين من إنجلترا. وهو من المشهود لهم بالكفاءة المهنية العالية والطّبع الهادئ والأخلاق الفاضلة. وكانت مكاتب رئاسة مؤسّسات الدّولة التّجارية في مبني إدارة شركة متشل كوتس التّي جرى تأميمها مع شركات أُخرى في الذّكرى الأولى لثورة ٢٥ مايو. ولاحقاً وحين توسعت إدارات رئاسة مؤسّسات الدّولة التّجارية ثُمَّ تحولت لتكون المؤسّسة العامّة للقطاع التّجاري بموجب لائحة التّأسيس الصّادرة وفقاً لقانون مؤسّسات القطاع العام لسنة ١٩٧١م، أضيفت لها مكاتب في العمارة المجاورة الخاصّة بشركة سبتمبر التّجارية آنذاك (شركة حافظ السّيد البربري).

قابلنا السّيد منصور محجوب حين لقيناه بمكتبه بحفاوة وترحاب وزودنا ببعض المعلومات العامّة عن المؤسّسات التّجارية وبعض التّوجيهات المفيدة. وكانت أمامه قطع أوراق بيضاء صغيرة أخذ أربعة منها وكتب على كُلِّ واحدة منها بعض المهام في كلمات قليلة وعبارات موجزة وبخط جميل وواضح، ثُمَّ وزّع تلك الوريقات علينا نحن الأربعة فكانت هي بداية التّكليف الرّسمي لي ولزملائي. وحدّدت تلك الوريقات الإدارات التّي بدأ كُلٌّ منّا العمل فيها. فكان نصيبي وزميلي الأخ صلاح حامد المبارك العمل بإدارة الشّئون الإدارية تحت إشراف المدير الإداري السّيد عبد الرّحمن شمس الدّين، وكان نصيب الأخ محمد أحمد إبراهيم العمل في الإدارة التّجارية تحت إشراف المدير التّجاري السّيد شريف مأمون حسين شريف. أما الأخ المرحوم جلال الدّين محمد البشير فقد كان نصيبه العمل في الإدارة المالية تحت إشراف المدير المالي السّيد حسب الرّسول أحمد عرابي الذّي خلفه بعد فترة السّيد زين العابدين البرعي. وفي حقيقة الأمر، ولأننا

أوّل من تمّ توظيفهم كنواة لتنظيم أعمال رئاسة المؤسَّسات، كان علينا المشاركة بجهدنا مع أولئك المدراء في تأسيس تلك الإدارات الجديدة النّاشئة بأقسامها ووحداتها الإدارية ووضع النّظم اللّازمة لتتمكّن الرّئاسة من الإشراف والمتابعة لأعمال المؤسَّسات التّجارية التّابعة. وقد قمنا لاحقاً باستقطاب أعداد من زملائنا خريجي إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد للعمل برئاسة القطاع التّجاري والمؤسَّسات التّابعة وشاركنا في اختيار وتوظيف الكوادر الإدارية والمالية في المستويات المختلفة.

أُتيح لي ولزملائي في رئاسة القطاع التّجاري بعض التّجارب العملية والخبرات، وتوفّرت لنا معلومات كثيرة عن نشاطات المؤسَّسات المؤممة والمُصادرة في القطاع التّجاري. وشاركنا في أعمال التّنظيم وإعادة التّنظيم ودراسة الهياكل والنّظم الإدارية والنّظم المالية المحاسبية وشروط خدمة العاملين في المؤسَّسات التّابعة، وكان ذلك العمل يتمّ في ظروف بالغة التّعقيد. وبحُكم التّشابك والتّداخل في نشاطات الشّركات المؤممة والمُصادرة أتيح لنا التّعامل مع عدد كبير من المسئولين في مستويات إدارية مختلفة في القطاعات الأخرى كالقطاع الصّناعي والقطاع المصرفي والعقاري والزّراعي إضافة للمصالح الحكومية والوزارات ذات العلاقة وديوان المراجع العام وغيره من الأجهزة. وقد فاق عدد الشّركات التّابعة لرئاسة مؤسَّسات الدّولة التّجارية الثّلاثين مؤسَّسة تعمل في نشاطات متنوِّعة. وكان لبعضها فروع خارج العاصمة لا سيما في الميناء بورتسودان، كما كان لها وكلاء وموزعين في المدن بمختلف أقاليم السّودان.

كانت تردنا التّقارير والمكاتبات عن نشاطات المؤسَّسات التّابعة وإنجازاتها والمشكلات التّي تواجهها أو تحال من مدراء الإدارات التّي عملنا بها ممّا أتاح لنا الاطلاع على قدر كبير من المعلومات عن هذه المؤسَّسات المؤممة والمُصادرة ونشاطاتها ومجالات عملها، والإلمام بالصّعوبات التّي واجهتها والظّروف التّي كانت تعمل فيها. وتطلّبت مهامنا الوظيفية المشاركة في أعمال اللّجان المختلفة داخل وخارج الرّئاسة، والتّواصل مع المدراء العامين الذّين انتدبتهم وكلّفتهم سُلطة مايو لإدارة الشّركات المؤممة والمُصادرة من الوزارات، كوزارة التّجارة ووزارة المالية، أو الذّين عيّنتهم من المدنيين أو من المتقاعدين من الجيش والسّلك الدّبلوماسي أو من القطاع الخاص وغيرهم. وقد أُتيح لي إلى جانب هذا، العمل كعضو في لجنة دراسة المؤسَّسات العامّة في القطاع التّجاري التّي رأسها السّيد المرحوم عبد الرّحمن شمس الدّين. وكانت هذه اللّجنة

تعمل تحت الفريق السّوداني الذّي شكّلته الحكومة في العام ١٩٧٧م لدراسة أوضاع مؤسّسات القطاع العام برئاسة السّيد عوض الله عوض الكريم نائب وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني آنذاك، وعضوية الدّكتور عبد الرّحمن الطّيب علي طه والدّكتور علي محمد الحسن وآخرين وذلك بالتّعاون مع مستشاري البنك الدّولي. وتمخض عن أعمال لجنة القطاع التّجاري دراسة أوضاع المؤسّسات العامّة التّجارية المؤممة والمُصادرة، وإعداد تقرير شامل ومتكامل عن نشاطاتها، وهياكلها التّنظيمية، ولوائحها التّأسيسية، ونظمها الإدارية وجوانب أدائها المالي والتّشغيلي والصّعوبات التّي واجهتها. هذه التّجربة العملية والتّي عملت خلالها سكرتيراً مناوباً لمجلس إدارة المؤسّسة العامّة للقطاع التّجاري مع السّيد عمر عبد القادر الدّاروتي، هي التّي حفّزتني لإعداد هذا الكتاب عن قرارات التّأميم والمُصادرة.

يضاف لهذا عامل آخر حفّزني للكتابة وهو أنَّ التّوثيق لقرارات التّأميم والمُصادرة وآثارها ما زال شحيحاً وضعيفاً، بالرّغم من بعض الكتابات التّي نشرت عن فترة الحُكم المايوي وتناولتها من وجهها السّياسي بشيء من التّفصيل، لكنها لَمْ تتعرّض لتلك القرارات وتوثّق لها بعمق. من هذه الكتابات على سبيل المثال: ما أورده الرّئيس الأسبق جعفر نميري في كتابه النّهج الإسلامي لماذا؟. ومنها كتب الدّكتور منصور خالد وأهمّها، في هذا السّياق، كتاب (السّودان والنّفق المظلم: قصّة الفساد والاستبداد) وما ورد به من إفادات حول قرارات التّأميم والمُصادرة. ومنها كذلك مُذكّرات الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر عضو مجلس قيادة ثورة مايو والرّقيب العام في كتابه (مايو: سنوات الخصب والجفاف)، الذّي أورد فيه بعض التّفاصيل حول التّأميم والمُصادرة وخصّها بفصل من الكتاب. وكتاب الدّكتور محمود محمد قلندر: (سنوات النّميري) وفيه إشارة عابرة لتلك القرارات. ولقد تناول السّيد النّعمان حسن أحمد، وهو أحد أبرز شهود تلك الفترة، قرارات التّأميم والمُصادرة وأورد بعض التّفاصيل حولها في كتابه (٢٥ مايو انهيار السّودان) الذّي نشره في عام ١٩٩٢م ونفدت طبعته وتعذّر الاطلاع عليه. ولكنه أفاض في الحديث عن تلك القرارات في مقالاته التّي نشرت ببعض المواقع الإلكترونية بعنوان (مايو: الشّاهد والضّحية) والتّي أورد فيها كثيراً من الحيثيات والتّفاصيل. وهنالك آخرون كتبوا مقالات متفرّقة عن تلك القرارات الهامّة والمؤثّرة اطلعنا عليها بالصّحف والمواقع الإليكترونية المختلفة، ولكن الموضوع ما زال في رأينا يحتاج لجهد أكبر ولتوثيق أكثر عمقاً وشمولا. وأتمنى أنْ يكون

جهدي المتواضع إضافة تُجلي بعض الحقائق بقدر ما أتيح لي من معلومات، وخطوة على طريق التّوثيق الشّامل لواحد من أكثر المواضيع أهمّية وإثارة للجدل وهو قرارات التّأميم والمُصادرة التّي أقدم عليها النّظام المايوي فِي مطلع سبعينات القرن الماضي وزلزلت الاقتصاد السّوداني وتركت آثارها السّالبة لسنوات قادمة.

مقدّمة

اللّافت في قرارات التّأميم والمُصادرة الواسعة التّي اتّخذتها الحكومة في بداية العهد المايوي هي «الجرأة السّياسية» التّي أقدمت بها عليها الحكومة و «اتّساع نطاق القرارات» و«السّرعة» التّي ميّزت اتّخاذ تلك القرارات وتنفيذها. وكُلُّ هذا كان نتيجة لطبيعة نظام مايو العسكرية كغيره من النّظم الشّمولية التّي جاءت بها الانقلابات العسكرية وكانت سمة ذلك العصر، وأيضاً ارتباط الانقلاب بمجموعة الضّباط الأحرار من ذوي الميول اليسارية الذّين تنفّذوا في أيّام مايو الأولى مع رصفائهم من اليساريين المدنيين وعلى رأسهم بابكر عوض الله والقياديّين الشّيوعيين أحمد سليمان ومعاوية سورج وغيرهم. وقد تبنّى مجلس قيادة ثورة مايو فكرة التّأميم والمُصادرة واتّخذ قراراته بشأنها بكُل تلك الجرأة وذلك الاتّساع وتلك السرعة المذهلة.

لَمْ تصاحب قرارات التّأميم والمُصادرة التّي اتّخذتها مايو رؤية واقعية تأخذ باعتبارها ظروف الاقتصاد السّوداني في ذلك الوقت والتّدرُّج المطلوب في التّصدي لمشكلاته. وبالرّغم ممّا قد يثور من تساؤلات حول جدوى التّأميم والمُصادرة كأسلوب للإصلاح الاقتصادي عرفته كثير من الدّول وأصبح حقّاً معروفاً ومشروعاً لنظم الحُكم الوطنية، إلّا أنّه كان يتعيّن على سُلطة مايو إخضاع الأمر لنظر فاحص ورؤية متأنية للتّحقّق من مدى ملاءمته في ضوء الظّروف التّي كان يمرُّ بها السّودان وعلى رأسها الحرب المستعرة في جنوب البلاد، وطبيعة الاقتصاد السّوداني كاقتصاد تقليدي معيشي في أغلب مناطق البلاد، والاعتماد بشكل رئيس على تصدير المواد الخام كالقطن والحبوب الزّيتية والكركدي والصّمغ العربي والجلود، وضعف الصّناعة الوطنية، وقلّة خبرة القطاع الخاص الوطني ومحدودية علاقته بالأسواق المحلّية والخارجية مقارنةً بالمستثمر الأجنبي، وضعف البنيات الأساسية والمرافق العامّة، وقلّة الخبرات الوطنية والكوادر المؤهلة المتخصِّصة في العمل المصرفي والتّجارة الخارجية والخدمات المرتبطة بها كالملاحة البحرية والتّأمين إلى غير ذلك من المشكلات والمعوقات. بل نقول إنّ هيمنة رأس المال الأجنبي على العمل المصرفي وعلى التّجارة الخارجية كانت تستوجب قدراً عالياً من التّروي والحكمة ودراسة أوضاع القطاعات المختلفة ونشاطاتها في إطار تركيبة الاقتصاد السّوداني آنذاك، والنّظر في البدائل المتاحة والممكنة لإحداث تلك التّغييرات الهيكلية في اقتصاد البلاد وفق برنامج مدروس وخطى

محسوبة، تحقّق أهداف النّظام للسيطرة على مقدرات البلاد وتخليصها من النّفوذ الاقتصادي الأجنبي، وفرض هيمنة الدّولة على مواردها وتوجيه تجارتها الخارجية بما يضمن العوائد المجزية. ولكن للأسف لَمْ يكن ميسوراً ولا ممكناً، وقد غطت سحب «الشّرعية الثّورية» أعين قادة الانقلاب، أنْ يطلبوا رأي الخبراء والمستشارين من خارج دائرة الانقلاب المغلقة ومنهم بعض أساتذة جامعة الخرطوم الذّين نعلم يقينا أنّهم كانوا سيمحضونهم النّصح، ومنهم من عبّروا عن رأيهم في تلك القرارات لزملائهم ولطلابهم وفي جلساتهم ومناقشاتهم. بل إنَّ مؤتمر أركويت الذّي انعقد بالجامعة في أكتوبر ١٩٦٩م كان قد أوصى بسودنة البنوك أوّلاً تمهيداً للتّأميم. لكن قادة مايو أصموا آذانهم فلم يستمعوا لنداء العقل، ولَمْ يلتمسوا النّصيحة أو يتحروا الحكمة التّي تعصمهم وتعصم البلاد من المآلات الخطيرة والنّتائج غير المحسوبة لما أقدموا عليه. أما ذوو المعرفة والخبرة من الأكاديميين والمتخصّصين الذّين حاولوا تقديم النّصح فما وجدوا أذنا صاغية وأدهشتهم تلك القرارات المزلزلة، فقد كان لسان حالهم قول القائل:

فَمَنْ ذَا عَاذري مِنْ ذِي سَفَاهٍ
يَرُودُ بِنَفْسِهِ شَرَ المُرَادِ
لَقَدْ أسْمَعْتَ إذْ نَادَيتَ حَيّاً
وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي
وَلَو نَاراً نَفَخْتَ بِهَا أضَاءَتْ
ولَكِنْ أنْتَ تَنْفُخُ فِي الرَّمَادِ

وكما هو معروف لَمْ يكن انقلاب مايو هو أوّل انقلاب عسكري في السّودان فقد سبقه انقلاب الفريق إبراهيم عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م والذّي حكم لمدّة ست سنوات، وأطاحت به ثورة شعبية في أكتوبر١٩٦٤م. وبرغم تشابه الانقلابين (مايو ونوفمبر) من حيثُ طبيعتهما العسكرية، إلَّا أَنّهما اختلفا من حيثُ التّوجهات الفكرية والمنطلقات السّياسية. فنظام عبود كما هو شائع كان عبارة عن عملية (تسليم وتسلم) حين أوعز رئيس الوزراء آنذاك السّيد عبد الله بك خليل للجيش بالتّدخل واستلام السّلطة. ولَمْ يعرف عن جنرالات نوفمبر(وغالبهم كانو أكبر سنّاً وأعلى رتباً عسكرية من أعضاء مجلس قيادة ثورة مايو)أي التزامات حزبية أو أيديولوجية واضحة تملي عليهم التّعجل في اتّخاذ قرارات عميقة الأثر كما فعلت مايو. فعلى الصّعيد الاقتصادي وبرغم

جهود نظام عبود التّي استهدفت "توسيع القطاع العام" وتدعيم المؤسَّسات الاقتصادية القائمة التّي تملكها الدّولة، وبرغم الطّبيعة العسكرية للنّظام وممارساته القمعية على الصّعيد السّياسي، تميّزت قرارات النّظام الاقتصادية نسبياً بقدر من الرّوية والحكمة. ورفعت حكومة نوفمبر العسكرية شعارات مثل: "احكموا علينا بأعمالنا" فيما يتصل بالإنجازات الاقتصادية والاجتماعية و«نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا» فيما يخصُّ العلاقات الخارجية والعمل الدّبلوماسي. وتجنَّب نظام الفريق عبود الاستقطاب السّياسي الحاد الدّاخلي والخارجي، وتميّزت سنواته السّت باستقرار نسبي حقّق فيها بعض الإنجازات الدّاعمة للقطاع العام ولدور الدّولة في إدارة اقتصاد البلاد ومنها على سبيل المثال إنشاء مصانع السّكر في حلفا الجديدة والجنيد، ومصنع تعليب الفاكهة والخضروات بكريمة، ومصنع تجفيف البصل بكسلا،ومصنع الكرتون في أروما ومصنع الألبان في بابنوسه، ومشروع المدبغة الحكومية بالخرطوم، ومشروع امتداد المناقل بالجزيرة، وإنشاء البنك الصّناعي ليساهم في تمويل الصّناعات الجديدة. يضاف لهذا مشاريع البني التّحتية كتمديد خطوط السّكك الحديدية وتوسيع ميناء بورتسودان بمرابط جديدة للسفن والاهتمام بزيادة الطّاقة الكهربائية، وإنشاء بعض الطّرق داخل المناطق الحضرية ... إلخ. كُلُّ هذا دون أنْ يؤثِّر ذلك على البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني ونشاطات قطاعاته المختلفة وعلى رأسها القطاع الخاص الوطني والأجنبي. هذا برغم فشل النّظام على صعيد إدارة الأزمات السّياسية وقضية الحرب والسّلام التّي تبلورت في مشكلة الجنوب وكانت سبباً في إشعال فتيل الثّورة ضدّ النّظام وإسقاطه في أكتوبر ١٩٦٤م.

وممَّا يذكر عن عهد الفريق إبراهيم عبود أنَّ «فكرة التّأميم» قد راودت النّظام في مرحلة من مراحله، ولكن لَمْ تكن لها صِلة مباشرة بالإصلاح الاقتصادي. وكان مبعث الفكرة هو موقف الصّحف من النّظام ومهاجمتها لسياساته. يقول الدّكتور محمود قلندر :(أخذ نظام نوفمبر في تدبر أمر التّعامل مع الصّحافة كمؤسَّسة قادرة على تعبئة الجماهير وعلى البقاء سلاحاً شديد الخطورة على النّظام. وقد قلّب النّظام في هذا الصّدد فكرتيْن: الأولى هي التّمثل بجمال عبد النّاصر بتأميم الصّحافة الحُرة تماماً. أما الفكرة الثّانية، فكانت هي السّعي نحو إنشاء صحيفة تنطق باسم النّظام وتنافس الصّحافة المعارضة). وكان للفكرة مؤيدين من غير أقطاب النّظام منهم البروفسير عبد الله الطّيب الذّي كتب، بحسب إفادة الدّكتور قلندر، مؤيداً للفكرة. وكان

دافعه الرّئيس هو حرصه على سلامة اللّغة العربية وحمايتها من التّدهور الذّي أصابها جراء كتابات الصّحافة وبعض الصّحفيين آنذاك. وقد تصدّى لمعارضة فكرة تأميم الصّحف نقيب الصّحفيين الأستاذ بشير محمد سعيد وبعض أساتذة الجامعات. وفي ضوء المعارضة الشّرسة لفكرة تأميم الصّحف صرف النّظام النّظر عنها، واستعاض بإنشاء صحيفة خاصّة لتنافس الصّحف الحُرة وأسماها "الثّورة". محمود قلندر: (السّودان ونظام الفريق عبود) – صفحة ١٧٦ - ١٧٧. وعلى كُلِّ حال وبالمقارنة، كان قادة مايو أكثر اندفاعاً وتهوراً وهم ينطلقون في دروب الشّعارات دون روية، ومنها طريق التّحول الاشتراكي الذّي اقتضى، بحسب رأي بعض الذّين علا صوتهم بضرورة التّأميم والمُصادرة، الإسراع في وضع يد الدّولة فوراً ودون أي إبطاء وبلا مراعاة للظّروف الموضوعية، على كُلِّ مفاصل النَّشاط الاقتصادي في البلاد. وليتهم يومها استبانوا مرامي ذلك النّصح، فكما قال الدّكتور الشّاعر زكي مبارك:

نَصِيحَةُ بَعْضِ النَّاسِ غِشٌّ مُقَنَّعٌ
وإشْفَاقِ بَعْضِ النَّاسِ ضَرْبٌ مِنْ الحِقْدِ

جهود معالجة الأوضاع الاقتصادية
قبل قرارات التّأميم والمُصادرة

برنامج سودنة البنوك وتحرير التّجارة:

رغم كُلّ ما يمكن أنْ يقال عن فشل النّظام الدّيمقراطي الذّي أعقب ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م وسبق انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م ولَمْ تتجاوز مدّة حكمه خمس سنوات، ورغم كُلّ تهم الفساد التّي كالها لذلك النّظام ورموزه رئيس مجلس قيادة الثّورة العقيد يومها جعفر محمد نميري وزملاؤه من أعضاء مجلس قيادة ثورة مايو والوزراء. ورغم المحاكم العسكرية التّي انعقدت لمحاكمة وزراء النّظام الدّيمقراطي بدعاوى الفساد وسوء استغلال النّفوذ تظلّ الحقيقة، وهي أنّ ذلك النّظام بكُلّ سوءاته المعروفة المتمثلة في المكايدات والمزايدات السّياسية وتلك المزعومة التّي توسع فيها انقلابيو مايو، لَمْ يغفل حقيقة أنّ الوضع الاقتصادي السّوداني يحتاج إلى إصلاحات هيكلية. فقد اهتمّ النّظام الدّيمقراطي يومها بقضية «هيمنة الشّركات الأجنبية على التّجارة الخارجية» وضرورة تنفيذ معالجات تمكن المواطنين السّودانيين من تولي مسئولية تجارة الصّادر والوارد والمشاركة في تملُّك وإدارة المؤسَّسات المصرفية. ولكن طبيعة النّظام الدّيمقراطي يومها لَمْ تكن تسمح بتلك الجرأة السّياسية التّي أقدم بها نظام مايو على اتّخاذ قراراته المتعجلة المزلزلة بنزع الملكية وتأميم ومُصادرة البنوك والشّركات وعشرات من منشآت الأعمال الخاصّة. فما الذّي فعله النّظام الدّيمقراطي؟

لقد تمّ طرح موضوع "سودنة التّجارة الخارجية" والبنوك ودار حوله جدل كثيف، بل بادرت الحكومة بالفعل بخطوات تنفيذية وأصدرت قرارات محدّدة لسودنة التّجارة الخارجية وتحويل البنوك والشّركات الأجنبية الكبرى إلى شركات مساهمة. ففي خطاب الميزانية المقدّم للبرلمان في العام ١٩٦٧/٦٦م أي قبل ما يقارب الثّلاثة أعوام من ثورة مايو والذّي نشرته الصّحف ومنها الأَيَّام في العدد رقم ٤٩٥١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦م، كان العنوان الرّئيس هو "سودنة البنوك وتحرير تجارة الاستيراد". تحدّث وزير المالية السّيد حمزة ميرغني في البرلمان وتعرّض بشيء من التّفصيل لجهودات الحكومة في التّنمية بهدف إلقاء الضّوء على الأهداف القومية وإتاحة

الفرصة لمناقشتها من قبل الأعضاء سواء الموالين للحكومة أو المعارضين. ولخص وزير المالية الأهداف الرّئيسة في التّالي:

١. توجيه النّشاط الاقتصادي في البلاد في جميع مجالاته نحو التّنمية الاقتصادية.

٢. فتح المجال للمواطنين السّودانيين كأفراد أو تعاونيات أو شركات للمساهمة بقدر ما تسمح لهم به إمكانياتهم في هذا النّشاط.

٣. توجيه رأس المال والخبرة الأجنبية نحو مجالات الاستثمار الرّائدة التّي تتطلّب أموالا كبيرة أو خبرة لا تتوفّر للسودانيين.

وأهمّ ما أورده وزير المالية في خطابه حول هذه الأهداف هو أنّ قرار الحكومة بفتح الباب للسودانيين وتشجيعهم للدّخول في بعض الميادين التّي سبقهم إليها رأس المال والخبرة الأجنبية، لا تعني بأي حال تغيراً في سياسة الحكومة نحو رأس المال والخبرة الأجنبية، أو الدّور الاقتصادي الحيوي الذّي لا بُدَّ أنْ يقوم به القطاع الخاص الأجنبي في تطوير البلاد. ليس ذلك فحسب بل أكّد الوزير أنّ الحكومة جادة في انتهاج سياسة إيجابية وواضحة في إعطاء المزيد من التّسهيلات والضّمانات والخدمات التّي تمكن رأس المال الأجنبي من البقاء في السّودان. ويواصل الوزير في هذا المنحى الإيجابي نحو رأس المال الأجنبي ليصل إلى تأكيد ثقة الحكومة في أنّ رأس المال الأجنبي سينتقل من القطاعات التّي فتحت وستفتح للسودانيين إلى المجالات الاستثمارية الرّحبة الأخرى في الصّناعات والتّعدين واستغلال الثّروة الحيوانية والسّياحة والتّصدير وغيرها. من بعد هذا النّهج الواقعي العقلاني في التّعامل مع قضية حساسة تمس بنية الاقتصاد السّوداني، طرح السّيد حمزة ميرغني وزير المالية على البرلمان قرارات الحكومة التّي تمثلت في التّالي:

أوّلاً: سودنة التجارة الخارجية:

لقد رأت الحكومة أنّ الوقت قد آن لسودنة تجارة الاستيراد وفتح المجال بشكل عريض لرأس المال والخبرة الوطنية أنْ يديرا المرافق الرّئيسة في هذا المجال. وتحقيقاً لذلك فقد قرّرت الحكومة أنْ تتخذ الإجراءات الآتية:

١. السّلع التّموينية الهامّة ينظم استيرادها بواسطة شركات سودانية عامّة فوراً وهذا يشمل

السّلع الآتية: البن، الشّاي، السّجاير، الأرز، الأحذية الشّعبية، الأدوية، الدّقيق، الأقمشة الشّعبية وأي سلع تحدّد فيما بعد.

ولَمْ تكتف الحكومة بذلك بل حدّدت ضوابط تنظم هذه الشّركات وهي:

- ألا يسمح بالاحتكار فتقوم أكثر من شركة واحدة للاستيراد وتحدّد وزارة التّجارة العدد الأقصى من الشّركات التّي تسمح بقيامها لاستيراد كُلّ سلعة معنية، وأنْ تحسن حصتها بقدر قلّة سعرها للمستهلك، وعند قيام اتّحادات تعاونية تخصّص لها كوتات لاستيراد بعض هذه السّلع.
- تنظم وزارة التّجارة قيام هذه الشّركات حَتَّى تطمئن على حسن تكوينها وعملها.
- أنْ تضع كُلّ شركة نسبة معقولة من أرباحها لتطوير أو أنتاج السّلعة التّي تتاجر فيها أو أي سلعة أُخرى، على أنْ يستغل المبلغ فِي الاستثمار وتلتزم الحكومة بمنح التّسهيلات اللّازمة لهذا الاستثمار.
- يُحَدّد حدّ أقصى لملكية الأشخاص للأسهم بحيثُ لا تزيد ملكية الشّخص عن نسبة معيّنة من الأسهم منعا لسيطرة الأشخاص على الشّركة.
- ينظم توزيع بعض هذه السّلع، المبيدات، الأسمدة، الخيش وتستورد عن طريق مؤسَّسة عامَّة يكوِّنها القطاع العام.

٢. وبالنّسبة لشركات الاستيراد الأجنبية الحالية فقد أوضح وزير المالية أنَّه يلزم أنْ تقوم هذه الشّركات بوضع برنامج بالاتّفاق مع وزارة التّجارة والتّموين ووزارة المالية والاقتصاد لسودنتها جزئياً الآن وكلياً فِي ظرف فترة زمنية لا تتعدى خمس سنوات. كما وجّهت الحكومة النّظام المصرفي للمساعدة فِي تنفيذ برنامج السّودنة. ومساندة لهذه السّياسية وتمكينا لها من النّجاح، أعلن وزير الماليةِ أمام البرلمان عن القرارات الدّاعمة لبرنامج السّودنة والتّحرير واشتملت على العديد من الإجراءات والمتطلّبات التّشريعية وهي: تعديل قانون الرّخص التّجارية وتنظيمها بحيثُ يمنع منحها لغير السّودانيين إلَّا فِي حالات استثنائية تقرّرها الجهات المختصّة، وكذلك وضع قانون لتنظيم التّوكيلات التّجاريةِ يجري بموجبه منح التّوكيلات الجديدة للسودانيين مع مراعاة الكفاءة خصوصاً فيما يتعلّق بأدوات الانتاج. ومن ثَمَّ السّودنة

الفورية لتوكيلات السّلع الاستهلاكية والسّودنة المرحلية لتوكيلات السّلع الإنشائية. وكذلك إصدار قانون السّجل التّجاري لإلزام جميع الشّركات المحدودة والأفراد الذّين يعملون في الحقل التّجاري بتسجيل أنفسهم مع تبيان السّلع لتي يتعاملون فيها لدي المسجل التّجاري. وتكوين لجنة لتعديل قانون العلاقات التّجارية لسنة ١٩٣١م ليتماشى مع التّطورات التّجارية الجديدة.. وإعادة النّظر في قانون الشّركات لسنة ١٩٣٦م وقانون أسماء الأعمال لسنة ١٩٣٦م.

٣. أما بالنّسبة لتجارة الصّادر فقد أوضح وزير المالية أهمّيتها للسودان وارتباط هذا النّشاط باعتبارات وتنظيمات عالمية وهنالك حدّة في المنافسة بين المنتجات في السّوق العالمي، ويتطلّب ذلك كفاءات مالية وتنظيمية خارج البلاد، وأنَّ كُلَّ ذلك يحتم أنْ تستمرَّ تجارة الصّادر مفتوحة لغير الوطنيين بل وتشجيع الشّركات الأجنبية لأن ذلك يخدم مصالح المنتجين. ومع ذلك أوضح وزير المالية أنَّ الحكومة ترى أنّه لا بُدَّ من تشجيع المواطنين السّودانيين من المنافسة في هذا الميدان لا سيما وفي الواقع أنْ نصيب السّودانيين في تجارة الصّادر ظلّ يزداد عاماً بعد عام.

ثانياً: إصلاح النظام المصرفي:

١. وفيما يتصل بالنّظام المصرفي فقد أشار وزير المالية إلى أنَّ المواطنين ظلّوا يتطلعون لتطويره ليكون أداة فعالة لخدمة الاقتصاد الوطني لا سيما وأنّه يلعب دوراً رئيساً في تطوير موارد البلاد وفي طريقة استغلال وتوجيه هذه الموارد وفي تهيئة الفرص للمواطنين للمشاركة في جني ثمار خيرات بلادهم. وأوضح وزير المالية في خطابه للبرلمان أنَّ النّظام المصرفي لَمْ يخضع من قبل لمسح شامل يحدّد معالمه ويقود اتجاهاته، ولهذا عنيت الحكومة بالالتفات إلى هذا الجهاز الحساس بهدف تطويره للوصول للأهداف الأساسية والتّي تتلخص في توجيهه لخدمة الاقتصاد السّوداني، ومساندة مجهودات الإنشاء والتّعمير ونقل الخبرة والثّقة والصّلات مع المؤسّسات المالية الخارجية التّي ينطوي عليها النّظام المصرفي والتّي تأتي في المرتبة الأولى قبل رأس ماله. وأوضح الوزير أنَّ الحكومة عكفت خلال الأشهر الماضية على دراسة جميع النّواحي ذات العلاقة بالأداء المصرفي ومدى استفادة المواطنين من التّسهيلات الائتمانية للبنوك. ومضى الوزير للقول إنَّ الحكومة وعلى ضوء ما توصّلت إليه من نتائج قرّرت سودنة المصارف الأجنبية. وأعلن عن أنّه سيعين فوراً لجنة من المختصّين السّودانيين لتنفيذ قرار سودنة المصارف وفق برنامج زمني محدّد.

٢. وفيما يتصل بالبنوك المتخصِّصة المملوكة للدّولة وهي الزّراعي والصّناعي والعقاري، فقد تمَّ وضع برنامج لها للتّوسع في نشاطاتها وخدمة أهداف التّنمية في القطاعات ذات العلاقة. كما أعلن عن قرار الحكومة عن إنشاء بنك التّنمية لصغار التّجار ورجال الأعمال، يخصّص لخدمة من لا يستطيعون الحصول على تمويل وتسهيلات من البنوك التّجارية العادية بالشّروط التّي تعمل بها تلك البنوك. كما أوضح وزير المالية في إطار برنامج الحكومة لتطوير الاقتصاد السّوداني عن سياسة الحكومة تجاه شركات التّأمين وتنظيم هذا القطاع الحيوي لخدمة أهداف التّنمية وتشجيع المواطنين السّودانيين لدخول هذا الحقل، هذا فضلاً عن الإجراءات والضّوابط التّي أقرتها الحكومة لتنظيم سوق التّأمين بالبلاد.

هذا ما كان من أمر برنامج الحكومة الذّي أعلنه السّيد حمزة ميرغني أمام البرلمان لتحرير التّجارة الخارجية في مجالي الصّادر والوارد وسودنتها وسودنة البنوك العاملة في القطاع المصرفي والاهتمام بشركات التّأمين. والذّي كما هو واضح اتّسم بكثير من الموضوعية والعقلانية بعيداً عن الدّعاوى الفارغة واتهام رجال الأعمال الأجانب والشّركات الأجنبية بتهم عريضة لا تثبت ولا يقوم عليها دليل واضح، وإنما تمَّ طرح البرنامج بصورة تحقّق مقاصد الحكومة دون تهور ومع التّأكيد التّام على أهمّية دور المستثمرين والشّركات الأجنبية والبنوك في إطار برنامج الحكومة لإصلاح وتطوير الاقتصاد الوطني. ولَمْ يقتصر الأمر عند حدّ إعلان تلك القرارت والإصلاحات في البرلمان والتّداول حولها من قبل الحكومة والمعارضة، وإنما تعدّى ذلك لاجتماع بين المسئولين ومديري الشّركات الأجنبية لشرح قرارات الحكومة بسودنة تجارة الاستيراد. فقد أوردت صحيفة الأيَّام في العدد رقم ٤٩٦٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٧م في عنوانها الرّئيس (الوزير يجتمع بمديري الشّركات الأجنبية ليشرح لهم قرار مجلس الوزراء بسودنة تجارة الاستيراد) وقد ورد في حيثيات الخبر (يبدأ السّيد عزالدّين السّيد وزير التّجارة بالإنابة غداً السّبت إجراءات تنفيذ قرار سودنة تجارة الاستيراد التّي وضعتها الوزارة وتضمّنها خطاب الميزانية. سيجتمع الوزير بمديري الشّركات الأجنبية في الخرطوم ويوضح لهم قرار الحكومة ويطلب منهم التّعاون بتنفيذه بتحويل مؤسَّساتهم إلى شركات سودانية عامَّة وتطرح جزءاً من أسهمها في السّوق فوراً. على أنْ تبيع كُلّ أسهمها للسودانيين خلال فترة أقصاها خمس سنوات.) وأشارت الصّحيفة إلى قرار الحكومة الذّي أعلنه وزير المالية في خطابه أمام البرلمان وأوردناه أعلاه، والقاضي بأنْ تقوم

الشّركات الأجنبية الحالية بوضع برنامج بالاتّفاق مع وزارة التّجارة ووزارة المالية والاقتصاد لسودنتها جزئياً فوراً وكلياً خلال فترة زمنية لا تتعدّى خمس سنوات. كما ورد في حيثيات الخبر (وسيبلغ وزير التّجارة القرار لمديري الشّركات ويشرح لهم تفاصيله ويرد على أسئلتهم. وستتبع ذلك اجتماعات متتالية مع مديري الشّركات يشترك فيها ممثلون لوزارة المالية للاتّفاق على طريقة تنفيذ الخطّة هذا وستشرع الوزارة أيضاً في الاتّصالات اللّازمة لتكوين شركات عامّة تتولى استيراد الشّاي والبن والسّجائر والأرز والأدوية والدّقيق والأقمشة الشّعبية. وستسمح الوزارة بتكوين أكثر من شركة لاستيراد السّلعة الواحدة كما تحدّد الوزارة الحدّ الأقصى من الأسهم التّي يستطيع الفرد أنْ يمتلكها).

كذلك لَمْ تقتصر هذه القرارات الهامَّة على طرحها على البرلمان والاجتماع مع مديري الشّركات الأجنبية للتّداول معهم حول تنفيذها، وإنما تعدّى كُلّ ذلك لطرحها من خلال الأجهزة الإعلامية على المواطنين . فقد أوردت صحيفة الأيَّام في عددها رقم ٤٩٧٠ وتاريخ ١٩٦٧/٢/٦م خبرا عن ندوة تلفزيونية تحدّث فيها رئيس الوزراء ووزراء المالية والتّجارة وتعرّضت النّدوة للتّركة الاقتصادية المثقلة التّي ورثتها الحكومة من العهود السّابقة منذ الاستقلال، وتمَّ شرح المبادئ التّي عملت الحكومة على ضوئها لعلاج الموقف المالي وتركّزت في إيقاف التّدهور وإصلاح النّظام الضّريبي وجهاز الحسابات والمخزونات، وتقليل الاعتماد على النّظام المصرفي، ومراجعة أخطاء الخطّة العشرية وإخضاع الموارد الاقتصادية لمشاركة المواطن السّوداني. واشتملت كذلك على العناية بالقطاع التّقليدي وقيام جهاز للتّخطيط وانتهاج مسلك واقعي في تقدير الدّخل والمصروفات وإعداد الميزانية.وفي هذه النّدوة شرح وزير المالية للمواطنين قرارات سودنة التّجارة الخارجية والمصارف. وقد دارت مناقشة من الحاضرين للميزانية والموقف المالي وقرارات الحكومة في إطار برنامجها لإصلاح الاقتصاد السّوداني.

ولقد أمتدّ تناول برنامج الحكومة وقراراتها من خلال الصّحف فكتب البعض من ذوي الاختصاص والاهتمام رؤيتهم، وتناقشوا حول برنامج الحكومة لتحرير التّجارة الخارجية وسودنة البنوك وغير ذلك من الخطوات الإصلاحية. فمن ذلك على سبيل المثال ما أوردته صحيفة الأيَّام في عددها ٤٩٩٧ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٥م بعنوان (التّجارة بين التّأميم والسّودنة) وفيه إشارة لما وجدته قرارات الحكومة المُتعلِّقة بالنّشاط التّجاري من صدى عميق في الأوساط

السّياسية والاقتصادية ممّا جعلها مثار التّقريظ والنّقد.وأشارت الصّحيفة لبعض الذّين أدلوا بدلوهم وآرائهم ومنهم السّادة سعد أبو العلا وإبراهيم الياس و بابكر محمد علي وأحمد زين العابدين.

ولقد استمرّت الحكومة في السّنة المالية التّالية ١٩٦٨/١٩٦٩م، وهي التّي سبقت انقلاب مايو ١٩٦٩م، في ذات النّهج الذّي سارت عليه الميزانية السّابقة. ففي ميزانية ذلك العام والتّي قدّمها للبرلمان وزير المالية الشّريف الحسين الهندي، ورد في بيانه أنّ الحكومة تؤمن بدور القطاع الخاص السّوداني، ولكنها لن تتوانى في الضّرب بيد من حديد على المتلاعبين العابثين بمصالح الشّعب السّوداني، من خلال الممارسات التّي ترهق المواطنين وتزيد من معاناتهم. كما أكّد الوزير في بيانه للبرلمان العمل على تحقيق سودنة الشّركات الأجنبية وذلك بإشراك رأس المال السّوداني فيها، وإتاحة الفرصة لأكبر عدد من المواطنين السّودانيين للاشتراك في النّشاط الاقتصادي. كما أكّد البيان على سودنة الجهاز المصرفي وقرار الحكومة بأنْ يكون الجزء الأكبر من رأس المال في البنوك سوداني وكذلك سودنة الوظائف في البنوك الأجنبية. واهتمّت الحكومة من خلال موازنة ذلك العام، بتوجيه الإئتمان المصرفي لمساعدة النّمو الاقتصادي، وتخصيص نصيب كبير لتمويل نشاط القطاع الخاص في مجالات الانتاج والتّصدير والاستيراد وتطوير الصّناعات المحلّية. وشملت الموازنة عدداً من القرارات والإجراءات في المجال الضّريبي ورسوم الوارد كما أعلن استيلاء الحكومة على حقّ استيراد البن والشّاي واتّخاذ قرارات نافذة تحدّد أسعار هاتيْن السّلعتيْن. مكي عثمان مكي – وزراء مالية ورجال أعمال عرفتهم ١٩٩٧م – الجزء الأوّل – صفحة ٩٩-١٠٠.

وهنا أيضاً تجدر الإشارة إلى أنّ الحزب الشّيوعي السّوداني كان له رأي مغاير لما طرحته الحكومة حول سودنة التّجارة الخارجية. فقد ورد في نص التّقرير العام المجاز في المؤتمر الرّابع للحزب الذّي انعقد في أكتوبر ١٩٦٧ والذّي نشر بعنوان (الماركسية وقضايا الثّورة السّودانية)، وبعد استعراض الملامح الرّئيسة للاقتصاد السّوداني في الباب الأوّل من الجزء الثّاني من التّقرير ما يلي (إنّ السّهولة في جني الأرباح في هذا القطاع دفعت بهذه التّطلّعات الجديدة التّي تجمّعت في النّهاية تحت شعار سودنة التّجارة الخارجية) ويمضي التّقرير للقول (ولهذا فإنّ شعار سودنة التّجارة الخارجية الذّي طرح بواسطة عناصر الإصلاح اليميني في البلاد يجد الاستجابة من

قبل الدّوائر الرّأسمالية المحلّية وتتشابك علاقات هذه الدّوائر مع رأس المال الأجنبي. وبالوضع العام لتغلغل نفوذ الاستعمار الحديث في السّوق السّودانية يمكن أنْ يؤدّي أيضاً الى نمو فئة ذات نفوذ من العناصر الرّأسمالية الغنية ذات الارتباط الوثيق برأس المال الأجنبي) هذه رؤية الحزب الشّيوعي في شعار سودنة التّجارة الخارجية بما في ذلك القطاع المصرفي الذّي كان يسيطر عليه رأس المال الأجنبي. تقرير الحزب الشّيوعي السّوداني للمؤتمر العام ١٩٦٧م – صفحة ٨٩.

وبغض النّظر عن التّباين في الآراء حول هذه القضايا الهامّة، وقدرة النّظام الدّيمقراطي، الذّي أجهضته ثورة مايو، على تنفيذ تلك الاصلاحات في ضوء الصّراعات الحزبية وعدم الاستقرار السّياسي الذّي تميّزت به تلك الفترة، إلّا أنّ الدّرس الذّي يمكن أنْ يستفاد من كُلٍّ ما أوردناه حول برنامج الحكومة آنذاك، هو أنّها كانت تدرك المخاطر التّي يمكن أنْ تحدث لو أنّها تعجلت باتّخاذ قرارات يشعر المستثمر الأجنبي أنّه قد أضير منها، وتكون لها آثار سالبة ما لَمْ تكن هنالك ترتيبات وخطوات مدروسة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية. فقد حرصت الحكومة على إيصال رغبتها في منح مواطنيها الفرصة في إدارة النّشاط الاقتصادي بالبلاد – وهو حقّ مشروع – لكُلٍّ الشّركات والبيوتات الأجنبية بطريقة واقعية لا تثير الفزع ولا تستعدي أولئك المستثمرين وتهدّد مصالحهم وتدفعهم هم والشّركات الأجنبية بالخارج والتّي يمثلونها كوكلاء، إلى ردود فعل ضارة بمجمل النّشاط الاقتصادي بالبلاد. كُلُّ هذا أغفلته ثورة مايو ومجلس قيادتها ورئيسها فتصرفت "بالرّعونات المايوية" إن صح تعبيرنا هذا لوصف ما أقدمت عليه من قرارات بنزع الملكية عن الشّركات والأفراد بقرارات التّأميم والمُصادرة المتعجلة المباغتة. وكان الباعث لذلك هو الاستبداد بالسّلطة ولا شيء غيره. والاستبداد كما يقول عبد الرّحمن الكواكبي (صفة للحكومة المطلقة العنان التّي تتصرف في شئون الرّعية كما تشاء بلا خشية حساب أو عقاب) وهكذا كانت مايو في بداية عهدها وربّما فيه كُلّه.

الفصل الأوّل

الإطار النّظري للتّأميم والمُصادرة

التَّفْكِير الوَاضِح يَسْبُق الكِتَابَةَ الوَاضِحةَ أو التَّصَرُف الصَّحِيح.

فرانك جيليت

ملامح نظرية

عرفت البشرية ملكية وسائل الانتاج والأصول المادية منذ بدء الخليقة، وتباينت نظرة المجتمعات المختلفة لتلك الملكية وتراوحت بين فكرة ملكية الأفراد « الملكية الخاصَّة» وملكية الجماعة أو ملكية الدّولة التّي يفترض أنْ تمثل الجماعة « الملكية العامَّة» والتّي قد تأخذ صوراً وأشكالاً متنوِّعة. كما عرفت البشرية «نزع الملكية الخاصَّة» لصالح المجتمع أو الجماعة كما تدعي أو تزعم السّلطة التّي تتولى النّزع بدوافع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وتأخذ عملية نزع الملكية أيضاً أشكالا مختلفة تشمل التّأميم والمُصادرة ووضع الممتلكات تحت الرّقابة أو الحراسة وإنْ كانت الصّيغ الأخيرة فِي بعض الأحيان لا تعني نزع الملكية مقارنة بالتّأميم والمُصادرة، وإنما تحديد تصرف المالك فيما يملك ووضعه تحت مراقبة السّلطة.

وتستخدم عملية نزع الملكية الخاصَّة فِي حالات كثيرة لأجل المصلحة العامَّة، مثل نزع الصّناعات الاستراتيجية والمنشآت التّي تدير نشاطات مؤثِّرة على الاقتصاد القومي ترى الدّولة ضرورة أيلولتها لها والسّيطرة عليها لصالح المجتمع. كما تشمل نزع ملكية الأراضي والعقارات المملوكة للأفراد لإقامة المشاريع الصّناعية والزّراعية الجديدة، وإنشاء المرافق العامَّة كالطّرق والمطارات ومسارات القطارات وغيرها، التّي تنوي الدّولة إقامتها ويكون لا بُدَّ من نزع الملكية لتؤول للدّولة وتمكِّنها من إقامة تلك المشروعات للمصلحة العامَّة. وربّما تقرّر بعض الحكومات التّعويضات للأفراد الذّين نزعت ملكيتهم. وينظم القانون فِي كُلِّ بلد الأُسس والإجراءات القضائية المُتعلِّقة بنزع الملكية، وقد يلجأ المتضررون من قرارات نزع الملكية للقضاء للاحتجاج على التّعويضات غير المجزية التّي تقرّرها الحكومة. ولنزع الملكية من الوجهة النّظرية أصول سياسية واقتصادية واجتماعية نتناولها فِي إيجاز.

فمن الوجهة السّياسية يبدو نزع الملكية بأشكاله المختلفة صراعا بين غريزتَيْن تتحكمان فِي حياة المجتمعات هما "غريزة حب التّملك" و "غريزة حب التّجمع". وبينما تمظهرت الغريزة الأولى خلال تطوّرات الحياة الانسانية عبر آلاف السّنين فِي "الملكية الخاصَّة" تبلورت الغريزة الثّانية فِي "سُلطة الجماعة" أو التّجمعات البشرية بأشكالها المختلفة القبلية والعرقية والطّبقية

والطّائفية وهي السّلطة الحاكمة أو الحكومة في المصطلح الحديث. ولقد أفرزت الغريزتان نظاميْن في إطار النّظام السّياسي العام الذّي يحكم المجتمع وأصبح نظام "الملكية" خاضعاً لنظام "السّلطة الحاكمة". وبحُكم أنَّ الدّولة بأداة سلطتها أي الحكومة في المجتمعات الحديثة هي التّي تنظم النّشاط الاقتصادي عن طريق التّنظيم القانوني الذّي تمليه ظروفها وتوجهاتها السّياسية، فإنَّ معضلة تحديد قواعد ممارسة النّشاط الاقتصادي بما في ذلك ممارسة حقّ التّملك "الملكية" ترتبط ارتباطاً عضوياً بتنظيم الدّولة السّياسي واتجاهاتها ورؤيتها لما ينبغي أنْ يكون علية النّشاط الاقتصادي بما يحقّق المصالح كما تراها. وتتراوح النّظريات الحاكمة لتدخُّل السّلطة السّياسية في الميدان الاقتصادي على وجه العموم بين محوريْن أساسييْن أوَّلهما: الاعتراف الكلاسيكي بالملكية الخاصَّة باعتبارها حقّاً مقدساً يعطي المالك حرية التّصرف في ملكه بصورة مطلقة ومؤبدة كما هو الحال في الدّول الرّأسمالية التّي تعتمد الاقتصاد الحُر. وثاني هذيْن المحوريْن عكس هذا تماماً إذ يقوم على الإنكار الكُلّي أو الجزئي للملكية الخاصَّة لوسائل الانتاج كما هو الحال في الدّول الاشتراكية والشّيوعية. وفيما بين هذيْن المحوريْن تتراوح درجات النّظم السّياسية فيما يتصل بنظرتها للملكية الفردية وتتفاوت من بلد لآخر وربّما يتعايش المحوران بنسب متفاوته. وهذا هو الحال في كثير من الدّول التّي تعتمد خليطاً من النّظريتيْن بحسب واقع حالها السّياسي وظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتوجهاتها الإيديولوجية التّي تحكم قضية الملكية.

أما الأصل الاقتصادي لنزع الملكية فيمكن النّظر إليه من زاوية سعي الانسانية لتحسين الظّروف المعيشية للجماعات والتّي تطلّبت في بعض المجتمعات مقاربة نظرية الملكية الخاصَّة كحقّ مطلق مؤبد من خلال معالجات فلسفية وقانونية. وقد نازع الاقتصاديون لا سيما الاجتماعيون أو الاشتراكيون في مراحل تطوّر الفكر البشري المختلفة الملكية الخاصَّة. فبرزت مع الثّورة الفرنسية (١٨٣٠م) على سبيل المثال آراء القديس سيمون الذّي استعمل كلمة الاجتماعية والاشتراكية في كتاباته فكان أوَّل من هاجم الملكية كحقّ مطلق مانع مؤبد وقارن ما بين الانتاج والملكية وهاجم الأهمّية المقرّرة حينذاك للملكية على حساب الإنتاج. وتلى ذلك أفكار روبرت أوين في إنجلترا في نفس السّياق تقريباً وغيره من الاقتصاديين. ومن ثَمَّ بدأت إرهاصات الانكار لفكرة الملكية الخاصَّة لوسائل الانتاج وضرورة إعادة النّظر فيها بحسب ما

أرتآه أولئك الاقتصاديون كُلّ وفق نظريته والظّروف التّي أحاطت بها. وبظهور كتابات كارل ماركس وإنجلز - مؤسِّسا الاشتراكية العلمية - كانت فكرة الملكية الخاصّة قد أخذت حظّا وافراً من النّقد وأخذت المعالجات الاقتصادية للملكية تبرز في بعض المجتمعات بصورة سافرة وعملية وتطوّرت نحو التّأميم كما حدث على سبيل المثال من خلال التّطبيق اللّينيني في الاتّحاد السّوفيتي واعلان قيام ثورة البروليتاريا. وقد أصبح شعار نزع الملكية لصالح المجتمع قابلاً للتّطبيق في كثير من المجتمعات.

أما الأصل الاجتماعي لنزع الملكية من خلال التّأميم وغيره من الأشكال فهو أيضاً يقوم على أساس الغريزتيْن اللّتيْن أشير إليهما أعلاه أي غريزة حبّ التّملك وغريزة حب الاجتماع. والذّي يمكن الاشارة إليه من النّاحية الاجتماعية هو أنّ غريزة التّملُّك بطبيعتها تقدّم الصّالح الفردي الأناني على الصّالح العام ولا تلقي بالاً لصالح الجماعة. ومع تطوّر المجتمعات الانسانية وتزايد الحاجة لتوجيه وسائل الانتاج لخدمة قطاعات واسعة من المجتمع بصورة شاملة وعادلة أصبح لا بُدَّ من تنسيق الحاجات الفردية للإنسان مع حاجات الجماعة. وتطلب هذا توفيق وتنسيق الحقوق والحريات الفردية مع حقوق وحريات الجماعة. ولقد مارست مجموعات الضّغط والنّقابات والاتّحادات المهنية التّي تمثل جمهور العاملين وقطاعات عريضة من المجتمع، مارست دوراً كبيراً في حمل السّلطة الحاكمة في المجتمعات المختلفة على تبنّي السّياسات التّي تحقّق هذا الهدف أي توفيق مصالح الأفراد والمجتمع. وشكّل هذا البُعد الاجتماعي في النّظرة للملكية في بعض المجتمعات رأياً عاماً حمل الدّول والحكومات على اتّخاذ القرارات التّي تساعد في المواءمة بين مصلحة الأفراد ومصلحة الجماعة وتمثلت تلك القرارات في إجراءات لنزع الملكية الفردية على وجه من الوجوه.

لقد مهدت دول عديدة في أوربا الغربية لنزع الملكية الخاصّة من خلال تشريعات قانونية وإجراءات خاصّة استخدمت فيها التّأميم كوسيلة رئيسة. وقد ارتكزت التّشريعات القانونية واستلهمت الأصول الثّلاثة السّياسية والاقتصادية والاجتماعية التّي ألمحنا إليها فيما تقدّم. وبالرّغم من بروز الفكر الاقتصادي الاشتراكي كمحرّك قوي للتّأميم إلّا أنّه قد تمَّ اللّجوء إلي التّأميم في بعض الدّول بعيداً عن ذلك المؤثّر كما في المكسيك على سبيل المثال قبل العام ١٩١٧م. وفيما بين الحربيْن العالميتيْن تمّت بعض إجراءات نزع الملكية بالتّأميم في دول أوربية بصورة

براقماتية لَمْ تلتزم بإطار نظري أيديولوجي محدّد. وفي بعض دول أوربا الشّرقية في الأعوام اللّاحقة تمّت عمليات التّأميم متأثِّرة بدرجات متفاوتة بالفكر الاشتراكي في الاقتصاد وبالنّهج الماركسي في الاتِّحاد السّوفيتي.

اتّخذت كثير من قرارات نزع الملكية بالتّأميم وغيره في إطار برامج للإصلاح الاقتصادي كما هو الحال في بعض بلدان أوربا الغربية ومنها فرنسا وبلجيكا وألمانيا. ولقد تباينت النّظم المتبعة في التّأميم في بلدان العالم المختلفة. فكان النّظام الجنوب أمريكي يتأسّس على فكرة (الوظيفة الاجتماعية) للملكية. فدول أمريكا اللّاتينية وجدت نفسها بعد أنْ نالتّ استقلالها فريسة للاستغلال الأجنبي الخارجي لمواردها من قبل إنجلترا وأمريكا. ولهذا تولّد الإحساس برد فعل عنيف لدى الجماهير والقوى السّياسية في تلك الدّول تجاه النّفوذ الاستعماري وسيطرة رأس المال الأجنبي على الحياة الاقتصادية. ومن ثَمَّ اتّخذت جمهوريات أمريكا الجنوبية سلسلة كبيرة من التّأميمات ونزع الملكية للصّناعات الرّئيسة والمشروعات ذات النّفع العام. ولقد جرى نفس هذا النّمط في إندونيسيا وفي مصر وبعض الدّول الآسيوية والإفريقية. وكان لتطبيق فكرة التّأميم في هذه الدّول طابعه الخاص المميّز فهو رغم كونه وسيلة لتحقيق اشتراكية الحياة الاقتصادية إلّا أنَّه بدا في الغالب كوسيلة لإصلاح اقتصادات تلك البلدان وتخليصها من النّفوذ الاستعماري وسيطرة رأس المال الأجنبي.

على النّقيض من تجربة دول أمريكا الجنوبية كانت تجربة الاتِّحاد السّوفيتي وبلدان أوربا الشّرقية تقوم على مرتكزات إيديولوجية محدّدة تستلهم تطبيق المبادئ الاقتصادية الاشتراكية. وقد تمَّ التّخلص من البناء القانوني القديم الذّي كان ينظم الملكية في الاتّحاد السّوفيتي بموجب قانون ١٩٣٦م وأقيم على أُسس جديدة تتقيد بالإطار الإيديولوجي للدّولة السّوفيتية. وقد تبعت خطوات التّجربة السّوفيتية دول أوربا الشّرقية والصّين وبعض بلدان العالم الثّالث التّي تبنّت الفكر الاقتصادي الاشتراكي. وربّما أتبعت دول أوربا الشّرقية صوراً مخفّفة من التّجربة السّوفيتية أملتها ظروف الواقع الاقتصادي لكُلِّ بلد، ومع ذلك فقد استخدمت صوراً من أساليب نزع الملكية وأبرزها التّأميم لترتيب أوضاعها الاقتصادية. وأبقت بعض دول أوربا الشّرقية على شيء من مظاهر الملكية الفردية لوسائل الانتاج مثل القطاع الصّناعي والعقاري الخاص على خلاف ما تقضي به النّظرية الماركسية.

أما في دول أوربا الغربية فقد تمَّ اللّجوء للتّأميم دون إحداث تغيير جذري في النّظرة للملكية الخاصَّة ودون إنكارها كحقّ للأفراد ولَمْ يتمّ فرض قيود محسوسة على القطاع الخاص. وتميّز تطبيق إجراءات التّأميم بالنّظرة البراقماتية الإصلاحية أكثر من كونه مؤسّساً على موقف من الملكية الخاصّة يسترشد بفكر محدّد ملزم أو إيديولوجية مقيدة. ففي فرنسا تمَّ التّأميم في أوضاع وظروف مضطربة وغير عادية جراء الخراب الذّي خلفه الاحتلال النّازي وعليه فقد تمَّ اللّجوء للتّأميم في إطار تشريعي استجاب للاتّجاهات السّياسية التّي سعت لتحقيق المتطلّبات الاقتصادية والاجتماعية للشّعب الفرنسي. ومع ذلك لا يمكن الجزم بأنَّ التّجربة الفرنسية في نزع الملكية بالتّأميم لَمْ تتأثر بالفكر الاشتراكي السّائد فربّما كان له بعض التّأثير بالرّغم من خصوصية التّجربة.

ومثال آخر لدول أوربا الغربية هي إنجلترا التّي تبنّى فيها قرارات التّأميم حزب العُمّال البريطاني في العام ١٩٤٩م بعد أنْ انتهت موجة التّأميمات التّي شملت دول أوربا الشّرقية وفرنسا. ولقد اتّسمت التّجربة الإنجليزية التّي قادها حزب العُمَّال بالاستقلال الإيديولوجي والطّابع العلمي إذ نشر الحزب كتاباً في عام ١٩٥٠م بعنوان (خمسون حقيقة عن الملكية العامَّة Fifty Facts on Public Ownership) جاء فيه أنَّه في بعض الصّناعات وجد أنَّ الرّقابة المالية أو الرّقابة المباشرة ليست كافية وعلية لا بُدَّ من استخدام آلية الملكية العامَّة. وقد طرح الحزب رؤاه حول التّأميم من خلال حملاته الانتخابية التّي استهدفت إقناع المجتمع بما هو مقدم عليه من إجراءات لتوسيع الملكية العامَّة. وعليه فقد أقدم حزب العُمَّال على تأميم العديد من الصّناعات التّي آلت ملكيتها للقطاع العام في إطار برامج حزب العُمَّال لإحداث الإصلاح الاقتصادي الذّي يستهدف مصلحة المجتمع وفقاً لرؤى الحزب. وبالرّغم من احتمال تأثر بعض تجارب التّأميم في دول أوربا الغربية على نحو ما ببعض رؤى الفكر الاقتصادي الذّي يهتم بتوسيع نطاق الملكية العامَّة لمصلحة المجتمع إلَّا أنَّ تلك التّجارب كانت بعيدة عن التّأثير الإيديولوجي المذهبي أو النّفوذ الحربي والسّياسي للاتّحاد السّوفيتي في تلك الفترة، وكان لكُلٍّ منها طابعها الخاص وظروفها المختلفة التّي أملت إجراءات التّأميم.

نزع الملكية (Expropriation):

يعرف نزع الملكية بصفة عامَّة بأنَّه الفعل الذّي ينطوي على قيام الحكومة بحيازة ممتلكات

خاصَّة وتحويل ملكيتها للدّولة بغرض استخدامها لأغراض عامَّة تخصُّ المجتمع. ففي جمهورية مصر وفيما له صلة بنزع الملك العقاري يعرف نزع الملكية بأنَّه إجراء تتخذه الحكومة من شأنه حرمان شخص من ملكه العقاري بهدف تخصيص العقار للمنفعة العامَّة مقابل تعويض عما يناله من ضرر. وفي الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الحقّ في نزع الملكية للصّالح العام، ويقضي الدّستور بأنَّ الملكية الخاصَّة لا تنزع للمصلحة العامَّة إلَّا بتعويض مجز وعادل، وفي هذه الحالة فإنَّ النّزع يتمّ دون الحاجة لإذن ممن تنزع ملكيته. وهذا المفهوم لنزع الملكية الخاصَّة يطبق في كثير من بلدان العالم ربّما مع بعض التّباينات في النّظم والتّشريعات القانونية التّي تحكمه والإجراءات والخطوات العملية التّي تنظمه.

إن نزع الملكية كأسلوب قانوني للتّملُّك ربّما يختلط ويقترب في معناه من أحد أساليب أُخرى لنزع الملكية تشمل الاستيلاء المؤقت والمُصادرة والتّأميم. فالاستيلاء المؤقت إجراء تلجأ إليه الإدارة إما تمهيداً لنزع الملكية، وإما لمواجهة حالة طارئة تستلزم الاستيلاء مؤقتاً على الممتلكات وإما لخدمة مشروع ذي منفعة عامَّة. والتّأميم إجراء القصد منه أنْ يسمح بوضع الملكية تحت يد الدّولة، ويكون صادراً بقانون، وتنزع الملكية جبراً مقابل تعويض أو بدون تعويض حسب ما تقرّره الدّولة وفق مبرّرات معيّنة في ضوء نظمها، وغالباً ما يكون لمشاريع استراتيجية وإنتاجية معيّنة. والمُصادرة هي إجراء ينطوي على جزاء يوقّعه القضاء على الأشخاص المقترفين لجريمة معيّنة وتكون المُصادرة بنصِّ القانون، ولا يقابلها تعويض.

التّأميم (Nationalization):

التّأميم لغة هو لفظة مشتقة من كلمة أمّة (Nation) ويعرف مصطلح التّأميم في المعجم القانوني بأنَّه جعل مصادر الثّروة الطّبيعية في الدّولة والمشروعات الحيوية ملكا للأمّة، تتولى الدّولة نيابة عنها إدارتها واستقلالها بإحدى الطّرق التّي تستبعد مشاركة الرّأسمالية في الرّبح والإدارة. كما تمَّ تعريف مفهوم التّأميم بأنَّه نقل ملكية المنشآت ووسائل الانتاج والممتلكات الخاصَّة في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى ملكية الدّولة وتحويله من القطاع الخاص إلى القطاع العام. ومن حيثُ المفهوم يعني التّأميم عادة الإشارة إلى الملكية العامَّة كمفهوم معاكس للملكية الخاصَّة. والتّأميم عملياً ارتبط بإرساء قواعد السّيادة وتكريس السّيطرة الوطنية على مقدرات الأمّة. يقول ب. شينوت وهو أحد المفكرين الذّين اهتموا بنظرية التّأميم وكتبوا عنها، أنَّه ربّما لا تكون

هنالك فلسفة للتّأميم ولكنه على أي حال عبر عن نشوء فكر:

(There may be no philosophy of nationalization, but nationalization none the less expressed an evolution of thought) B.Chenot -1950 – Quoted by: Katzarov,Konstantin,1964.

وقد راج استخدام التّأميم كأسلوب لتحقيق هذه الأهداف وأخذت به كثير من الدّول في أعقاب حركات التّحرر الوطني من الاستعمار كما فعلت العديد من البلدان النّامية التّي نالتّ استقلالها في عقود القرن الماضي. ولعلّ من أبرز الدّول في المنطقة العربية التّي أخذت بذلك وأصبحت نموذجاً يحتذى، جمهورية مصر العربية في العهد النّاصري حيثُ اتّخذ الرّئيس عبد النّاصر قرارات التّأميم الشّهيرة وعلى رأسها تأميم قناة السّويس. وقد يشمل التّأميم الممتلكات والمنشآت التّي يملكها مواطنو الدّولة أو غيرهم من الأجانب كما قد يكون التّأميم بتعويض تقدره الدّولة أو بدون تعويض كما حدث في بعض الدّول بناء على مبرّرات معيّنة تطلّبت ذلك. ففي الاتّحاد السّوفيتي أخذت الدّولة بالتّوجه الإيديولوجي الماركسي وأجرت عمليات التّأميم دون أنْ تدفع تعويضات. ولكن هنالك دولاً اشتراكية في وسط أوربا قامت بدفع تعويضات عن بعض المشاريع المؤممة. وفي بريطانيا دفعت حكومة حزب العُمَّال التّي جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثّانية تعويضات لمالكي المشروعات حين تمَّ تأميم ٢٠٪ تقريباً من الصّناعات الانتاجية في البلاد.

وفي مصر وبعض الدّول الإفريقية والآسيوية تمَّ الأخذ بمبدأ دفع التّعويض لمالكي المؤسَّسات المؤممة وإنْ كانت هنالك حالات لَمْ يتمّ فيها الدّفع. وفي الواقع فإنَّ مسألة التّعويض لا ينبغي النّظر إليها بمعزل عن الظّروف والأسباب الاقتصادية والسّياسية والاجتماعية التّي حتّمت قرارات التّأميم. فالتّأميم لا يوجب دفع تعويضات للمؤممة ممتلكاتهم في كُلّ الأحوال كما أنَّه لا يعني المُصادرة للممتلكات دون تعويض بشكل مطلق. فالتّجارب العملية تدلّ على أنَّ الأخذ بالإطلاق فيما يتعلّق بدفع أو عدم دفع التّعويضات غير صحيح والمعيار السّليم هو أنْ يرتبط قرار التّعويض من عدمه بمبرّرات قوية يراعى فيها مصلحة المجتمع أوّلاً وأخيرا.

المُصادرة (Confiscation):

عرّف المعجم الوسيط المُصادرة في القول (صادرت الدّولة الأموال، أي استولت عليها عقوبة

لمالكها) ولفظة المُصادرة بالإنجليزية مشتقة من الأصل الرّوماني (confisctio) وتتكوّن من مقطعين (con) بمعنى واسطة و(fiscus) ويرمز لحزام أو سلسلة كان أباطرة الرّومان يضعون فيها أموالهم وأصبحت بمرور الزّمن تطلق على خزانة الدّولة. والمُصادرة في المصطلح إجراء يتمّ بموجبه نزع الملكية الخاصّة من جانب الدّولة لأسباب ومبرّرات تراها. وقد عرفت البلدان المختلفة المُصادرة كنوع من الجزاء بحقّ الأفراد من أصحاب الملكية الخاصّة وكنوع من العقوبة على بعض الجرائم الّتي تمسّ النّظام العام للمجتمع وبعض الجرائم الاقتصادية الضّارة كجرائم التّهرب الضّريبي والجمركي والاحتكار والتّلاعب بالأسعار وغسل الأموال والاتجار في الممنوعات وحجب المعلومات الّتي تطلبها الجهات الرّسمية وغيرها من الجرائم.

في القانون الفرنسي على سبيل المثال استخدمت المُصادرة كعقوبة مالية توقّع على المحكوم بموجب القانون أو في بعض الأحيان كترتيب احترازي لحماية المجتمع من بعض الأخطار. فالمُصادرة في الغالب تكون عقوبة تكميلية في الحالات الّتي يرتكب فيها صاحب المشروع جناية أو مخالفة ترى الدّولة أنّها تستوجب نزع ملكيته ليؤول كُلّ المال المملوك له أو جزء منه لملكية الدّولة. وقد ميّزت بعض الدّول بين السّلطات المختصّة بإجراءات المُصادرة حسب مقتضى الحال. ففي الجزائر على سبيل المثال السّلطة المختصّة بإجراءات المُصادرة هي السّلطة الإدارية في حالة المخالفات الإدارية أو السّلطة القضائية في حالة الجرائم الّتي تستوجب نظر القضاء.

الرّقابة العامّة (Ombudsmanship):

ليست الرّقابة العامّة شكلا من أشكال نزع الملكية وإنما هي الوظيفة الّتي يمارسها مسئول حكومي يعرف باسم الرّقيب العام (Ombudsman) يتمّ اختياره وتعيينه من قبل الحكومة أو البرلمان وتوفّر له وللجهاز الذّي يرأسه الإمكانيات والاستقلالية اللّازمة ويكلّف بمهام الحفاظ على المصلحة العامّة للمجتمع والنّظر في الشّكاوى المُتعلّقة بسوء الأداء في تأدية المهام واستغلال الصّلاحيات والنّفوذ في الخدمة العامّة ومراقبة الانحرافات والفساد وانتهاك الحقوق وغيرها من الممارسات الضّارة بمصالح الدّولة والمجتمع. وفي كثير من الأحوال ينظر الرّقيب العام من خلال أجهزته في الشّكاوى الّتي تقدّم له من الأفراد والجهات ذات العلاقة ويقدّم بشأنها الملاحظات والمقترحات ويتخذ ما يلزم من قرارات في حدود مسئولياته وصلاحياته. وربّما يترتب على ذلك في بعض الحالات قيام الدّولة بنزع الملكية تأسيساً على ما يتوصّل له جهاز الرّقابة العامّة.

على المستوى القومي يمنح للرّقيب العام سُلطات واسعة للإشراف على القطاع العام ومؤسّساته المختلفة وبعض منشآت القطاع الخاص لا سيما التّي تتعاقد مع المصالح والوزارات الحكومية لأداء الخدمات أو تنفيذ المشاريع الحكومية أو تلك التّي تعمل في مجالات استراتيجية صناعية أو تجارية أو خدمية تمسّ حياة المواطنين مسّاً مباشراً أو تؤثر على الأمن الوطني أو غير ذلك ممّا تراه الدّولة موجبا للرّقابة العامّة. ولخطورة وظيفة الرّقيب العام تضع الدّول والبرلمانات المبادئ التّي ينبغي أنْ تراعى في عملية الرّقابة العامّة. ففي دول أوربا وكندا وأستراليا يلتزم المراقب العام وموظفوه بمبادئ محدّدة تشمل: العدالة والموضوعية وعدم التّحيُّز وعدم التّفرقة في المعاملة والاحترام والاستقامة والشّفافية وغيرها من القيم الهامّة لضمان قيامه بمهامه على الوجه المطلوب. ويتقيد في أداء عمله بمعايير محدّدة كذلك تشمل: الاستقلالية والنّزاهة والعدالة والمصداقية والحفاظ على أسرار الأفراد والجهات محلّ الرّقابة.

الحراسة العامّة:

الحراسة العامّة هي الوظيفة التّي يتولاها الحارس العام ويقابل مصطلح الحارس بالإنجليزية (Caretaker) الذّي تعيّنه الدّولة للقيام بمهامه تجاه ما ترى الدّولة وضعه تحت الحراسة من ممتلكات. ويتمّ تعريف الحراسة بأنّها وضع مال يقوم في شأنه نزاع، أو يكون الحقّ فيه غير ثابت ويتهدّده خطر، في يد أمين يتكفّل بحفظه وإدارته وردّه مع تقديم حساب عنه إلى من يثبت له الحقّ فيه. فالحراسة عقد يعهد الطّرفان بمقتضاه إلى شخص آخر بمنقول أو عقار أو مجموع من المال يقوم بشأنه النّزاع أو يكون فيه الحقّ غير ثابت فيتكفّل هذا الشّخص بحفظه ورده مع غلته المقبوضة إلى أنْ يثبت فيه الحقّ كما ورد في القانون المدني المصري والسّوري على سبيل المثال.

وتشتمل الحراسة على ثلاثة أنواع: الحراسة الاتّفاقية وهي التّي يكون تعيين الحارس فيها باتّفاق بين ذوي الشّأن، والحراسة القضائية وهي التّي يكون تعيين الحارس فيها بموجب حُكم قضائي، والحراسة القانونية: وهي التّي يقرّرها القانون بغير حاجة إلى حُكم القضاء أو اتّفاق الأطراف كأنْ تقرّر الدّولة وضع الأموال والممتلكات تحت الحراسة لأي سبب تراه وفقاً لما لديها من صلاحيات وسُلطات. وفي بعض الدّول يكون الأصل هو أنْ تطبق على الحراسة أحكام الوديعة لأنّ المال أو الممتلكات التّي عهد للحارس بحراستها تكون وديعة عنده إلى أنْ يتقرّر ردها للمحجوزة أمواله وممتلكاته أو أنْ يتقرّر التّصرف فيها بطريقة أخرى. ومع هذا

فإنَّ الحراسة تختلف فِي طبيعتها عن الوديعة التّي لا تكون إلَّا اتّفاقية أي باتّفاق بين الأطراف فِي حين أنَّ الحراسة قد تكون اتّفاقية وقد تكون أيضاً قضائية أو قانونية كما أشير إليه فِي أنواع الحراسة أعلاه.

قصدنا من هذه الملامح النّظرية العامَّة تزويد القارئ ببعض الإضاءات حول المفاهيم المُتعلِّقة بالملكية فِي الإطار السّياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأساليب نزعها والمبرّرات التّي تساق لذلك. وغني عن القول إنَّ الممارسات التّي تتمّ فِي الواقع وبحسب بعض التّجارب التّي تمّت الإشارة لها، تختلف من بلد لآخر تبعاً للظّروف الموضوعية التّي تشكّل نظرة المجتمع والنّظم السّياسية الحاكمة للملكية، وتؤثِّر بالتّالي فِي الموقف منها والتّعامل معها فِي ضوء تلك الظّروف. كذلك تختلف الأساليب التّي تستخدم فِي نزع الملكية بالاستيلاء على الممتلكات الخاصّة من بلد لآخر سواءً بالتّأميم أو المُصادرة أو الوضع تحت الحراسة ... إلخ. والمأمول أنْ تساعد هذه الملامح النّظرية شيئاً ما في تفهم التّجربة السّودانية المتمثلة في قرارات التّأميم والمُصادرة والحراسة، فِي ضوء الظّروف التّي أحاطت بها والدّوافع التّي حفّزت نظام مايو للإقدام عليها.

الفصل الثّاني

جذور الفكر المايوي حول التّأميم والمُصادرة

لقد كَانَ مِنْ أعْظَمِ المَلامِحِ فِي تَجْرِبَتِنا أننا لَمْ نَنْهَمِك فِي النَّظَرِيَاتِ بَحْثَاً عَنْ وَاقِعِنَا، ولَكِنَنَا إنْهَمَكْنَا فِي وَاقِعِنَا بَحْثَاً عَنْ النَّظَرِيَات.

الزّعيم جمال عبد النّاصر

خلفية عامّة

ما هي جذور «الفكر المايوي» إنْ صحَّ التّعبير التّي شكّلت عقيدة قادة ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩م والتّوجهات الفكرية والنّظرية التّي حفّزت ذلك النّظام العسكري لاتّخاذ قرارات التّأميم والمُصادرة؟ للإجابة على هذا السّؤال لا بُدَّ من التّعرف على الظّروف والعوامل الدّاخلية والخارجية المحيطة التّي حدث فيها انقلاب مايو والانتماءات السّياسية والفكرية لقادة الانقلاب وتأثير اليسار السّوداني بصورة عامّة والحزب الشّيوعي السّوداني بشكلٍ خاص على فكر مجلس قيادة ثورة مايو الذّي اعتمد ونفّذ تلك القرارات ويتحمّل مسئوليتها. نحاول فيما يلي بشيء من الإيجاز استعراض بعض الملامح للظّروف التّي سادت قبيل انقلاب مايو.

عشية ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩م مرّت على السّودان ثلاثة عشر عاماً منذ أنْ نال استقلاله فِي أوّل يناير ١٩٥٦م. تعاقبت على السّودان في تلك الفترة حكومات وطنية مدنية إثر انتخابات برلمانية تخللتها فترة الحُكم العسكري الأوّل الذّي تسلّم الحُكم إثر أوّل انقلاب عسكري فِي البلاد فِي ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م بقيادة الفريق إبراهيم عبود. استمرّ الحُكم العسكري بقيادة عبود كما هو معروف ستة أعوام حَتَّى أسقطته ثورة أكتوبر فِي عام ١٩٦٤م، ولَمْ تتجاوز فترة الحُكم الدّيمقراطي حين تسلّم نظام مايو السّلطة الخمسة أعوام. المشاكل التّي واجهتها الحكومات الوطنية منذ رحيل المستعمر بما فِي ذلك الحُكم العسكري الأوّل كانت كبيرة وعويصة. أكثرها خطورة وتعقيداً كانت "مشكلة الجنوب" لأنّها كانت مهدّداً للوحدة الوطنية بتداعياتها السّياسية والاقتصادية والاجتماعية المعروفة. وعلى الصّعيد السّياسي كانت البلاد تعاني من الصّراعات الحزبية والتّآمر بين القوى السّياسية التّقليدية، وعدم استقرار الحكومات التّي يتمّ تشكيلها والتّي سرعان ما تطيح بها تلك الصّراعات. وقد انعكس ذلك على قدرة الحكومات على تلبية حاجات المواطنين، والتّصدي لمتطلّبات الدّفاع والأمن والعناية بتقوية الجيش السّوداني، والاستجابة لمطالبه للقيام بمهامه تجاه الحرب الأهلية المستعرة بجنوب البلاد.

كذلك ورثت البلاد مشكلات اقتصاديه تمثلت فِي البنية الهيكلية الضّعيفة للاقتصاد السّوداني

المعتمد على صادرات الحاصلات الزّراعية الخام (القطن، الصّمغ العربي، الحبوب الزّيتية، الكركدي ... إلخ) والجلود وخام الكروم وغيره. وعانت البلاد كذلك من تقلّبات الأسعار والمنافسة في السّوق العالمية لتلك الحاصلات وضعف التّسويق، إضافة لهيمنة الشّركات والبيوتات الأجنبية على تجارة الصّادر والوارد والخدمات ذات العلاقة بها كالنّقل البحري والتّأمين والتّرحيل ... إلخ. كما كان القطاع الصّناعي ضعيفاً ولا يضيف قيمة للحاصلات الزّراعية والثّروة الحيوانية وغيرها بشكل فاعل ومؤثّر. وعانت البلاد من ضعف البني التّحتية كالطّرق والنّقل البري والجوي والبحري وكانت تسيطر على الأخير بعض الشّركات الأجنبية التّي تعمل كوكلاء للخطوط الملاحية الشّهيرة. ولقد أشار البيان الأوّل لنظام مايو لبعض تلك المشكلات الدّاخلية السّياسية والاقتصادية واعتبرها مبرّرات للانقلاب على النّظام الدّيمقراطي الحاكم في ذلك الوقت.

أثر موجة الانقلابات العسكرية:

من جهة أُخرى وفيما يتصل بالظّروف التّي سادت في الدّول العربية والإفريقية شهد عقدا الخمسينات والسّتينات من القرن الماضي "الانقلابات العسكرية" والثّورات التّي تزعمتها وتبنّتها النّخب العسكرية في جيوش الدّول المختلفة العربية والإفريقية، منها ما حدث في مصر عام ١٩٥٢م وأصبح معروفاً بثورة يوليو المصرية بقيادة جمال عبد النّاصر، وانقلاب رمضان الذّي أطاح بعبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣م في العراق، وانقلاب هواري بومدين في الجزائر عام ١٩٦٥م، وانقلاب معمّر القذافي في سبتمبر ١٩٦٩م، وانقلاب ما عُرف بالحركة التّصحيحية في سوريا في عام ١٩٧٠م بقيادة حافظ الأسد. هذا في العالم العربي، وفي إفريقيا شهدت نيجيريا ستة انقلابات خلال الفترة ١٩٦٦م-١٩٩٣م، وفي موريتانيا بدأ مسلسل الانقلابات في عام ١٩٦١م، وفي أوغندا وقع أوّل انقلاب في عام ١٩٦٦م، وفي غانا كانت بداية الانقلابات في عام ١٩٦٦م وشهدت الفترة حتّى ١٩٨٨م ستة انقلابات، وفي جمهورية إفريقيا الوسطى كان أوّل انقلاب في عام ١٩٦٥م، وفي بورندي أطاح العسكر بالحُكم في أوّل انقلاب في عام ١٩٦٦م، وفي توغو انقلب الجيش على السّلطة الحاكمة بأوّل انقلاب في العام ١٩٦٣م. وقد جاءت معظم الانقلابات العسكرية لا سيما في الدّول الإفريقية في أعقاب النّضال ضدّ المستعمر الأجنبي وحركات التّحرر الوطني التّي زحمت السّاحة في الخمسينات والسّتينات أيضاً.

وليس من أهدافنا هنا استقصاء توجهات هذه الانقلابات العسكرية على أنظمة الحُكم في البلدان العربية والإفريقية أو معرفة تفاصيل الإيديولوجيات والرؤى السّياسية التّي تبنّتها، ولقد استمرّ بعضها في الحدوث في عقد السّبعينات وما تلاه من عقود وربّما إلى الوقت الحاضر، لكن الذّي نرمي إليه هو تبيان ملامح الجو العام الذّي خلقته هذه الانقلابات التّي تَسَمَّى بعضها بمُسمَّى "الثّورة"، وتبنّى شعارات كثيرة من أبرزها إصلاح الأوضاع الاقتصادية في تلك البلدان سواءً وفق النّهج الاشتراكي أو غيره. وكان لبعض تلك الأنظمة العسكرية التّي أفرزتها الانقلابات تأثيرها الكبير على فكر نخب الضّباط في جيوش الدّول المختلفة بما فيها السّودان، لا سيما أولئك الذّين تطلعوا للعب أدوار سياسية في حياة شعوبهم ورأوا في أنفسهم بديلاً للنّخب السّياسية والحزبية التّي عجزت – بحسب زعمهم– عن تحقيق آمال وتطلعات تلك الشّعوب. ولعلّ "ثورة يوليو المصرية" باعتبارها التّجربة الرّائدة في المنطقتيْن العربية والإفريقية، أصبحت الثّورة الأم والأنموذج الذّي احتذت به نخب الضّباط لا سيما في الجيوش العربية. وكانت الثّورة المصرية أكثر تلك الثّورات التّي ألهمت النّخب العسكرية التّي قادت الانقلابات وغذّت أفكارها بضرورة التّخلص من النّفوذ الأجنبي، وتبني مبادئ وشعارات الاشتراكية وتحرير الاقتصاد من التّبعية. وكانت مصر بدورها الرّائد والطّليعي قبلة لحركات التّحرر الوطني في إفريقيا وأصبح الرّئيس جمال عبد النّاصر بفكره ومواقفه هو الزّعيم الرّمز الذّي اتّخذه قادة تلك «الثّورات» قدوةً ومثالاً يحتذى. وقد كان الأنموذج النّاصري المصري رافداً من روافد فكر الضّباط الأحرار في الجيش السّوداني وضباط الانقلاب المايوي وقيادته على وجه الخصوص.

التّوجه اليساري لمجموعة قادة ثورة مايو:

لا شكّ أنَّ قادة انقلاب مايو ١٩٦٩م من العسكريين والذّين دخلوا عضوية مجلس قيادة ثورة مايو، هم شباب من ذوي التّوجه اليساري. وكان المدني الوحيد هو نائب رئيس مجلس قيادة الثّورة ورئيس الوزراء بابكر عوض الله رئيس القضاء الأسبق، وهو أيضاً صاحب توجه يساري معروف وتشهد على ذلك مواقفه إبان الحُكم الوطني في مراحله المختلفة. وقد صنّف الدّكتور منصور خالد قادة مجلس ثورة مايو بقوله (جمع ذلك المجلس لفيفاً مختلطاً من اتجاهات سياسية وإيديولوجية متباينة. كان هنالك شيوعيان هما بابكر النّور وهاشم العطا، وناصريان على نحو ما هما بابكر عوض الله وأبوالقاسم هاشم وخمسة وطنيون دون انتماء عقائدي هم

فاروق عثمان حمد الله، أبو القاسم محمد إبراهيم، خالد حسن عباس، مأمون عوض أبوزيد وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر. وإلى جانب هؤلاء جميعاً كان هناك الحربائي السّياسي جعفر محمد النّميري والذّي قال فيه حمد الله – بحقّ- بأنّه رجل لا لون له) منصور خالد : (السّودان والنّفق المظلم قصّة الفساد والاستبداد)، صفحة ٢٢. وفي شأن علاقة الحزب الشّيوعي السّوداني وهو أبرز قوى اليسار السّوداني بثورة مايو، كتب حسام الحملاوي في مقاله المنشور بموقع مركز الدّراسات الاشتراكية – الاشتراكي الإليكتروني "السّودان:الشّمال والجنوب والثّورة" في الجزء (١٣) منه "الشّيوعيون والنّميري... مرحلة الوفاق" كتب ما يلي:

(كان للحزب الشّيوعي السّوداني كوادر بداخل تنظيم الضّباط الأحرار منذ بداية السّتينات. لَمْ تكن غالبية اللّجنة المركزية للحزب تحبذ القيام بانقلاب، وفى ٩ مايو أكّد المكتب السّياسي مجدّداً رفضه لفكرة الوصول للاشتراكية عن طريق الانقلاب العسكري. ولكن بالرّغم من ذلك اندفع الحزب لتأييد الانقلاب، وأطلق نداءاً صبيحة يوم ٢٥ مايو لكُلٍّ "العناصر الثّورية" بالجيش (أي الضّباط والجنود أعضاء الحزب أو متعاطفيه) لمساندة الحركة وضمان نجاحها. وانضمّ ٣ ضباط شيوعيين لمجلس قيادة الثّورة، وضمّت الحكومة المدنية ٤ وزراء شيوعيين منهم جوزيف قرنق – عضو المكتب السّياسي – كوزير لشئون الجنوب. رأى الحزب أنّ ما حدث كان انقلاباً، ولكنه انقلاب وضع السّلطة في أيدي إحدى طبقات "الجبهة الوطنية الدّيمقراطية" وهى طبقة البرجوازية الصّغيرة. وبالتّالي تكون مهمّة الحزب مساندة النّظام الجديد ضدّ أي قوى تعمل على هزّ استقراره وفى نفس الوقت يحاول الحزب تحويل السّلطة إلى الطّبقة العاملة. ولكن حدث انشقاق في قيادة الحزب، فالرّؤية الموضّحة أعلاه ساندها عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب، في حين رأى آخرون أنّ الحزب قد أخطأ بعدم المشاركة الفعّالة في الانقلاب وبإطلاق وصف "البرجوازيون الصّغار" على قيادة النّظام الجديد، رأى هؤلاء أنّ النّظام له قدرات وإمكانيات ثورية جبارة، وأنّ قيادة الانقلاب من "الثّوار الدّيمقراطيين" وليسوا برجوازيين صغار.

وقد أوضح الدّكتور محمود قلندر هذه التّوجهات اليسارية بشكل محدّد فكتب (لا يستطيع أحد أنْ يقول إنّ الذّين تحرّكوا في ليلة الرّابع والعشرين من مايو كانوا بلا سند من فكر أو رصيد من انتماء. فلقد كانوا جميعهم يساريين، إن لَمْ يكونوا بالانتماء والعضوية فإنّهم كانوا كذلك

بالموقف والقرار. فالذّين خرجوا تلك اللّيلة إنما خرجوا وهم عازمين على كسر طوق الدّائرة الجهنمية المفرغة من الطّرف اليمين إلى الطّرف اليمين. كانت مايو يوم تحرّكت يساراً بالغاية والهدف وكانت يساراً بالتّطلع ويساراً بالتّخطيط والتّنفيذ.) محمود قلندر- (سنوات النّميري) - صفحة (١٢٦). ليس هذا فحسب فقد وصف الدّكتور قلندر السّنوات الأولى لمايو وأسماها "السّنوات الحُمْر" كناية عن سيطرة وهيمنة قوى اليسار وبعض كوادر الحزب الشّيوعي المنشقّة التّي انحازت للانقلاب العسكري منذ بدايته، وتمَّ تعيين بعضهم كوزراء وآخرون في مراكز المسئولية في المستويات المختلفة. ومع كُلِّ هذا لا يمكن الزّعم بأن قادة مايو كانت لهم في مجموعهم التزامات إيديولوجية محدّدة بشكل قاطع. ويؤكّد هذا الدّكتور منصور خالد إذ يقول (ومهما يكن من أمر فإنَّ ثورة مايو نفسها لَمْ تكن ثورة إيديولجية، ولَمْ تكن لقادتها التزامات إيديولوجية بعينها سوى الوطنية الإيجابية ولَمْ يكن التّحالف العسكري الشّيوعي إلَّا ضرورة سياسية وليست إيديولوجية) منصور خالد - (السّودان والنّفق المظلم: قِصّة الفساد والاستبداد) - صفحة ٢٦.

كان واضحاً الزّخم الذّي أعطته قوى اليسار للانقلاب والذّي تمثل في موكب ٢ يونيو ١٩٦٩م. لقد تغيّرت تلك القناعات الفكرية اليسارية التّي تبنّتها مايو في السّنوات اللّاحقة، لكن الذّي يهمّنا التّأكيد عليه في هذا السّياق هو، أنّه برغم الانقسامات التّي حدثت بين أنصار مايو ورأي الحزب الشّيوعي بقيادة أمينه العام في الانقلاب كما تقدّم،وعلى الرّغم من انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م بأحداثه المؤسفة وتباين الآراء حول مسئولية الأطراف المختلفة في كُلِّ ما ترتب عليه لاحقاً، وبرغم تغيّر فكر مايو بعد ذلك واتجاهه لوجهة معاكسة للتّوجه اليساري بل لتبني أفكار مغايرة تماماً لما بدأ به من مبادئ وتوجهات، وإلى أنْ بدأ النّظام في إعادة المؤسَّسات المؤممة والمُصادرة لأصحابها، وصولاً لمرحلة تنصل فيها النّميري تماماً من كُلِّ ما يربطه باليسار واستعان بالإسلاميين وأعلن تطبيق الشّريعة الاسلامية من خلال قوانين سبتمبر ١٩٨٣م واتجه للكتابة عن "النّهج الإسلامي"، برغم كُلّ هذا تظلّ الحقيقة شاخصة وهي أنَّ تلك «التّوجهات اليسارية» في بداية فترة الحُكم المايوي، ورفع رايات الاشتراكية، وزخم الشّعارات التّي انطلقت تنادي بمحاربة الرّجعية والرّأسمالية الأجنبية وحماية مصالح الجماهير، كانت محفّزا فكرياً قوياً ومؤثّرا في اتّخاذ قرارات التّأميم والمُصادرة كأسلوب رئيس لمعالجة الأوضاع الاقتصادية

التّي كانت تسود فِي البلاد آنذاك.

أثر شعارات ثورة أكتوبر ١٩٦٤م:

يضاف لهذا أنَّ انقلاب مايو العسكري تبنّي منذ اللّحظة الأولى وفي بيانه الأوَّل، الذّي أذاعه العقيد جعفر نميري رئيس مجلس الثّورة يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩م، شعارات «ثورة أكتوبر» إذ جاء فيه (بفضل هذا اللّقاء المبارك « أي اللّقاء بين الضّباط الذّين نفذوا الانقلاب» ستتولى الثّورة من هذه اللّحظة إدارة شئون البلاد مُجرّدة من كُلِّ غاية إلاَّ مصلحة الوطن الحبيب وسعادة شعبه ورفاهيته، مقتدية فِي ذلك كُلّه بمبادئ ثورة أكتوبر الخالدة رافعة شعاراتها سائرة فِي نفس الطّريق الذّي رسمته) البيان الأوَّل لثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩م. وغني عن القول إنَّ ثورة أكتوبر كانت هبّة عظيمة للشّعب السّوداني كُلّه ضدّ الحُكم العسكري الأوَّل الذّي فشل فِي معالجة أبرز مشاكل السّودان « مشكلة الجنوب» فكانت هي الشّرارة التّي أشعلت الثّورة. وغني عن القول إنَّ ثورة أكتوبر تبنّت شعارات «تقدّمية»، وكان لقوى اليسار دورها البارز وسيطرتها من خلال جبهة الهيئات التّي تسنمت مواقع القيادة فِي الحكومة الأولى. وكان دور اليسار بارزاً من خلال شعارات «التّطهير» ومحاربة «القوى الرّجعية» أي الأحزاب التّقليدية والطّوائف الدّينية وغيرها. هذه وغيرها هي الشّعارات التّي أعلنت مايو أنّها تتبنّاها وتسير فِي خطاها.

ولا شكّ أنَّ تبني هذه الشّعارات الإكتوبرية و «الدّعم اليساري» الذّي وجدته مايو فِي بدايتها من نفس القوى التّي تقدّمت الصّفوف فِي أكتوبر، كان لكُلِّ هذا أثره الواضح فِي توجيه فكر قادة انقلاب مايو العسكريين وخلق الأجواء والتّمهيد لما اتّخذوه من مواقف وقرارات وعلى رأسها قرارات التّأميم والمُصادرة. وربّما نجد الدّليل على هذا ما ورد فِي بيان مايو الأوَّل الذّي تضمّن الإشارة لعدم الاستقرار والفساد وأنَّ القيادات الحزبية لَمْ تدرك معنى الاستقلال. جاء فِي البيان (عمّ الفساد والرّشوة كُلّ أجهزة الدّولة واختل الأمن الدّاخلي وفتحت أبواب البلاد للنّفوذ الأجنبي) وعبّر البيان صراحة عن أنَّ الشّعب رفض الحكومات الحزبية لأنّها (قامت جميعها على الفساد والرّشوة والمحسوبية والثّراء الحرام). هذه إذن هي قناعات "ثورة مايو" فِي بيانها الأوّل التّي ألهمت سياساتها وحرّكت قراراتها وإجراءاتها ومن أبرزها التّأميم والمُصادرة.

ولقد تأكّدت شعارات حكومة مايو وتبلور توجهها الاقتصادي الاشتراكي منذ يومها الأوَّل، وهذا يتّضح بشكل جلي من بيان نائب رئيس مجلس قيادة الثّورة رئيس الوزراء بابكر عوض الله

الذّي ألقاه عبر الإذاعة السّودانية مساء يوم الانقلاب نفسه وجاء فيه (إنَّ حكومة الثّورة ترى أنْ تقوية الدّخل القومي وازدياد حجم المستثمر منه يقوم على:

أوّلاً: توسيع وتوطيد العلاقات التّجارية والاقتصادية مع الدّول الاشتراكية والعربية على أساس اتّفاقيات ثنائية والانفكاك من السّوق الاستعماري حَتّى تجنِّب بلادنا فوضى التّقلُّبات الاقتصادية.

ثانياً: توسيع قاعدة العمل العام وخاصّة فِي المجال الصّناعي ليحلّ ذلك النّظام محلّ رأس المال الأجنبي، مع ضرورة احتكار الدّولة للسلع الرّئيسة من الصّادرات والواردات وانشاء لجان تسويق الصّادرات الرّئيسة.

ثالثاً: تشجيع رأس المال الوطني غير المرتبط بالاستعمار، والعمل على تنميته وحمايته لمنافسة رأس المال الأجنبي تحت إشراف القطاع العام).

هذا إضافة لجوانب أُخرى تطرق لها البيان وتشير كُلّها لاعتماد مجلس قيادة الثّورة ومجلس الوزراء النّهج الاشتراكي فِي إدارة الاقتصاد وتقوية وتوسيع القطاع العام وتمكين الدّولة من احتكار السّلع الرّئيسة من الصّادرات والواردات والهيمنة والسّيطرة التّامة على النّشاط الاقتصادي فِي مجالاته كافة.

وسنرى لاحقاً أنَّ مجلس قيادة الثّورة ومجلس الوزراء بادرا بوضع الأُطر التّشريعية والقانونية وبخلق الأجهزة الرّقابية (الجهاز المركزي للرّقابة العامّة وجهاز الحراسة العامّة) وإصدار قانونيهما، وكذلك تمَّ إنشاء "مؤسَّسة الدّولة التّجارية" وإصدار قانونها. وقد منح المشرع (مجلس قيادة الثّورة) هذه المؤسَّسة سُلطات واسعة لاحتكار تجارة الصّادر والوارد للسلع والمواد والآليات على نحو ما سنفصّله حين نستعرض قانون هذه المؤسَّسة. وكان كُلُّ ذلك توطئةً وتمهيداً لقرارات التّأميم والمُصادرة الواسعة التّي أقدم عليها نظام مايو فِي الفترات اللّاحقة. ومع كُلِّ هذا لا يمكن القول بأنَّ قادة مايو كان لهم برنامجا محدّداً وفكراً واضح المعالم حين أقدموا على استلام السّلطة لا سيما فِي المجال الاقتصادي. فها هو عضو مجلس قيادة الثّورة والرّقيب العام زين العابدين محمد أحمد عبد القادر يعترف بذلك في حديثه عن التّطورات الاقتصادية والمالية بقوله: (كنت قد ذكرت أنّه لَمْ يكن لدينا برنامجاً محدّداً بخلاف المبادئ العامّة التّي وردت فِي بيانات الثّورة الأولى، كما أنَّه لَمْ يكن من رأينا المشاركة فِي الجهاز التّنفيذي وكنّا

نفضل العودة لوحداتنا حراساً للثّورة ونترك تسيير جهاز الدّولة لمواطنين غيورين تتحقّق بهم مصالح البلاد والمواطنين) (مايو: سنوات الخصب والجفاف)، صفحة ١١٣. ومع ما في قول زين العابدين في الجزء الثّاني من هذه الشّهادة من مجافاة للواقع، حيثُ تكالب أعضاء مجلس قيادة الثّورة والعسكريون المتقاعدون على مواقع السّلطة المختلفة بما فيها المصارف والشّركات المؤممة والمُصادرة، إلّا أنّ ما قاله عن عدم وجود برنامج اقتصادي للانقلابين هو عين الحقيقة ممّا جعلهم عرضة للتّأثر وربّما للاحتواء من بعض الذّين شاركوهم السّلطة من المدنيين لا سيما في الأشهر الأولى بعد الانقلاب.

الشّيوعيون وقرارات التّأميم والمُصادرة:

ونحن بإزاء جذور الفكر المايوي الذّي قاد للتّأميم والمُصادرة والاتجاهات السّياسية والفكرية التّي حفّزت الانقلابيين لاتّخاذ تلك القرارات المزلزلة، لا بُدَّ من الإشارة لموقف الحزب الشّيوعي السّوداني. فكما هو معلوم كان هنالك صراعاً داخل الحزب حول تقييم انقلاب مايو انتهى إلى اختلاف كبير وانقسام في الحزب بقيادة السّيد أحمد سليمان المحامي والسّيد معاوية سورج وآخرين ودخولهم لحظيرة مايو منذ يومها الأوّل، وهؤلاء بلا ريب هم الذّين تبنّوا ذلك الاتجاه ودفعوا إليه دفعاً. فقد تفاقمت الخصومة مع الأستاذ عبد الخالق محجوب وعبّر عنها لاحقاً السّيد أحمد سليمان في ثنايا كتابه (ومشيناها خطى: مُذكّرات شيوعي)، ولعبت تلك الخصومة دوراً خطيراً في الأحداث التّي ميّزت تلك الفترة. وهكذا تباعدت الشّقة بين هذا الفريق وقادة مايو والحزب الشّيوعي بقيادة الأستاذ عبد الخالق محجوب، وتوالت أحداث كبيرة وكثيرة انتهت بانقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م بقيادة الرّائد هاشم العطا فيما عُرف بالحركة التّصحيحية، التّي فشلت في غضون ثلاثة أيّام عاد بعدها النّميري ورفاقه الآخرون في مجلس قيادة الثّورة للحُكم، وتمّت المحاكمات العسكرية المعروفة التّي راح ضحيتها قادة انقلاب ١٩ يوليو وعبد الخالق محجوب والشّفيع أحمد الشّيخ وجوزيف قرنق وآخرين من العسكريين والمدنيين على نحو ما هو معروف. في تلك الأيّام فقدت مايو البصر والبصيرة وتملّكت نميري روح التّشفي والانتقام ولَمْ يكن ير في رفاق الأمس إلّا شرّاً محضاً وربّما صدق فيه قول القائل:

أرَى كُـلَ إنْـسَـانٍ يَـرَى عَـيْـبَ غَـيْرِهِ
ويَـعْـمَـى عَـنْ الـعَـيْـب الَـذِي هُـوَ فِـيـهِ

وَمَــا خَــيْرُ مَــنْ تَـخْـفَـى عَـلَـيـهِ عُـيُـوبُـهُ
وَيَــبْـدُو لَــهُ الـعَــيْـبُ الــذِّي لأَخِـيــهِ

وقد حدثت في تلك الفترة مجزرة بيت الضّيافة الشّهيرة التّي أججت روح الانتقام لدى النّميري وقادة مايو الآخرين. والذّي نرمي إليه هنا هو الإشارة لموقف الحزب الشّيوعي، الذّي عبّر عنه عبد الخالق محجوب، من قرارات التّأميم والمُصادرة. فقد برأ ساحة عبد الخالق عدد من الشّهود منهم الدّكتور منصور خالد والسّيد النّعمان حسن أحمد بل والمستشار الاقتصادي لمجلس قيادة ثورة مايو نفسه الدّكتور أحمد محمد سعيد الأسد. ولقد أورد الدّكتور محمد سعيد القدال رأي الأستاذ عبد الخالق محجوب بعنوان (حول المؤسَّسات المؤممة والمُصادرة) الذّي نشر بجريدة أخبار الأسبوع في يوليو ١٩٧٠م أي بعد حوالي شهرين من قرارات التّأميم والمُصادرة المزلزلة التّي اتّخذتها قيادة مايو في تلك الفترة. وقد اشتمل ذلك الرّأي على التّالي:

قسّم عبد الخالق محجوب المؤسَّسات تقسيماً وظيفياً: (أ) المصارف، (ب) مؤسَّسات انتاجية، (ج) مؤسَّسات للتّجارة والتّوزيع. وقال بالفصل بين المؤسَّسات المؤممة والمُصادرة وذلك لأنَّ أهداف التّأميم والمُصادرة تتباين ولا يمكن اعتبارها متطابقة تماماً. وأوضح أنَّ التّأميم يستهدف أمريْن هما: وضع يد الدّولة على مراكز استراتيجية في الاقتصاد الوطني بقصد تحريره من القبضة الأجنبية، أو وضع يد الدّولة على أنشطة اقتصادية بعينها يمكن من ورائها توفير فائض اقتصادي يسهم في تحقيق خطّة التّنمية. ثُمَّ يذكر عبد الخالق مواقع النّفوذ الاستعماري والتّبعية في البلاد ويحدّدها في المصارف والتّجارة الخارجية وشركات التّأمين. ويقرّر عبد الخالق الحاجة لتدريب كادر سوداني يعمل في الدّولة قصد تأميم المصارف والشّركات. على أنَّ أهمّ ما ورد في ذلك الرّأي المنشور قوله (إن المُصادرة في هذه الفترة الوسطية من الثّورة الوطنية الدّيمقراطية تعتبر عقوبة اقتصادية على أصحاب رأس المال "من الرّأسماليين" الذّين يخرجون على قوانين وأوامر الدّولة المالية والاقتصادية وبذلك يضعفون التّخطيط المركزي ومؤشراته المختلفة التّي رسمتها الدّولة. وبما أنَّ هذا الإجراء السّياسي الاقتصادي الاجتماعي إجراء خطير في هذه المرحلة التّي ما زالت فيها العناصر الرّأسمالية مدعوة للإسهام في ميدان التّنمية وتنفيذ الخطّة الخمسية وأكثر من ٤٢٪ للقطاع الرّأسمالي في الخطّة الخمسية، من المهمّ ألا تقتصر المُصادرة في إطار سيادة الدّولة على رعاياها) والمقصود هنا فيما نفهم ألا تكون اعتبارات «سيادة الدّولة»

هي المبرّر الوحيد للمُصادرة في تلك الظّروف. ولأنَّ المُصادرة إجراء خطير وله أبعاده السّياسية والاقتصادية والاجتماعية كما بينها أعلاه فقد أوضح عبد الخالق محجوب ضرورة أنْ تحاط المُصادرة بالتّالي:

١. وضع تشريعات دقيقة ومفصّلة ومحكمة تشمل الجرائم التّي تستوجب توقيع عقوبة المُصادرة.

٢. تعرض الأموال المختلفة على دائرة قضائية لها قدرة الحسم السّريع في القضايا وذات قدرات سياسية أيضاً (برئاسة عضو من مجلس الثّورة مثلاً).

ثُمَّ يمضي عبد الخالق محجوب لتوضيح مبرّرات مقترحاته لكي تحاط المُصادرة بالتّشريعات الدّقيقة المفصّلة والعرض على دائرة قضائية ويحدّد الأسباب في :

أ. لأنَّ في هذا ضمان لانتفاء الفساد وتفادي القرارات الذّاتية التّي ربّما طوحت في كثير من الأحيان بالموضوعية.

ب. لإدخال الطّمأنينة في قلوب أصحاب المال الذّين تحتاج إليهم البلاد وإلى استثماراتهم في هذه الفترة مدركين جيدا أنَّ العلاقات الرّأسمالية ما زالت تمتد إلى أعماق مجتمعنا وإلى خلاياه الأساسية. د. محمد سعيد القدال – (الحزب الشّيوعي السّوداني وانقلاب ٢٥ مايو)، صفحة ٨٩-٩١.

ولئن كان هذا الرّأي قد نشر بُعَيد قرارات التّأميم والمُصادرة، فالمؤكّد أنَّه لا يمكن أنْ يصدر عن شخص يمكن أنْ يُرمى بتهمة المشاركة في صناعة تلك القرارات أو الموافقة على إصدارها. وقراءة ما بين سطور هذه الكلمة المنشورة، توضح بجلاء أنَّ زعيم الحزب الشّيوعي السّوداني لَمْ يكن راضياً عن تلك الإجراءات الاحتياطية بحسب تعبير الدّكتور منصور خالد. ولقد شهد السّيد النّعمان حسن في الحلقة الرّابعة من مقالاته بعنوان مايو الشّاهد والضّحية بهجوم النّميري على عبد الخالق محجوب حين خرجت جماهير عُمَّال المنطقة الصّناعية لاستقباله عقب إعلانه قرارات المُصادرة حيثُ يقول (ولولا أنَّه كان يتمتع بصحة جيدة لما ستطاع أنْ ينط الثّيران التّي ذبحت احتفاءً به حَتَّى انتفخ زهواً وكان ذلك الاستقبال والاحتفاء غير المسبوق والذّي بدا فيه نميري وكأنَّه لينين ذلك اليوم يرد على الحزب الشّيوعي ولسان حاله يقول ها هي الطّبقة العاملة تقول كلمتها يا عبد الخالق، بل ذهب أبعد من ذلك عندما اتّخذ من فرحة الطّبقة العاملة بالقرار

أنْ يهاجم عبد الخالق أمام حشد كبير من العُمَّال بدار الاتِّحاد بالخرطوم بحري لأنَّه عبّر عن عدم رضائه بالمصادرات. ولسان حال النّميري كان يقول لعبد الخالق مَن هو الذّي يمثّل الطّبقة العاملة ومَن هو الذّي انتصر لقضيتها ومَن هو الذّي يخونها. هذا بالطّبع قبل أنْ تتبدل مواقفه فينسى تلك المواقف ويعمل على إنكار الحقيقة في كتابه ويحمل المسئولية للحزب الشّيوعي، مع أنَّه لو كان للمصادرات بطل فهو النّميري بلا منازع). النّعمان حسن أحمد – مجموعة مقالات مايو: الشّاهد والضّحية. هذه إذن شهادة رئيس مجلس قيادة انقلاب مايو ببراءة زعيم الحزب الشّيوعي ولا نرى أنَّ النّعمان حسن بإيرادها فيما كتب – وهو أحد أبرز شهود تلك الفترة بقرارتها المباغتة – قد ترك زيادة لمستزيد.

في ذات السّياق نرى أنَّه من الأهمّية بمكان إيراد شهادة أُخرى أدلى بها عبد الخالق محجوب عند استجوابه في المحكمة التّي عقدت لمحاكمته بعد القبض عليه إثر فشل المحاولة الانقلابية في ١٩ يوليو ١٩٧١م.في تلك الأيَّام كان جعفر نميري بحسب تعبير الدّكتور حسن الجزولي (محتشد الدّواخل فزعاً من مُجرّد فكرة أنَّه عاد لتوه إلى سدة الحُكم بمعجزة، فقد كان محض طاقة شيطانية منفلتة من عقالها)، د. حسن الجزولي (عنف البادية)، صفحة ٢٣٧. انعقدت المحكمة العسكرية لمحاكمة عبد الخالق في تلك الظّروف المفزعة برئاسة العميد أحمد محمد الحسن وتمَّ استجوابه في بعض الأمور يهمّنا منها ما له صلة بالتّأميم والمُصادرة. وقد كان الأستاذ إدريس حسن هو الصّحفي السّوداني الوحيد الذّي شهد جلسة المحاكمة – صدفة ودون ترتيب مسبق – إلى جانب صحفيين أجانب. وفي شهادته التّي كتبها بعنوان "شاهدتهم يحاكمون عبد الخالق محجوب " ونشرت بصحيفة الأيَّام أوَّل أبريل ١٩٨٧م ورد التّالي من حيثيات المحاكمة التّي كان رئيسها يسأل وعبد الخالق يجيب:

- فيم اختلفتم مع الثّورة؟
- حول السّياسات التّي كانت تمارسها.
- مثلاً؟
- ضربة الجزيرة أبا والقرارات الاقتصادية الخاصَّة بالتّأميم والمُصادرة.
- أليس موضوع سيطرة الدّولة على وسائل الانتاج وقيام مجتمع اشتراكي من الشّعارات التّي ينادي بها حزبكم وتدعو لها النّظرية الماركسية؟ ولا لازم تنفذوها إنتو بس؟.

- نعم إننا ندعو لتحقيق تلك الشّعارات ولكن ليس بالكيفية التّي تمّت بها، والتّي تجاهلت كافة ظروف البلاد. بل إنَّ القرارات نفسها جاءت مرتجلة وغير مدروسة وسابقة لأوانها. إننا كنّا قد أوضحنا موقفنا في سلسلة من المقالات في جريدة أخبار الأسبوع.)

هذه هي أسئلة المحكمة وإجابات عبد الخالق عليها ولكنه لَمْ يتوقف عند هذا وبحسب الصّحفي إدريس حسن في مقاله المشار إليه حيثُ يقول (ثُمَّ أخذ عبد الخالق يستفيض في الحديث موضحاً أخطاء قرارات التّأميم وما صاحب تنفيذها من أقاويل وإشاعات حول الفساد الذّي حدث في بعض المؤسّسات) هنا قاطعه رئيس المحكمة، والذّي يبدو أنَّ صدره قد ضاق، قائلاً بلهجته المصرية (خلص خلص)! شهادة إدريس حسن - من كتاب الدّكتور حسن الجزولي (عنف البادية) صفحة ٢٨٩.

يتّضح ممّا تقدّم أنَّه من الأهمّية بمكان حين النّظر لتأثير الشّيوعيين في جذور فكرة التّأميم والمُصادرة، أنْ نفرق بين الفصيل الشّيوعي الذّي ألهم قادة مايو الفكرة وخطّط لها وأشرف على تنفيذها، وبين الفصيل الآخر بقيادة عبد الخالق محجوب الذّي أوردنا ما يفيد موقفهم من الفكرة نفسها في تلك الظّروف، ومن القرارات التّي اتّخذها نظام مايو على عجل. هذا علما بأنَّه لا خلاف من النّاحية النّظرية على فكرة التّأميم وسيطرة الدّولة على وسائل الانتاج كما أشار عبد الخالق في إجاباته على أسئلة المحكمة. ولكن الاعتراض كان على الظّروف التّي لَمْ تكن مواتية والعجلة والتّسرع والأخطاء التّي صاحبت تنفيذ تلك القرارات.

مهما يكن من شيء فإنَّ فيما أوردناه بعض الملامح لجذور "الفكر المايوي" الذّي، إضافة لأسباب أخرى، ألهم النّظام ودفع به سريعاً في ذلك الاتجاه. وبرغم التّجارب والأحداث والمؤثّرات الفكرية التّي ألمحنا إليها فيما تقدّم، لا يمكننا القول بأنَّ قادة ثورة مايو، حين اتّخذوا قرارات التّأميم والمُصادرة، كانوا ينطلقون من إيديولوجية واحدة تجمعهم، ولكنهم على كُلِّ حال سايروا الظّروف التّي كانت تسود في العقود التّي سبقت ثورة مايو، وتأثّروا على نحو من الأنحاء بالرّؤى النّظرية من منابت مختلفة، ربّما كانت تتفق كُلّها بدرجة ما على ضرورة مناهضة النّفوذ الرّأسمالي الأجنبي، وإنهاء نفوذه وسيطرته، وانتهاج طريق التّحوّل الاشتراكي في معالجة مشكلات البلاد الاقتصادية.

الفصل الثّالث

إرهاصات قرارات التّأميم والمُصادرة

عَلَى المَرْءِ أنْ يَنْتَظِر حُلُولَ المَسَاءِ ليَعْرِف كَمْ كَانَ نَهَارَهُ عَظِيماً.

وليم شكسبير

دعاوى الطّهارة الثّورية

المدخل الصّحيح في رأينا لتناول الإرهاصات التّي ساعدت في خلق الجو المحفّز لاتّخاذ وتنفيذ قرارات التّأميم والمُصادرة المزلزلة هو دعاوى "الطّهارة الثّورية" كما وصفها الدّكتور منصور خالد، والتّي ابتدأ بها نظام مايو سني حكمه. فقد كال الانقلابيون في بيان ثورة مايو الأوّل وفي بياناتهم اللّاحقة التّهم بالفساد والمحسوبية وغيرها لرموز "الحُكم البائد" وصوروا أنفسهم بأنّهم رسل العناية الإلهية الذّين جاءوا لاستعادة الحقوق المستلبة للشّعب ولمحاربة الفساد بكُلِّ صوره وأشكاله. وغالى في رفع شعار تلك الطّهارة الثّورية النّميري وغيره من أعضاء مجلس قيادة الثّورة في كُلِّ مخاطباتهم للجماهير، وفي مناسبات عديدة سبقت عام الزّلزلة ١٩٧٠م حين أعلنت قرارات التّأميم في يوم ٢٥ مايو، مناسبة الذّكرى الأولى للانقلاب، وتلتها قرارات المُصادرة بأيّام قلائل. يقول الدّكتور منصور خالد « وقد كان زعم الثّورة آنذاك أنّ الفساد قد استشرى على عهد الأحزاب، وباض وأفرخ في كُلِّ مرفق ... وكانت لهذا الفساد رموز، رموزه هي الوزراء وموظفو الدّولة الذّين قدّموا لمحاكمات ثورية ترأس محاكمها بعض أعضاء مجلس قيادة الثّورة". منصور خالد- (السّودان والنّفق المظلم: قصّة الفساد والاستبداد) صفحة ٤٦-٦١.

يؤكّد هذه المزاعم ما أورده الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر في مُذكّراته فبعد أنْ دمغ الدّيمقراطية الثّانية بكُلِّ أنواع الفساد السّياسي يقول:(ومع توالي الاستثناءات وتكرار التّجاوزات وغياب الرّقابة الإدارية والقانونية المركزية والقُوَّة القابضة، شاعت معالم الفوضى والعشوائية لتصبح هي القاعدة الحقيقية التّي يقوم عليها جهاز الخدمة المدنية وجاءت المحصلة النّهائية لتلك الممارسات متناسقة تماماً مع مقدّمتها فقد أهدرت حقوق المواطنين وضاعت مصالحهم وتفشى الظّلم والفساد والمحسوبية واشتغل الكبار بالغنائم وأضحى الشّأن العام بلا رقيب أو حسيب) الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر – (مايو: سنوات الخصب والجفاف) – صفحة ١٣٧. في مقابل هذه الصّورة القاتمة علينا أنْ نتقبل فكرة أنْ نظام مايو طرح نفسه بقُوَّة كبديل للنّظام البائد، وفي ضوئها لا بُدَّ أنْ نفسر كُلّ الأحداث اللّاحقة التّي أدّت

للتّشريعات والنّظم والأجهزة وكذلك لقراراته المتعجلة بالتّأميم والمُصادرة التّي ظنّ النّظام أنّها المعالجة الملائمة للأوضاع الاقتصادية التّي ورثها من النّظام الدّيمقراطي الذّي انقض عليه، والذّي ورث بدوره تركة مثقلة من عهود سبقته منذ أنْ نال السّودان استقلاله في عام ١٩٥٦ م.

محاكمات رموز العهد البائد:

تلى دعاوى الطّهارة الثّورية التّي روجها نظام مايو في الأشهر الأولى بعد الانقلاب، تشكيل المحاكم العسكرية لمحاكمة رموز العهد البائد كما وصفه قادة انقلاب مايو، فكانت المحكمة الأولى برئاسة الرّائد أبو القاسم محمد إبراهيم عضو مجلس قيادة الثّورة لمحاكمة المتهمين الذّين شغلوا مناصب وزارية قبل انقلاب مايو وهم: د. أحمد السّيد حمد وزير التّجارة، والسّيد يحي الفضلي وزير المواصلات والسّيد حسن عوض الله وزير الدّاخلية. وتلتها محكمة الشّعب الثّانية برئاسة الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر عضو مجلس الثّورة لمحاكمة السّيد أحمد زين العابدين وزير الصّحة قبل انقلاب مايو. وجاءت بعدها محكمتا الشّعب الثّالثة برئاسة العقيد أ.ح أحمد محمد الحسن لمحاكمة السّيد كلمنت أمبورو وزير الصّناعة قبل الانقلاب ورجل الأعمال محجوب محمد أحمد وابنه. وكانت المحكمة الرّابعة أيضاً برئاسة العقيد أ.ح أحمد محمد الحسن وانعقدت لمحاكمة السّيد عبد الماجد أبوحسبو وزير الإرشاد قبل الانقلاب.

ولقد دارت التّهم الموجهة "لرموز العهد البائد" حول الفساد واستغلال النّفوذ. وحرص النّميري على إذاعة بيان للشّعب حول أحكام محكمة الشّعب الأولى جاء فيه كما نقلته الصّحف (الآن وقد فرغت محكمة الشّعب من حُكمها في أولى قضايا الفساد السّياسي بعد دراسة طويلة حافلة متأنية، لا بُدَّ لنا ان نقف وقفة قصيرة نستلهم فيها العِبر من ذلك الشّريط الحافل من الأحداث الذّي شهدناه ونحن نتابع أحداث تلك المحكمة التّاريخية ... ذلك الشّريط الذّي كشف لنا مفاسد حُكم يندى لها التّاريخ....لقد قامت ثورة الخامس والعشرين من مايو تعبيراً عن إرادة أمّة طالما ألجم الطّغيان الحزبي لسانها الأصيل ....قامت لتعلن حُكم الشّعب المريد إدانة لجاهلية الطّائفية وفساد الحزبية).

وتجدر الإشارة لأنَّ هذه المحاكم العسكرية ذات طبيعة عسكرية صرفة كما أكّدته صحيفة الأيَّام بعددها رقم ٥٧٣٠ بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢م، إذ جاء فيها (تفيد تحريات الأيَّام أنَّ محكمة الشّعب

تعتبر مجلساً إيجازياً عالياً تخضع للإجراءات المنصوص عليها في قانون المجالس الإيجازية العسكرية). المغالاة في التّطهرية ودعاوى النّقاء الثّوري والظّهور بمظهر الحرص على حقوق الشّعب هي أحد الأسباب الرّئيسة فيما نرى التّي حملت نظام مايو على محاكمة متهمين مدنيين أمام محاكم عسكرية انتهت أحكامها لكشف تلك المفاسد التّي "يندى لها جبين التّاريخ" كما وصفها النّميري في بيانه. هذه المغالاة في رأينا هي التّي راكمت "التّهور المايوي" في النّظر للأمور كلّها وساهمت في خلق الأجواء المفعمة بالاندفاع وانعدام الحكمة والتّروي في معالجة أوضاع البلاد السّياسية والاقتصادية. ولهذا من البديهي أنْ تكون دعاوى "الطّهارة الثّورية" وما تبعها من محاكمات وتصرفات من نظام مايو بمثابة الإرهاصات المبكرة وصولاً إلى القرارات المزلزلة بالتّأميم والمُصادرة. لا سيما وأننا سنأتي على ذكر الأسباب التّي أوردها الرّئيس نميري وهو يعلن بعض قرارات المُصادرة ويذكر من بين أسبابها علاقة مُلّاك الشّركات المُصادرة بشخصيات ورموز "الحُكم البائد" الذّين سهّلوا لهم التّهرب الضّريبي والجمركي وتهريب الأموال ومنح الرّخص التّجارية وغير ذلك من الأسباب التّي وردت في حيثيات قرارات المُصادرة.

الإرهاب المايوي ومقدّمات الاستيلاء ونزع الملكية:

كانت قرارات التّأميم والمُصادرة بمثابة الزّلزال الذّي ضرب الاقتصاد السّوداني في كُلّ القطاعات بما فيها المصارف ومنشآت الأعمال من شركات ومؤسّسات وممتلكات عقارية ومصانع وبيوتات تجارية محلّية وأجنبية وأيضاً بعض الطّوائف الدّينية والأفراد. وهنالك العديد من الإرهاصات التّي سبقت قرارات التّأميم التّي أعلنها رئيس مجلس قيادة الثّورة جعفر نميري في مناسبة الاحتفال بالذّكرى الأولى لنظام مايو وبحضور الرّئيس المصري جمال عبد النّاصر والرّئيس اللّيبي معمّر القذافي في ٢٥ مايو ١٩٧٠م، وقرارات المُصادرة التّي اتّخذتها سُلطة مايو وأعلنتها تباعاً بعد مناسبة الاحتفال. فقد حفلت صحيفتا الأيّام والصّحافة بالعديد من الأخبار والتّي تعتبر وبلا شكّ، مقدّمات لما اتّخذته سُلطة مايو لاحقاً من قرارات وإجراءات بتأميم ومُصادرة العديد من المنشآت، ووضع بعض الممتلكات للأفراد تحت الحراسة العامّة. وكانت حكومة مايو قد سيطرت على الصّحف فأصبح تنشر كُلّ ما يتعلّق بمواقفها وسياساتها والخطوات ذات العلاقة بالقرارات والإجراءات الاقتصادية للنّظام.

فعلى سبيل المثال وبحسب ما ورد في العدد الخاص لصحيفة الأيّام بمناسبة العيد الثّاني لثورة

مايو الذّي وثقت فيه للأحداث والقرارات الهامَّة للنّظام خلال عامين (مايو ١٩٦٩م- مايو ١٩٧١م)، ورد قرار مجلس الوزراء باحتكار استيراد الخيش والسّكر والمبيدات الحشرية والأسمدة للقطاعين العام والخاص. كما قرّر المجلس احتكار استيراد مشتريات الحكومة من العربات والآلات الهندسية والطّلمبات والأدوية وقطع الغيار. وفي نفس الصّحيفة ورد قرار مجلس قيادة الثّورة بالاستيلاء على محلج ربك ومعصرة الزّيوت التّابعة لدائرة المهدي. وكان الدّافع لهذا القرار هو تحصيل ديون الحكومة المستحقة على دائرة المهدي والتّي تبلغ ٨٣٥٤٦ جنيها. ومن تلك الإرهاصات الدّالة على الجو العام الذّي أصبح يتشكل والسّلوك الدّال على العلاقة بين السّلطة ومنشآت الأعمال في الأشهر الأولى لثورة مايو وقبل الاحتفال بذكراها الأولى، ورد في العنوان الرّئيس للعدد رقم ٢٠٧٠ لصحيفة الصّحافة الصّادرة في ١٩٦٩/١١/٢٥م التّالي: وزارة الدّاخلية تنذر شركة جلاتلي بفتح مصنع الصّابون خلال ٢٤ ساعة. وجاء في تفاصيل الخبر: («إنذار بفتح مصنع الصّابون»: علمت الصّحافة أنّ وزارة الدّاخلية قد سلّمت إدارة مصنع شركة جلاتلي للصّابون إنذارا لمدة ٢٤ ساعة لإعادة فتح المصنع. المعروف أنَّ إدارة المصنع قامت بقفل المصنع الذّي يضم ٣٥٠ عاملاً وموظفاً، هذا وعلمنا مساء أمس أنَّ الشّركة قد استجابت للإنذار). وأوَّل ما يتبادر للذّهن هنا هو التّساؤل: ما دخل وزارة الدّاخلية في شأن مصنع تابع لشركة يفترض أنْ تتعامل معها جهات الاختصاص المسئولة عن مراقبة ومتابعة الشّركات والمصانع؟ إذ يلاحظ صيغة التّهديد والإرهاب التّي تعكس «الجو البوليسي» الذّي بدأ يسود ليمارس من خلاله نظام مايو سلطته على الشّركات ورجال الأعمال ولما يمضِ على النّظام ستة أشهر في الحُكم. ويمكن التّساؤل أيضاً عن المبرّرات الموضوعية لقفل المصنع، وهل نظرت وزارة الدّاخلية فيها بموضوعية حَتَّى وإنْ تجاوزنا عن أنّها لَمْ تكن جهة اختصاص، وهل كان إغلاق المصنع إغلاقاً دائماً أم مؤقتاً ريثما تصحح الشّركة أوضاعه وتعيد فتحه من جديد؟ وما هي الجهة التّي حرّكت الموضوع أصلاً ليصل الأمر لتدخُّل وزارة لا علاقة مباشرة لها بمنشآت الأعمال والمصانع؟ لقد كانت هذه الواقعة في رأينا إرهاصاً مُبكراً عن الأسلوب المتعسف الذّي عمدت سُلطة مايو للتّعامل به مع الشّركات والبيوتات التّجارية لا سيما الأجنبية مثل جلاتلي هانكي وشركاؤهم وكانت يومها أكبر الشّركات الأجنبية العاملة في السّودان في نشاطات عديدة متنوِّعة وهامَّة. وعلى كُلٍّ حال فإنْ استجابة الشّركة لإنذار وزارة الدّاخلية وفتحها للمصنع بالرّغم من أي أسباب ربّما كانت تبرر إغلاقه، لَمْ تعصم شركة جلاتلي من طوفان التّأميم لاحقاً!

تحدّث الرّئيس نميري لإذاعة صوت العرب المصرية في الأسبوع الأوّل من مايو ١٩٧٠م عن "خطط الثّورة لتحرير الاقتصاد السّوداني" وأشارت الصّحف الصّادرة في ١٩٧٠/٥/٧م ومنها الأيّام في عددها رقم ٥٩٣٠ إلى حديثه، وأنّ هنالك قرارات هامّة تتعلّق بتحرير الاقتصاد السّوداني من السّيطرة الأجنبية هي الآن قيد البحث والدّراسة، وسيعلن عنها في الوقت المناسب. وأضافت الصّحيفة أنّ هذا التّصريح أذيع بالقاهرة مساء أمس. ولعلّ اهتمام وسائل الإعلام المصرية في ذلك الوقت بنوايا النّظام والحرص على إذاعتها يقوم دليلاً على التّواصل بين سُلطة مايو والحكومة المصرية للإفادة من تجاربها في كُلِّ ما كانت مايو تخطّط له من قرارات. ولقد تزامن حديث نميري عن تلك الخطط مع تصريحات محمد عبد الحليم وزير الخزانة بالنّيابة عن إحالته "قانون إصلاح النّظام المصرفي" إلى اللّجنة الاقتصادية العليا بعد إبداء بعد الملاحظات. ولَمْ يكن ذلك القانون غير "قانون تأميم البنوك" الذّي تمَّ اتّخاذ قرارات التّأميم بموجبه بعد ذلك وفي أقلّ من ثلاثة أسابيع في ٢٥ مايو ١٩٧٠م. وسنستعرض هذا القانون عند الحديث عن الأُطر التّشريعية والقانونية لقرارات التّأميم والمُصادرة. ومن المصادفات أنَّ تصريحات الرّئيس نميري عن الإصلاحات الاقتصادية وتصريح وزير الخزانة عن قانون اصلاح النّظام المصرفي تزامنت مع خبر أبرزته الصّحف السّودانية بشكل واضح وركّزت عليه وهو قرار حكومة الثّورة في الصّومال تأميم شركات البترول والبنوك الأجنبية اعتباراً من ١٩٧٠/٥/٧م. ووفق ما أعلنه رئيس مجلس الثّورة الصّومالي فإنَّ شركتي الكهرباء والسّكر قد شملهما قرار التّأميم، وأنَّ تعويضاً مناسباً سيدفع لأصحاب هذه الشّركات وأنَّ قرار التّأميم اتّخذ لمصلحة الشّعب الصّومالي وحماية حقوقه من التّغول والاحتكار الأجنبي. إذن يمكن القول إنَّ مايو لَمْ تجد الإلهام الذّي حفّزها لاتّخاذ قرارات التّأميم والمُصادرة من التّجربة المصرية وحدها والتّي مضت عليها سنوات، وإنما وجدته كذلك من أمثلة حية تزامنت مع ما أقدمت عليه من قرارات في تلك الفترة الحاسمة.

برغم الإرهاصات التّي ألمحنا إليها يبدو أنَّ تأميم البنوك قد كان محلّ جدل وتردّد في أروقة النّظام. ففي أكتوبر ١٩٦٩م انعقد مؤتمر أركويت بجامعة الخرطوم وحضره عدد من أعضاء مجلس قيادة الثّورة ومجلس الوزراء، وبديهي أنَّ المؤتمر ضمّ الأكاديميين والمتخصّصين من أساتذة الجامعات والمهنيين والمصرفيين وربّما رجال الأعمال وممثلي الغرفة التّجارية والقطاع

الخاص. في صحيفة الصّحافة بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٦٩م تمَّ تلخيص التّوصيات التّي خرج بها المؤتمر ومن بينها (إنشاء مصرف تعاوني، وسودنة البنوك الأجنبية كخطوة أولى نحو التّأميم) وبديهي أنْ يكون الموضوع قد خضع للنّقاش والجدل وخرج المؤتمر بهذه التّوصية التّي تدلّ على شيء من التّأني والتّدرج وتهيئة الظّروف الملائمة والاستعداد لاتّخاذ قرار خطير كتأميم البنوك يبدأ أوّلاً بسودنة إداراتها وتوجيه نشاطاتها في إطار سياسات تضعها الدّولة. ورغم هذا أبرزت الصّحف "تأميم البنوك" وركّزت عليه كعنوان رئيس.

والغريب أنْ نميري نفسه نفى نية النّظام لتأميم البنوك الأجنبية. ففي الاجتماع باتّحاد العاملين بالقضارف تحدّث عن البنوك الأجنبية قائلاً:(إنَّ الثّورة ليست في نيتها تأميم هذه البنوك لأنَّها لن تجني من ذلك شيئاً. وقال إنَّ رؤوس أموال هذه البنوك لَمْ تَأت من الخارج وأنَّ التّجارة الخارجية قد تمَّ تأميمها، وقال إن الثّورة تشجِّع رأس المال الأجنبي طالما كان يعمل في مصلحة البلاد ودون أنْ يتدخَّل في سيادتنا) هذا وفقاً لما نشرته صحيفة الصّحافة بعددها رقم ٢٠٣٦ بتاريخ ١٦/ ١٠/١٩٦٩م. فهل كان نميري يمارس عملية تمويه كبرى وهو على بعد أشهر قلائل من قرارات التّأميم، أم أنَّه كان يعني ما يقول ولكن التّيار الضّاغط لإتمامها غلب على رأيه وعلى الحكمة التّي انطوت عليها توصية مؤتمر أركويت؟

ليس ذلك فحسب بل إنَّ الرّأي بعدم نية النّظام تأميم البنوك كان يتمّ التّصريح به حَتَّى قبيل شهر ونصف من تلك القرارات العاصفة. ففي صحيفة الرّأي العام العدد رقم ٨٧٣٧ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٠م أعلن جوزيف قرنق وزير الدّولة لشئون الجنوب في مؤتمر صحفي عقده في لندن (إنَّ السّودان سيحاول إجبار البنوك الأجنبية العاملة في السّودان على توظيف اموالها في مشاريع الإنماء، واتهم قرنق البنوك الأجنبية بأنَّها لا توظف أموالها إلَّا في التّجارة الخارجيّة وخاصَّة في الواردات بدلاً من توظيفها في قطاعات تعود بالفائدة على اقتصاد السّودان، وأكّد للصّحفيين أَنَّ سياسة الحكومة لا تهدف إلى السّودنة "لَمْ يقل التّأميم" بل إلى إقامة بنوك تابعة للدّولة وتشجيع البنوك السّودانية الخاصَّة على أنْ تتولى التّجارة الخارجية). فهل كان جوزيف قرنق هو الآخر يمارس نوعاً من التّمويه والتّعتيم على ما أقدمت عليه مايو من قرارات في أقلّ من شهر ونصف أم أنَّ التّيار المؤيد للتّأميم كان قوياً وجارفاً؟ إنَّ كُلَّ ما أوردناه برغم التَّناقض الظّاهر بين التّوصيات والتّصريحات من جهة والأحداث والقرارات اللّاحقة من جهة أُخرى يعتبر في

رأينا إرهاصات للقرارات التّي اتّخذتها سُلطة مايو.

في يوم ١٩٧٠/٥/٨م كان العنوان الرّئيس للعدد رقم ٥٩٣١ لصحيفة الأيّـام هو: التّأبيد ومُصادرة الأملاك لفاروق البرير. وكان قد صدر حُكم بإعدامه ومُصادرة ممتلكاته، وقد خفض نميري الحُكم للمؤبد ومُصادرة الأملاك. وعلى كُلِّ حال ورغم أنَّ مبرّرات اتّخاذ قرار مُصادرة أموال السّيد فاروق البرير ارتبط بمحاكمته على مواقفه السّياسية من نظام مايو إلّا أنَّه في رأينا يمثل إشارة لبدء استخدام المُصادرة كأسلوب عقابي ستتوسع فيه سُلطة مايو في مقبل الأيَّام. أيضاً ورد خبر آخر في نفس العدد عن إبعاد مدير شركة متشل كوتس الشّهيرة ومهندس بريطاني بشركة شل. وجاء في نصّ الخبر: (صرّح السّيد عمر الحاج موسى وزير الإرشاد القومي للأيَّام أنَّ الحكومة قرّرت إبعاد كُلّاً من المستر باتريك هايتون المهندس بشركة شل وبل دنلوب المدير العام لشركة متشل كوتس بالسّودان. وقد استدعت شركة متشل كوتس نائب مديرها العام الموجود الآن بإجازته السّنوية في لندن لتسلّم أعمال المدير العام. وإلى حين وصول المدير فإنَّ المستر دنلوب سلّم أعباءه أمس لأحد كبار المديرين البريطانيين بالشّركة. هذا وكان السّيد بابكر عوض الله نائب رئيس مجلس الثّورة قد استدعى أمس القائم بالأعمال البريطاني وأبلغه القرار).

ويلاحظ هنا أنَّ الحكومة هي التّي اتّخذت قرار إبعاد مهندس شركة شل ومدير عام شركة متشل كوتس. وكانت شركة شل هي أكبر الشّركات العاملة في مجال استيراد وتسويق المواد البترولية، ومتشل كوتس من أكبر الشّركات التّجارية الأجنبية العاملة في نشاطات متنوِّعة تجارية وهندسية وخدمية. وتدلّ حيثيات الخبر أيضاً على العجلة التّي اتّخذ بها القرار، وربّما كان الإجراء السّليم أنْ تطلب الحكومة من إدارة كُلّ من الشّركتيْن إبعاد الموظف المعني بالإبعاد باعتبار أنَّه شخص غير مرغوب في وجوده في البلاد. ويلاحظ تدخُّل "مجلس قيادة الثّورة" بشكل سافر وليس الجهة الإدارية أو الوزير المختصّ، أو حَتَّى السّلطات القضائية إنْ كان ثمة ما يستوجب تدخُّل القضاء لإبعاد هذيْن الموظفيْن. ومن الغريب أنَّ إبعاد الموظفيْن أخذ بعداً دبلوماسياً تمثل في قيام نائب رئيس مجلس قيادة الثّورة رئيس الوزراء شخصياً (السّيد بابكر عوض الله) باستدعاء السّفير البريطاني بالخرطوم وإبلاغه بقرار مجلس قيادة ثورة مايو بإبعاد مهندس شركة شل ومدير شركة جلاتلي. هذه في رأينا إجراءات متعجلة وخاطئة مهما كانت المبرّرات لاتّخاذ قرار الإبعاد. ولكنها كانت بلا ريب تدشيناً لنمط جديد في السّلوك والتّعامل مع تلك الشّركات وإرهاصاً

مبكراً لما ستقدم عليه سُلطة مايو من قرارات.

الحرب على الطّائفية والرّجعية:

من الإرهاصات أيضاً التّي تعكس الطّقس العام الذّي خلقته مايو في إطار التّهيئة لنزع الملكية بالتّأميم والمُصادرة، ما نشرته صحيفة الرّأي العام كخبر رئيس في صفحتها الأولى بعددها رقم ٨٧٢٩ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣م بعنوان « نزع الجزيرة أبا من آل المهدي وتوزيعها على البسطاء والكادحين من الأهالي جاء فيه (أشرق فجر الاشتراكية أمس على الجزيرة أبا، أعلن الرّئيس نميري عن نزع ملكية أراضي الجزيرة من آل المهدي وتوزيعها على البسطاء والمساكين من مواطنيها. قال في حديثه إنّه إذا لَمْ تكفهم أرض الجزيرة فسيمنحون حقوقهم في المشاريع الخارجية، وأكّد أنَّ لجان التّوزيع ستصل الجزيرة اليوم أو غداً لتقسيم المشاريع). وقد جاء ذلك الإجراء في أعقاب أحداث ودنوباوي والجزيرة أبا المؤسفة الدّامية التّي راح ضحيتها نفرٌ من أبناء السّودان، وأملته ظروف الصّدام الذّي وقع بين مايو والأنصار بقيادة السّيد الإمام الهادي المهدي. وكان قرار نزع ملكية أراضي الجزيرة أبا متوقعاً وربّما مبرّراً بحُكم المرارات المتبادلة بين طرفي الصّراع، ولكننا نرى أنَّ هذا الحدث ساهم أيضاً في ترسيخ فكرة الاستيلاء ونزع الملكية سواءً بدعاوي سياسية أو لمصلحة وطنية وفق التّبريرات التّي ساقها النّظام في كُلّ حالة من حالات التّأميم والمُصادرة. ونشير لحادثة أخري في ذات السّياق أوردتها صحيفة الصّحافة كعنوان رئيس بعددها رقم ٢٢٠٦ بتاريخ ٩ /١٩٧٠/٥م حول مُصادرة مطابع من إيطاليا تخصّ السّيد الإمام الهادي المهدي. وجاء في الخبر أنّه تمَّ الاستيلاء على مطابع حديثة خاصَّة بالهادي عبد الرّحمن مرسلة له من ميلانو بواسطة شركة الوكلاء التّجارية. هذا وقد تمَّ تحويلها للمطبعة الحكومية.

كذلك وفي صحيفة الأيَّام العدد رقم ٥٩٣٧ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٥م وفي الصّفحة الأولى من الصّحيفة ورد خبر بعنوان: ثمان لجان لجرد ومراجعة ممتلكات آل المهدي ومراجعة موقف العاملين معهم. وقد صرّح بذلك للصّحيفة السّيد محمد كيلاني الحارس العام. وأوردت الصّحيفة القائمة الأولى لمن شملتهم الحراسة العامَّة وهم: أحمد عبد الرّحمن المهدي، أسحق حسن الخليفة عبد الله، الرّشيد محمد داؤود الخليفة، الصّادق الصّديق المهدي، الطّاهر الفاضل محمود، الفاضل الخليفة عبد الله، الهادي عبد الرّحمن المهدي، المهدي داؤود الخليفة، بشرى الفاضل المهدي وبهاء

الدّين الفاضل المهدي. وتشمل الحراسة المفروضة على ممتلكات وأموال الأشخاص المتقدّم ذكرهم أموال وممتلكات عائلاتهم وكذلك كُلّ شركة يملك أي منهم أغلبية رأسمالها وكُلّ شراكة يشارك فيها أو اسم عمل له. والإشارة لموقف العاملين هنا فيها إيعاز واضح ومقصود لابتزاز العاملين "المهضومين" من قبل الطّائفية والرّجعية وانحياز الثّورة لهم وتأليبهم على مغتصبي حقوقهم، وهذا ينسجم مع شعارات نظام مايو وطبيعته الثّورية العدائية في بداياته.

في هذا السّياق وفي إطار تجريد الطّائفية والرّجعية من قاعدتها الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أنَّ مجلس قيادة الثّورة قرّر في أبريل ١٩٧١م الاستيلاء على دائرة الميرغني ببورتسودان بجميع مبانيها وجميع ما فيها من أثاثات ومنقولات وغيرها على أنْ تحوّل فوراً لوزارة الشّباب والرّياضة. كما تجدر الإشارة للخبر الذّي ورد كعنوان رئيس بالصّحف في تلك الفترة وهو (الرّئيس القائد يعلن في احتفال شعبي حاشد في نوري تجميد أراضي الميرغني بالشّمالية). وكذلك قرار مجلس قيادة الثّورة بنزع ميدان دائرة الميرغني بنوري ومنحه لكتائب مايو للشّباب وذلك في مايو ١٩٧١م. هذه القرارات وإنْ جاء بعضها لاحقاً لإعلان قرارات التّأميم في٢٥ مايو ١٩٧٠ والمُصادرة بعد ذلك التّاريخ، إلّا أنّها تعتبر في ذات السّياق، وهي منسجمة تماماً مع شعارات نظام مايو الذّي حرّك إرهاصات مُصادرة ممتلكات ما كان يوصف بالقوى الطّائفية الرّجعية المناوئة للثّورة.

قرارات المُصادرة الأولى:

بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٠م وفي العدد ٥٩٣٧ كان العنوان الرّئيس لصحيفة الأيَّام: الرّئيس نميري يفضح أساليب تلاعب مؤسَّسة تجارية كبرى – الاستيلاء على ممتلكات عثمان صالح لأسباب التّهريب والتّعامل مع اليهود والتّلاعب بالحسابات والتّآمر. ولقد ورد في تفاصيل هذا الخبر أنَّ مجلس قيادة الثّورة قرّر الاستيلاء على كافة ممتلكات مجموعة شركات عثمان صالح دون تعويض. وأعلن هذا اللّواء جعفر محمد نميري رئيس مجلس قيادة الثّورة والوزراء في بيان أذاعه على الشّعب السّوداني. وسوف نعرض لقرار مُصادرة مجموعة شركات عثمان صالح وملابساتها في الفصل الخاص بقرارات المُصادرة باعتبارها الموجة الأولى العاتية لتلك القرارات العاصفة المزلزلة.

أيضاً من المقدّمات لتلك القرارات العاصفة، ما ورد بعنوان رئيس في صحيفة الأيَّام العدد رقم

٥٩٣٩ بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٠م : مُصادرة ممتلكات محمد أحمد عباس- الرّقيب العام يعلن تأميمها بلا تعويض ويوضح الأسباب. وقد جاء في تفاصيل الخبر: قرّر مجلس قيادة الثّورة تأميم كافة ممتلكات محلّات محمد أحمد عباس تاجر الأقمشة بأمدرمان والخرطوم دون تعويض. أذاع هذا النّبأ ليل أمس الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر عضو مجلس قيادة الثّورة والرّقيب العام. قال سيادته إنَّ محلّات محمد أحمد عباس لَمْ يكن لها سوى السّعي لجمع المال الحرام بشَتَّى السّبل.... كانت تمارس تزويراً في الدّفاتر لإخفاء الأرباح ولَمْ تتقدّم للضّرائب بأي حسابات، وكانت مصلحة الضّرائب تقدّر الضّريبة عليها تقديراً دون الاستناد على الحقائق لأنَّها لَمْ تقدّمها لها.... وقال إنَّها تآمرت على تحطيم اقتصاديات البلاد واتّفقت مع توكيلات أسمر بألا تتعامل مع التّجار إلَّا بإذن منها وبذلك حرمت عدداً من التّجار من نشاطهم التّجاري. وقال سيادته إنَّ محمد أحمد عباس أوَّل من ابتدع بيع الرّخص، وباشر الحصول على رخص بأسماء وهمية ممَّا أدّى لانتشار الفوضى والتّهريب.

هذا القرار دليل ساطع على أنْ نظام مايو اهتمّ في هوجة المُصادرة العمياء بتجار يملكون "محلّات بيع أقمشة" وليس مشاريع تنموية ضخمة ذات أهمّية استراتيجية، وأنَّ جريرة أولئك التّجار «التّهرب الضّريبي» الذّي كان ينبغي أنْ تتعقبه وتتصدّى له مصلحة الضّرائب، أو التّلاعب في الرّخص التّجارية التّي كان يلزم أنْ تراقبه وتضبطه وزارة التّجارة وتتخذ نحوه الإجراءات اللّازمة، ولكن الذّي يبدو أنَّ الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة بل ومجلس قيادة الثّورة نفسه، قد توليا عن هذه الأجهزة مسئولياتها، وجرّداها من سُلطاتها في تعقب المخالفين واتّخاذ الخطوات اللّازمة لمعاقبتهم في ضوء الحقائق والبينات وفي إطار النُّظم والقوانين. ولهذا لن نستغرب كثيراً حين نأتي على النّبأ العظيم يوم صدرت قرارات مُصادرة المطاعم والمحال التّجارية ودور السّينما وغيرها من المنشآت الصّغيرة التّي لا يمكن بأي حال اعتبارها من المنشآت التّي تؤثر ممارساتها الخاطئة في مجمل النّشاط الاقتصادي بدرجة خطيرة مهما كان حجم تلك الممارسات والمخالفات. وحَتَّى لو افترضنا جدلاً أنَّها بممارساتها تضرّ بالاقتصاد السّوداني فإنَّ ذلك لا يستوجب أيلولتها لملكية الدّولة. وسنرى أنَّ الرّئيس نميري سيعترف بهذا الخطأ على رؤوس الأشهاد!

المشاركة في مصفاة بورتسودان والتّعامل الحذر مع شركات البترول:

كذلك وفي إطار الإرهاصات والمقدّمات، أوردت صحيفة الأيّام في عددها رقم ٥٩٤٠ الصّادر في ١٩٧٠/٥/٢٠م خبرا في صفحتها الأولى مفاده أنَّ شركة شل وافقت على مطلب الحكومة - وفد شل يعود من لندن ويعلن موافقته المبدئية على زيادة نصيب الحكومة إلى ٥١٪. وقد جاء في الخبر أنَّ شركة شل وافقت من حيثُ المبدأ على طلب الحكومة بزيادة نصيبها في مصفى تكرير البترول إلى ٥١٪.وقد أكّد هذا الخبر للصّحيفة السّيد موسى المبارك وزير الصّناعة والثّروة المعدنية. وربّما نتساءل: هل كان لإبعاد المهندس من شركة شل، كما أوردنا أعلاه، علاقة بطلب الحكومة زيادة حصتها في المصفاة؟ أم كان هذا التزاماً بتنفيذ توصيات مؤتمر أركويت المشار إليه أعلاه والذّي نصّت إحدى توصياته على ضرورة أنْ تشارك الدّولة في مصفاة تكرير البترول ببورتسودان؟ وسؤال مهمّ آخر لماذا تعاملت سُلطة مايو بحذر ملحوظ مع شركات البترول ولَمْ تقدم على تأميمها؟ ولماذا لجأت الحكومة لأسلوب الشّراكة ولَمْ تؤمم المصفاة أو شركات البترول مثل شل، توتال، أجب، موبيل أويل ؟ هل كانت هذه الشّركات، وهي شركات أجنبية مثلها مثل جلاتلي هانكي ومتشل كوتس وسودان مركنتايل، لا تتلاعب ولا تقوم بأي ممارسات مثلها مثل تلك التّي تمَّ تأميمها ؟ ألا تنطبق عليها ذات المبرّرات التّي انطبقت على الشّركات الأجنبية التّي جرى تأميمها ولها علاقات خارجية وتتعامل في مشتقات البترول التّي تؤثر تأثيراً مباشراً على حركة الاقتصاد الوطني؟ أم هل تعاملت سُلطة مايو مع هذه الشّركات بأسلوب براقماتي، قدرت من خلاله الآثار الضّارة المباشرة على الاقتصاد والقطاعات الانتاجية وحَتَّى القوات المسلحة وأجهزة الأمن التّي كان يمكن أنْ يحدثها تأميم شركات البترول واضطراب تدفق المنتجات البترولية بسببه، خاصّة وأنَّ سُلطة مايو لَمْ تكن تملك بديلاً لتلك الشّركات؟

مهما يكن من شيء فإنَّ ما أوردناه من مقدّمات وإرهاصات تمثلت في نماذج لسلوك نظام مايو تجاه بعض الشّركات ورجال الأعمال والمواقف التّي اتّخذتها سُلطة مايو في الأشهر الأولى من عمر النّظام، أسهمت كُلّها بصورة جلية وواضحة في تهيئة الأجواء التّي أراد لها نظام مايو أنْ تسود قبل إقدامه على اتّخاذ القرارات العاصفة المزلزلة بالتّأميم والمُصادرة. وهنا لا بُدَّ من القول إنَّ تلك الأجواء فتحت الباب واسعاً لكثير من الأفراد والنّقابات والجهات لتقديم الشّكاوى ضدّ رجال الأعمال والمنشآت والشّركات، وبعضها بلا شكّ شكاوى كيدية، للجهاز المركزي للرّقابة

العامَّة، الذّي كان مركزاً لتلقي تلك الشّكاوى وبحثها والتّوصية باتّخاذ القرارات حيالها. لا سيما وأنَّ قانون هذا الجهاز، والذّي سيتمُّ استعراضه في الفصل التّالي الخاص بالتّرتيبات القانونية لقرارات التّأميم والمُصادرة، منحه صلاحيات واسعة للتّعامل مع تلك الشّكاوى وجعلها المصدر الرّئيس الذّي يستقي منه المعلومات. كما أنَّ الرّئيس نميري نفسه والرّقيب العام الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر وغيرهما من قادة ثورة مايو وربّما بعض وزرائها كانوا لا يألون جهداً في تحفيز المواطنين للتّقدّم بالشّكاوي ضدّ المفسدين والذّين يعملون لتخريب اقتصاد البلاد.



الفصل الرّابع

التّشريع والتّرتيبات القانونية للتّأميم والمُصادرة

كُلُمَا اقْتَرَبَت القَوَانِين مِنْ الوَاقِع أصْبَحَتْ غَيْر ثَابِتَة،

وَكُلُمَا اقْتَرَبَت مِنْ الثَّبَاتِ أصْبَحَت غَيْر وَاقعية.

ألبرت أنشتاين

التّشريع والتّرتيبات القانونية للتّأميم والمُصادرة

تمهيد:

المزاوجة بين القوانين والواقع بهدف ضمان العدالة يعتبر من الأمور الصّعبة العصية، لا سيما حينما يسود التّعجل ويعمّ الاضطراب والغفلة، ويتضاءل أو يختفي دور المؤسَّسات التّشريعية والعدلية المتخصّصة، ويمارس الحاكم سُلطة التّشريع نيابة عنها. وكعادة الأنظمة العسكرية حين وقع انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م تمَّ حلّ جميع الأجهزة التّشريعية والاحزاب والكيانات السّياسية وتعطيل الصّحف والسّيطرة على وسائل الإعلام وغيرها من الأجهزة والمؤسَّسات الرّسمية. وتولى مجلس قيادة الثّورة السّلطة التّشريعية وأصبح بحُكم «الشّرعية الثّورية» هو الجهة المنوط بها التّصديق على إصدار وإجازة القوانين والتّشريعات سواءً التّي تصدر منه مباشرة أو تلك التّي تقدّم وتصدر بالتّضامن مع مجلس الوزراء. ولا بُدَّ ونحن بإزاء التّعرض لقرارات التّأميم والمُصادرة من إلقاء بعض الضّوء على التّرتيبات القانونية التّي قامت بها سُلطة مايو لتّتخذ في إطارها تلك القرارات الخطيرة وتضفي عليها الشّرعية. وأوَّل ما تجدر الإشارة له هنا هو القرار الجمهوري رقم (٤) الذّي نصّ على عقوبة الإعدام والاستيلاء على الممتلكات ومُصادرة الأموال على كُلِّ مخرب وفاسد ومرتش وجاسوس وخائن و ليس فيما يختصّ بالسّودان وحدوده وحدها، وإنما أي خائن تثبت إدانته، وذلك بحسب ما جاء بصحيفة الصّحافة بالعدد رقم ٢٢١٥ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٠م. وبديهي في تلك الأجواء المشحونة بالاندفاع والتّهور والتّي أسهم في خلقها القرار الجمهوري المشار إليه، أَنْ تأتي التّشريعات والتّرتيبات القانونية التّي اعتمدتها سُلطة مايو، مجافية في عدد من جوانبها وموادها لروح العدالة والحقّ والإنصاف، لأولئك الذّين وقع عليهم كثير من الحيف والظّلم جراء قرارات التّأميم والمُصادرة.

استلهمت مايو من التّجربة المصرية، بصورة رئيسة، روح النّظم والتّرتيبات القانونية التّي أقدمت على إعدادها في تلك الفترة، واستعانت بالخبراء المصريين في الجانب القانوني وفي التّرتيبات الإدارية للأجهزة التّي ابتدعتها لتنفيذ قراراتها. فقد تمَّ نقل التّجربة المصرية

لإنشاء الجهاز المركزي للرّقابة العامّة، وساهم في وضع أساس الجهاز الخبير المصري مصطفى العزوني. كما تمّت الاستعانة بالخبراء والمستشارين المصريين وغيرهم في مواقع أُخرى. وقام بعض أعضاء مجلس قيادة الثّورة والمسئولين الذّين انتدبهم المجلس من الأجهزة والمؤسّسات الحكومية للإشراف على تلك التّرتيبات، بزيارات لمصر وبعض الدّول الاشتراكية للوقوف على تجاربها والاستفادة منها. وغني عن القول إنّ سُلطة مايو في بدايتها استفادت من خبرات القانوني الكبير السّيد بابكر عوض الله نائب رئيس مجلس قيادة الثّورة ورئيس مجلس الوزراء آنذاك، وهو رئيس سابق للبرلمان السّوداني ورئيس سابق أيضاً للقضاء، وله بلا شكّ خبراته القانونية والتّشريعية التّي رفدت جهود سُلطة مايو لتأسيس نظمها وتشريعاتها في تلك المرحلة من تاريخ السّودان. هذا إضافة للعديد من رجال القانون الذّين تحلّقوا حول مايو سواء في مجلس الوزراء أو خارجه ومن أبرزهم السّيد أحمد سليمان المحامي، وربّما آخرين في ساحة القضاء والمحاماة وفي الجامعات وغيرها.

كتوطئة لملامح الإطار القانوني والتّرتيبات التّشريعية لقرارات التّأميم والمُصادرة، تجدر الإشارة لمشروعية تلك القرارات في القانون الدّولي باعتبار التّأميم على وجه الخصوص،كأسلوب لنزع الملكية، يعتبر ظاهرة أممية اقتصادية وسياسية واجتماعية أخذت بها كثير من الدّول خلال العقود الأولى والوسطى من القرن الماضي. وقد ألمحنا لذلك في الفصل الأوّل الخاص بالإطار النّظري، ولموجة الانقلابات العسكرية في أعقاب حركات التّحرر الوطني ضدّ المستعمر الأجنبي. ومع انتشار وتزايد الظّاهرة اكتسب التّأميم "الشّرعية الوطنية" كأسلوب تستعاد عن طريقه موارد الشّعوب لمصلحة مُلّاكها الحقيقيين، لا سيما وأنّ الشّركات الأجنبية في كثير من بلدان العالم الثّالث التّي نالتّ استقلالها في تلك الفترة كانت تعمل بشكلٍ واضح وملحوظ لمصلحة القوى الاستعمارية، وتستنزف ثروات الشّعوب المستعمرة ومقدراتها دون أنْ تستفيد منها تلك الشّعوب. ولعلّ فيما ألمحنا إليه أعلاه من تجارب حَتَّى في أوربا نفسها ما يفيد ويؤكّد أنْ نزع الملكية بالتّأميم قد استخدم لمصلحة الشّعوب والمجتمع كما حدث في فرنسا وبريطانيا وغيرها وكذلك في الاتّحاد السّوفيتي ودول أوربا الشّرقية. ولقد ضَمّنت المكسيك التّي بدأت منها شرارة التّأميم في العام ١٩١٧م في دستورها المادّة (١٧) التّي تنص على "أحقية سُلطات الدّولة العليا في التّأميم مقابل تعويض مناسب". وقد أكّد النّموذج السّوفيتي على أحقية الدّولة في التّأميم وإنْ

كان المنطلق في هذه الحالة إيديولوجي ماركسي. ولقد أقرّ القانون الدّولي أنّ للدّول حقّ التّأميم ولكنه اشترط لممارسته أنْ يتمّ اتّخاذ قراراته وفقاً إجراءات قانونية سليمة ودون تمييز ضدّ الأجانب. وقد أكّد قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن التّأميم السّيادة الدّائمة للشّعوب والأمم والمحافظة على ثرواتها ومصادرها الطّبيعية، ذلك أنّ نظرية "سيادة الدّولة على مواردها الاقتصادية هي من أهمّ النّظريات المتفق عليها في القانون الدّولي والتّي تجيز للدّولة ممارسة إجراءات التّأميم أو نزع الملكية أو المُصادرة". ولقد نصّت الفقرة الرّابعة من قرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة رقم ١٨٠٣ المتخذ في ١٤ /١٢/ ١٩٦٢م على التّالي(يتوجب استناد التّأميم أو نزع الملكية أو المُصادرة إلى أسس وأسباب المنفعة العامّة أو الأمن أو المصلحة القومية مسلّم بأرجحيتها على المصالح الفردية أو الخاصّة البحتة، المحلّية والأجنبية على السّواء ويدفع للمالك في مثل هذه الحالات التّعويض الملائم وفقاً للقواعد السّارية في الدّولة التّي تّتخذ تلك التّدابير ممارسة منها لسيادتها وفقاً للقانون الدّولي. ويراعى، حال نشوء أي نزاع حول مسألة التّعويض استنفاد الطّرق القضائية القومية للدّولة التّي تّتخذ التّدابير. ويراعى مع ذلك، إذا اتّفق على ذلك بين الدّول ذات السّيادة والأطراف المعنيين الآخرين تسوية النّزاع بطريق التّحكيم أو القضاء الدّولي)" محمد عبد الله البشري- الأُسس القانونية لمُصادرة أملاك المستثمر الأجنبي- الرّاكوبة - ٥/١٢/ ٢٠١٣م.

منظومة التّشريعات المايوية للتّأميم والمُصادرة:

لَمْ تكن سُلطة مايو بدعاً من الأنظمة التّي جاءت نتيجة للانقلابات العسكرية التّي منحت نفسها الشّرعية الثّورية للحديث باسم الشّعب، وتولّت تأسيساً على ذلك مسئولية التّشريع وإصدار القوانين لاتّخاذ القرارات السّياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثّرة وعميقة الأثر، فقد سبقتها في هذا المضمار دول أُخرى كما أوضحنا. وكثير من تلك النّظم بحثت لنفسها،إضافة للشّرعية الثّورية، عن أُطر تشريعية تجاوزت بها التّشريعات التّي سادت قبل وصولها للسُّلطة. وقد تطلّبت القرارات التّي أقدمت عليها سُلطة مايو أنْ يقوم مجلس قيادة الثّورة ومجلس الوزراء بعمل التّرتيبات التّشريعية والقانونية اللّازمة التّي تمنح السّلطة المبرّرات القانونية لتنفيذ إجراءات نزع الملكية بالتّأميم والمُصادرة وغيرها من ترتيبات وأُطر نظامية مثل أجهزة وقوانين الرّقابة العامّة والحراسة العامّة لإحكام سيطرتها على النّشاط الاقتصادي. واشتملت منظومة

التّشريعات التّي أصدرتها سُلطة مايو على عدد من القوانين نستعرضها فيما يلي:

قانون الجهاز المركزي للرّقابة العامّة لسنة ١٩٧٠م

(قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٠)؛

في السّتة أشهر الأولى من عمر سُلطة مايو عمدت لإنشاء جهاز عام للرّقابة بمسمي «الجهاز المركزي للرّقابة العامّة». وصدر القانون الخاص بهذا الجهاز إعمالاً للأمر الجمهوري رقم (١) وتمَّ التّوقيع عليه من مجلس قيادة الثّورة في ٥ يناير ١٩٧٠م. وتمَّ تعيين عضو مجلس قيادة الثّورة الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر رقيباً عاماً وتعيين محمد عبد الحليم محجوب نائباً له. ويمكن تلخيص السّمات العامّة لهذا القانون الذّي اشتمل على ثلاثة فصول ورد في الأوّل منها ما يلي:

١. **تكوين الجهاز واختصاصاته:** فقد نصّت المادّة الأولى على اسم القانون والجهاز ونصّت المادّة الثّانية على أنَّه (من أجل إحكام الرّقابة على أداة الحُكم وصيانة الأموال العامَّة والارتقاء المستمر بمستوى الكفاية الانتاجية ينشأ جهاز مستقل للرّقابة العامَّة يسمي "الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة" ويتبع مجلس الثّورة ويشار إليه في هذا القانون بكلمة "الجهاز")
٢. وحدّدت المادّة (٣) شروط عضوية الجهاز والمادّة (٤) تكوين الجهاز من رقيب عام ونائب وموظفين والمادّة (٥) حلف أعضاء الجهاز اليمين لأداء أعمالهم.
٣. وحدّدت المادّة (٦) اختصاصات الجهاز كما يلي:

الفقرة (١):

أ. البحث والتّحري اللّازمين للكشف عن أسباب القصور في العمل والانتاج ويشمل ذلك متابعة تنفيذ القوانين بما في ذلك اللّوائح والقواعد والأوامر وغيرها من النّظم والإجراءات الإدارية والمالية والفنية والكشف عن قصورها والتّقدّم بدراسات ومقترحات لإصلاحها وتعديلها بما يحقّق سير الأجهزة العامَّة بانتظام والارتقاء بمستوى الكفاية الانتاجية لتلك الأجهزة.

ب. إجراء التّحري والتّحقيق اللّازمين للكشف عن المخالفات الإدارية والمالية التّي تقع من

المستخدمين، ويشمل ذلك الإهمال في أداء الواجبات الوظيفية وإساءة استعمال السّلطة واستغلال النّفوذ فإذا أسفرت التّحريات عن مخالفات تستوجب المحاكمة التّأديبية أحيلت الأوراق بإذن من الرّقيب العام أو نائبه إلى السّلطة المختصّة لاتّخاذ الإجراءات التّأديبية اللّازمة، وعلى السّلطة المختصّة إفادة الجهاز بما انتهت إليه المحاكمة التّأديبية في أقرب فرصة ممكنة.

وأعطت الفقرة(٢) من المادّة (٦) من القانون للجهاز الحقّ في إجراء التّحريات للكشف عن "الجرائم الجنائية" التّي يرتكبها المستخدمون أثناء أو بسبب مباشرتهم لواجبات وظائفهم. وهو أمر غريب لأنّ الجرائم الجنائية ذات طبيعة مختلفة عن الجرائم المالية والإدارية. وإنْ تمّ التّقديم لهذه المادّة بعبارة (مع عدم الإخلال بحقّ البوليس في الرّقابة والتّحري). ووسعت الفقرة (٣) من المادّة السّادسة من القانون اختصاصات الجهاز لتشمل إضافة لما تقدّم أي عمل آخر يعهد به إليه مجلس الثّورة أو رئيس الوزراء.

٤. وفيما يتصل بمباشرة الجهاز لمهامه حدّدت الفقرة (١) من المادّة (٧) الجهات التّي تقع تحت مسئوليته والتّي يباشر عليها اختصاصاته وتشمل:

(أ) جميع أجهزة الحكومة المركزية والحكومة المحلّية.

(ب) الهيئات العامّة والمؤسّسات العامّة والشّركات والمصانع والمنشآت التّابعة لها والجمعيات التّعاونية العامّة والنّقابات.

(ج) جميع الجهات التّي تسهم الدّولة فيها بأي وجه من الوجوه

(د) أشخاص القطاع الخاص الذّين يباشرون أعمالاً للدّولة أو يقومون بأعمال مصرفية أو يعملون بالصّحافة.

وفي الفقرة (٢) من نفس هذه المادّة وضّح القانون كيفية مباشرة الجهاز لاختصاصاته إما من تلقاء نفسه أو بناءً على شكوى مكتوبة يقدّمها إليه أي شخص أو بناء على ما تنشر الصّحف من شكاوى وتحقيقات أو مقترحات. وفي الفقرة (٣) من المادّة (٧) نصّ القانون على أنّ للجهاز أنْ يستعين برجال الشّرطة وغيرهم من ذوي الخبرة في اداء مهامه.

٥. وحدّدت الفقرة (٨) سُلطات الجهاز وخوّلته استدعاء من يرى لسماع أقوالهم، وجَوّزت له

أنْ يأمر بإلقاء القبض على كُلِّ مَن يمتنع عن تنفيذ طلب الاستدعاء. وكذلك أنْ يطلب أو يطلع أو يحتفظ بأية ملفات أو بيانات أو وثائق أو يحصل على صور منها حَتَّى وإنْ كانت سرية. كما أعطت للجهاز وموظفيه حقّ تفتيش منازل المستخدمين المنسوبة إليهم المخالفة المالية أو الإدارية أو التّهمة الجنائية بعد الحصول على إذن الرّقيب العام وليس الجهات القضائية.

٦. في بقية مواد القانون تمَّ تحديد اختصاصات وسُلطات الرّقيب العام وحقّه في تفويض سُلطاته لنائبه وفي الفصل الثّاني من القانون وردت النّصوص المنظمة لميزانية الجهاز ويلاحظ أنَّ القانون نصّ على أنْ تدرج ميزانية الجهاز ضمن ميزانية مجلس الثّورة كما نصّ القانون على مصروفات الجهاز وجواز إجرائه المناقصات والمزايدات وأناط القانون بالمراجع العام مسئولية مراجعة حسابات الجهاز.

٧. في الفصل الثّالث من القانون وردت أحكام عامَّة حول المخالفات الإدارية للذّين يمتنعون عن التّعاون مع الجهاز في أداء مهامه. ونصّت المادّة (١٦) على أنَّه (في حالة تعارض أحكام هذا القانون مع أي قانون آخر تطبّق أحكام هذا القانون) كما نصّت المادّة (١٨) على اللّائحة اللّازمة لتنفيذ أحكام القانون والتّي يصدرها مجلس الثّورة بالتّشاور مع الرّقيب العام.

هنالك العديد من الملاحظات حول هذا القانون الذّي ابتدرت به سُلطة مايو منظومة تشريعاتها ذات العلاقة بقرارات التّأميم والمُصادرة، يمكن تلخيصها في النّقاط التّالية:

(أ) هذا القانون تعبير عن وتكريس للنّهج الثّوري الجانح للملاحقة والتّعقب، الذّي بدأ به العهد المايوي في أيَّامه الأولى التّعامل مع كُلِّ المؤسَّسات والأجهزة والوحدات والمصارف ومنشآت الأعمال والشّركات وغيرها، إذ تميّزت نظرته للأمور بكثير من الرّيبة وعدم الثّقة، فكأن رؤية نظام مايو للفساد السّياسي والحزبي الذّي مارسته نظم الحُكم التّي سبقته والتّي انقلب عليها وعبّر عنها في بيانه الأوّل، تمدّدت تلك الرّؤية لتشمل كُلّ أجهزة ومؤسَّسات الدّولة والخدمة المدنية ومنشآت الأعمال ومؤسَّساته ورجاله في القطاعين العام والخاص. وتتجلى هذه الرّؤية في مبادرة النّظام في الأشهر الأولى من عمره لإصدار هذا القانون وإنشاء جهاز للرّقابة العامَّة. لقد ظنّ نظام مايو في تلك الظّروف الملبدة بغيوم الشّكّ والرّيبة في نزاهة ووطنية كُلّ من حوله من موظفي الخدمة المدنية ورجال الأعمال وأصحاب المنشآت والشّركات وبما فيهم المواطنين السّودانيين، أنَّه بحاجة لجهاز تتمركز فيه كُلّ

مهام الرّقابة المالية والإدارية بل والجنائية لترجمة تلك الرّؤية المتعسفة على أرض الواقع وتنفيذها.

(ب) أوّل ما يلاحظ في قانون الجهاز هو الصّلاحيات الواسعة التّي منحت له، وهي في حقيقتها تجريد وسلب لجميع الأجهزة الحكومية ومؤسّساتها ومنشآت الأعمال وأجهزة الحُكم المحلّي ووحداته في جميع أنحاء البلاد من مهمتها ووظيفتها "الرّقابية" والتّي هي جزء أصيل من واجبات الإدارة على مختلف المستويات.

(ج) يضاف لهذا اتّساع نطاق أعمال الجهاز الرّقابية التّي لَمْ تقتصر على وحدات الحكومة المركزية وأجهزة ووحدات الحُكم المحلّي وحدها، وإنما أمتد ذلك النّطاق الرّقابي ليشمل جميع الجهات التّي تسهم الدّولة فيها باي وجه من الوجوه وأشخاص القطاع الخاص الذّين يباشرون أعمالاً للدّولة أو يقومون بأعمال مصرفية أو يعملون بالصّحافة. ومن غير المعقول أو الممكن أنْ يتولى جهاز واحد المسئوليات الرّقابية في هذا النّطاق الواسع مهما أوتي من قدرات ومهما توفّر له من إمكانيات وكوادر بشرية مؤهلة. والحقيقة هي أنَّ الظّروف في تلك الفترة لَمْ تكن تسمح أصلاً بتوفير الكوادر المؤهلة والإمكانيات الفنية والمهنية بل والمادية ليطلع الجهاز بكُلّ تلك المسئوليات وفي ذلك النّطاق الرّقابي الواسع.

(د) يلاحظ أنَّ القانون منح الجهاز لممارسة مهامه الرّقابية قدراً كبيراً من السّلطات التّي زاحم بها الأجهزة التّقليدية التّي تتولي التّحقيق والرّقابة مثل الشّرطة وديوان المراجع العام والأجهزة الرّقابية في الوزارات والمؤسّسات. ومنح القانون الجهاز سُلطة استخدام القُوَّة والأمر باستدعاء الأشخاص وإلقاء القبض عليهم وحبسهم واعتقالهم في بعض الحالات، ممّا جعل كثير من تلك الأجهزة والمنشآت والوحدات في القطاعين العام والخاص تتوجس من التّعامل مع جهاز يلبس لبوس المؤسّسة الشّرطية أو الأمنية ولا يتزيا بما ينبغي أنْ يكون عليه كجهاز "مدني" للرّقابة الإدارية والمالية.

(هـ) المشرع حصّن الجهاز وموظفيه من نتائج أي معاملة أو تصرف مهما كان، وأعطى أحكام قانون الرّقابة أولوية وأكّد على الأخذ بها في حال تعارضها مع أي قوانين أخرى وجعل ميزانية الجهاز جزءً من ميزانية مجلس قيادة الثّورة. وبكُلّ هذه المزايا أصبح للجهاز

المركزي للرّقابة العامَّة سُلطة وسطوة لا يضاهيه فيها أي جهاز من أجهزة الدّولة التّنفيذية والقضائية وربّما الأمنية.

(و) اختار مجلس قيادة الثّورة لمهمّة الرّقيب العام عضو المجلس الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر وكان يومها شاباً متحمساً وافر النّشاط. وبالرّغم ممَّا أبداه الرّائد زين العابدين من حماس للقيام بتلك الأعباء الجسيمة وبالرّغم ممَّا عرف عنه من طيب المعشر وحسن الخلق وحبّ الوطن والتّفاني في أداء مهامه، إلّا أنّه كانت تنقصه الخبرات الإدارية والمهنية والتّجربة العملية التّي تمكّنه من إدارة جهاز بتلك المسئوليات والمهام. كما كانت تنقصه القدرات والخبرات المهنية في الكادر العامل معه التّي تعينه وتحصّنه، بوصفه المسئول الأوَّل، من أنْ ينساق وراء الاتهامات الفطيرة والدّعاوى التّي لا يقوم عليها دليل ضدّ المنشآت التّي جرت مصادرتها لاحقاً.

لقد تمَّ تعديل قانون الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٠م والذّي تمَّ التّوقيع عليه في ١٣/٤/١٩٧٠م أي بعد ثلاثة أشهر فقط من صدور القانون الأوَّل، ممَّا يدل على العجلة التّي اتَّخذ بها هذا القانون وتأثير الجو العام الذّي ساد عند إصداره، بالرّغم من أنَّ تلك التّعديلات لَمْ تغير في جوهر صلاحيات الجهاز واختصاصاته.

إنَّ فكرة إنشاء جهاز للرّقابة العامَّة جاءت من عضو مجلس قيادة ثورة مايو الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر نفسه بحسب ما جاء في مُذكّراته حيثُ يقول: (في أوائل العام ١٩٧٠م طرحت في مجلس قيادة الثّورة فكرة إنشاء مؤسَّسة لتأهيل وتطوير الخدمة المدنية. وكان في تقديرنا أنَّ الخدمة المدنية السّودانية التّي كانت مضرب الأمثال في الكفاءة والانضباط عند جلاء المستعمر قد أصابها الوهن بسبب الصّراعات الحزبية وبسبب حركة التّطهير العشوائية التّي أعقبت ثورة أكتوبر ١٩٦٤م ولا بُدَّ من إعادة الرّوح إليها وإقالة عثرتها، نوقشت الفكرة في مجلس الثّورة وفي مجلس الوزراء وعرضت على المستشارين لدراستها في إطار منظور ثورة مايو للعمل وقيمته .... أوكل لي موضوع إنشاء جهاز تطوير الخدمة المدنية وبدأت اتّصالاتي بمن أعرفهم من المتخصّصين في هذا المجال وكان أوّل من استشرتهم المرحوم علي الملك وأحمد الطّيب السّني وكانا من ديوان شئون الخدمة. والنّعمان حسن أحمد خوجلي وكان مفتشا بوزارة الخارجية (يقصد التّجارة) ويمضي الرّائد زين العابدين للقول (اجتمعنا نحن الأربعة مع محمد عبد

الحليم محجوب وناقشنا المهمّة الموكلة إلينا وتوصّلنا إلى تسمية المؤسَّسة التّي نقوم بتأسيسها "الجهاز المركزي للرّقابة الإدارية") ثُمَّ يذكر أنَّ ممَن انضموا إليهم من الموظفين كانوا السّادة محمد أحمد حمد، وكمال زكريا وأسامة الصّلحي وكمال شمينا، وميرغني نقد وبابكر أحمد عبد الله وعبد الله العبودي وآخرون ويقول جميعهم جامعيون مشهود لهم بالكفاءة وذوو تخصّصات متنوِّعة. زين العابدين محمد أحمد عبد القادر – (مايو: سنوات الخصب والجفاف) صفحة ١٠١- ١٠٢.

ولقد أشار الرّقيب العام الرّائد زين العابدين للمخاوف والجو العام الذّي خلقه إنشاء الجهاز وإجازة قانونه، فِي خطابه الذّي ألقاه فِي الحفل المقام للسادة رؤساء الوحدات الحكومية، بمناسبة إجازة قانون الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة، وذلك فِي صباح يوم ٢٠ يناير ١٩٧٠م. ووصف بعض من أثاروا تلك المخاوف بقوله (والجماهير فرحة بالجهاز مهللة له، بدأ همس أطلقه الذّين أقض مضاجعهم قيام جهاز يضع السّلطة فِي يد صاحب السّلطة، همس بأنَّ الجهاز أداة من أدوات القهر والتّسلط...أداة إرهاب وتأنيب ... ودعوني أؤكّد لكم منذ الوهلة الأولى، أنَّه كذلك، ولكن للمفسدين والمرتشين الذّين يعيشون عالة على عرق الجماهير وقطاعات الشّعب الأبي. لغير القادرين وغير المؤهلين من أبنائنا، أما للجماهير العريضة، أما للمخلصين من أبنائها .. فهو كما يصوره القانون الذّي بين أيديكم ترسمها الفرحة التّي سيحقّقها بإنجازاته) الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر – (مايو: سنوات الخصب والجفاف) – صفحة ٢٢٣. ولسوف نرى فِي القادم من صفحات هذا الكتاب ما كان من أمر هذا الجهاز الذّي بادرت سُلطة مايو بإنشائه.

قانون الاستيلاء (قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٠):

صدر هذا القانون إعمالاً للأمر الجمهوري رقم (١) وقد أصدره مجلس الوزراء وتمَّ التّوقيع عليه من مجلس قيادة الثّورة فِي ٢٢/٣/١٩٧٠م.وقد نصّ القانون على التّالي فِي المادّة (٢):

١. يجوز لمجلس قيادة الثّورة أو لمجلس الوزراء أنْ يصدر أمراً بالاستيلاء على أي شركة أو محلّ تجاري أو مصنع أو أية مؤسَّسة أُخرى (يشار إلى ذلك فيما بعد بكلمة "مؤسَّسة" يرى أنَّ حماية اقتصاديات السّودان أو المصلحة العامَّة تستوجب ذلك. وينفذ الأمر فور صدوره.

٢. تؤول إلى الدّولة ملكية المؤسَّسة الّتي صدر بشأنها أمر الاستيلاء وتنتقل إليها جميع ما لتلك المؤسَّسة من أموال وما عليها من التزامات.

وفي المادّة (٣):

١. يكون لمن استولت الدّولة على مؤسَّسته وفقاً لأحكام المادّة ٢ من هذا القانون الحقّ في تعويض يحدّد مقداره وطريقة دفعه مجلس الوزراء أو من يفوضه في ذلك.

٢. يستقطع من مقدار التّعويض ما يكون مستحقّاً على المؤسَّسة من ديون أو التزامات أُخرى سواء أكانت عادية أم مضمونة برهن أو امتياز.

وتمضي مواد قانون الاستيلاء بعد ذلك في المادّة الرّابعة لتحديد التزامات الدّائنين والمدينين لتقديم البيانات ذات العلاقة بمديونياتهم للمؤسَّسة أو ديونهم عليه وحدّدت المادّة مدّة تقديم تلك البيانات بشهر، والجهة الّتي تقدّم لها وهي وزير الخزانة. كما حدّدت مواصفات تلك البيانات ومحتوياتها. ونصّ قانون الاستيلاء في الفقرة (٣) من المادّة الرّابعة صراحة على حقّ الدّولة في الاستيلاء على تلك الأموال بموجب البيانات المقدّمة. كما أعطى الحقّ في المادّة (٥) لأي موظف عام مكلَّف بتنفيذ أمر الاستيلاء أنْ يستعمل القُوَّة الضّرورية اللّازمة لتنفيذ ذلك الأمر. على أنَّ المادّة (٧) من القانون نصّت صراحة على منع سماع الدّعاوى حول قرارات الاستيلاء بالتّالي: لا يجوز لأية هيئة قضائية أنْ تسمع أو تعقب على أية منازعة تتعلّق بما يأتي:

(أ) أي أمر صادر بالاستيلاء على أية مؤسَّسة.

(ب) أي قرار بتحديد مقدار التّعويض وطريقة دفعه.

(ج) أية أموال أو حقوق تتعلّق بتلك المؤسَّسة.

(د) أي تصرف صدر من أي موظف عام تنفيذا لأحكام هذا القانون أو أية نتائج تترتب على ذلك التّصرف.

كما منح المشرع الأحقية لتطبيق أحكام قانون الاستيلاء في حال تعارضها مع أحكام أي قانون آخر. وجوّز القانون لمجلس الوزراء إصدار اللّائحة اللّازمة لتنفيذ احكامه على أنْ تتضمّن اللّائحة إجراءات الاستيلاء، وأسس تقدير التّعويض وطريقة دفعه وطريقة إدارة المؤسَّسة موضوع الاستيلاء.

في رأينا أنَّ قانون الاستيلاء الذّي أقرته سُلطة مايو في بداية عهدها شكّل القاعدة الأساسية التَّي انطلقت منها قرارات نزع الملكية من خلال التّأميم والمُصادرة وغيرها من الإجراءات. فمن القراءة المتأنية لهذا القانون تّتضح عدة أمور منها:

١. مُسمَّى القانون نفسه واستخدامه للفظة "الاستيلاء" بكُلِّ ما تعنيه من دلالات القُوَّة والسّطوة التّي تعطي سُلطة مايو حقّ نزع بل "انتزاع" الملكية. وفي الجو العام الذّي سبق وصاحب قرارات التّأميم والمُصادرة يمكن أنْ نتفهم جنوح سُلطة مايو لاستخدام هذا المصطلح لتسمية أوّل قانون تصدره في سلسلة تشريعاتها لقرارات نزع الملكية، ذلك الجو الملبد بغيوم الشّكّ وروح التّسلط والرّغبة في التّعقب والمعاقبة. ولقد ألمحنا لبعض ذلك السّلوك من النّظام حين استعرضنا المقدّمات والإرهاصات التّي سبقت قرارات التّأميم والمُصادرة في ٢٥ مايو ١٩٧٠م.

٢. اتّساع نطاق المؤسَّسات التّي عناها القانون بالاستيلاء حين عدّدها لتشمل الشّركات والمحال التّجارية والمصانع وأية مؤسَّسة أُخرى من أي نوع وفي أي قطاع. هذا الاتّساع والشّمول في المنشآت التّي عناها القانون لَمْ تصحبه أية معايير معقولة تستند إليها عملية الاستيلاء على سبيل المثال: نوع وحجم نشاط تلك المنشآت أو رأسمالها أو أهمّيتها الاقتصادية كمنشأة استراتيجية مؤثّرة أو أهمّية نشاطها ... إلخ، ولهذا لَمْ يكن غريباً في ضوء هذا القانون أنْ تشمل قرارات نزع الملكية بالمُصادرة المطاعم والمحلاّت التّجارية والمصانع والمنشآت التّجارية الصّغيرة وممتلكات الأفراد العقارية ودور السّينما وغيرها.

٣. أعطى القانون للموظفين العامين حقّ استعمال القُوَّة لتنفيذ قرارات الاستيلاء في كُلِّ الأحوال، وسلب الهيئات القضائية حقّها في سماع دعاوى الخصوم والمعترضين على قرارات الاستيلاء على ممتلكاتهم.

٤. نصّ القانون على حماية الموظفين الذّين يناط بهم تنفيذ قرارات الاستيلاء ولَمْ يقتصر ذلك على تصرفاتهم وإنما كذلك أي نتائج تترتب على تلك التّصرفات مهما كانت.

٥. جوّز قانون الاستيلاء لمجلس الوزراء إصدار اللاّئحة التّي تفصّل ليس فقط طريقة تنفيذ وإجراءات الاستيلاء، وإنما أُسس تقدير التّعويض وطريقة دفعه. وليس إزاء هذا للمستولى على أمواله إلاّ أنْ يقبل ما يتقرّر من تعويض بموجب أحكام اللاّئحة لأنَّه لن يجد

أي جهة تستمع لشكواه فالمادّة السّابعة من القانون نصّت على أنَّ ذلك لا يجوز لأي هيئة قضائية.

قانون الحراسة لسنة ١٩٧٠م - (قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٠م):

صدر هذا القانون عملاً بأحكام الأمر الجمهوري رقم (١) وتمَّ التّوقيع عليه من مجلس قيادة الثّورة بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٢م.وقد نصّت المادّة الثّانية منه على التّالي:

(لمجلس قيادة الثّورة أنْ يصدر أمرا يفرض بموجبه الحراسة على أموال أي شخص طبيعي أو معنوي يرى أنَّه يزاول أعمالاً تتعارض مع المصلحة العامَّة للدّولة أو يرى أنَّ حماية اقتصاديات السّودان تستوعب ذلك الأمر)

ونصّت المادّة الثّالثة على تعيين الحارس العام من قبل مجلس الوزراء وأعطت الحارس العام صلاحية تعيين الحراس الخاصين بموافقة الوزير الذّي تقع في دائرة اختصاصه الأموال الموضوعة تحت الحراسة. كما نصّت نفس المادّة على أنَّ من صلاحية مجلس الوزراء أنْ يقرّر نسبة مئوية، تؤخذ من الأموال الموضوعة تحت الحراسة للصّرف منها على المكافآت والمرتبات التّي يحدّدها وزير الخزانة بقرار منه للحارس العام والحراس الخاصين ولمستخدمي الحراسة ومصروفاتها.

وأورد القانون في مادته الرّابعة اختصاصات الحراس والتّي تتمثل في جرد واستلام الأموال الموضوعة تحت الحراسة وإدارتها نيابة عن المالك والقيام بجميع التّصرفات القانونية حيالها بما فيها البيع والشّراء والرّهن والحصول على القروض ... إلخ. وللحارس العام التّقاضي باسم الشّخص الذّي وضعت أمواله تحت الحراسة. وفي المادّة الخامسة ألزم القانون كُلَّ مَن توضع أمواله تحت الحراسة العامَّة بتقديم كُلّ البيانات حول ممتلكاته وتسليم جميع الأموال المملوكة له للحارس العام. كما نصّت على التزامات الدّائنين والمدينين بتقديم البيانات اللّازمة المُتعلّقة بتعاملاتهم مع مَن وضعت أموالهم تحت الحراسة وتسليم جميع الأموال الثّابتة والمنقولة التّي تخصّه للحارس العام.

وحظرت المادّة السّادسة من القانون لأي شخص وضعت أمواله تحت الحراسة أنْ يباشر بشأن تلك الأموال أي عقد أو أي تصرف قانوني كما حظرت عليه التّقاضي أو متابعة سير أي

قضية منظورة أمام القضاء تخصّ أمواله. كما ألزمت المادّة السّابعة من القانون المصارف بتقديم البيانات المُتعلِّقة بحسابات وودائع الأشخاص الذّين وضعت أموالهم تحت الحراسة. وأعطت المادّة الثّامنة مجلس قيادة الثّورة حقّ إصدار أمر بإنهاء الحراسة بالشّروط التّي يراها مناسبة أو باتّخاذ أي إجراء آخر بشأن الأموال الموضوعة تحت الحراسة بما في ذلك تصفية الأموال.

وجوّزت المادّة التّاسعة لمجلس الوزراء إصدار اللّائحة اللّازمة لتنفيذ القانون ونصّت المادّة العاشرة على عقوبات السّجن والغرامة لمن يخالف أحكام القانون وبصفة خاصّة فيما يتصل بتقديم البيانات عن أمواله كما حدّدتها الفقرة الخامسة من القانون.

وبالنّظر الفاحص لهذا القانون تّتضح كثير من المثالب في تبويبه وتناسق مواده ممّا يدل على العجلة التّي وضع بها وتمّ إقراره في ضوء الظّروف التّي سادت في الشّهور الأولى لنظام مايو ورغبته في اتّخاذ قرارات الحراسة والتّحفظ على أموال بعض البيوتات والأفراد الذّين اتهمهم بمعاداة "الثّورة" أو باعتبارهم طابوراً خامساً للقوى الرّجعية. وأبرز دليل على هذه العجلة والارتباك الذّي صاحب إعداد القانون وموافقة مجلس قيادة الثّورة أنّه وفي أقلّ من شهرين تمّ إلغاء هذا القانون ووقّع مجلس قيادة الثّورة على قانون الحراسة العامّة المعدّل – قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٠ في ١٢/٥/١٩٧٠م. وقد جاء القانون المعدّل في ستة فصول، يمكن تلخيص أبرز ما جاء فيه من تعديلات كما يلي:

١. اشتمل الفصل الأوّل على الأحكام التّمهيدية اسم القانون وبدء العمل به والإلغاء والاستثناء.
٢. في الفصل الثّاني تمّ توضيح فرض الحراسة وإجراءاتها وخلافاً للقانون السّابق بيّنت المادّة (٤) من هذا الفصل الأموال التّي لا تشملها الحراسة وحدّدتها في المعاشات التّي تصرف للشّخص عن مدّة خدمته السّابقة. والمرتبات والأجور والمكافآت التّي تصرف للشّخص نظير قيامه بعمله في وظيفة حكومية أو غير حكومية والأتعاب التّي يتقاضاها الشّخص من مزاولة مهنة حرة كالمحاماة والطّب والهندسة والمحاسبة وغيرها. وأهمّ من هذا أنّ القانون المعدّل جوّز للحارس العام أنْ يستثني من الحراسة المفروضة على أموال الأشخاص الطّبيعيين ما يلزم لهم في حدود معقولة من مسكن وأساس ووسيلة انتقال

ومفروشات ومقتنيات شخصية.

٣. في الفصل الثّالث تمّ تفصيل ما أجمله القانون السّابق حول تكوين الجهاز وتنظيمه. ومصروفات الحراسة ونفقاتها وحساب الحراسة العامّة كما بيّنت المادّة (٩) في هذا الفصل اختصاصات الحارس العام وسُلطاته بشيء من التّفصيل والدّقة مقارنة بالقانون القديم.

٤. في الفصل الرّابع تمّ تفصيل إجراءات رفع الحراسة وتصفية الأموال الموضوعة تحت الحراسة.

٥. اشتمل الفصل الخامس على الأحكام العامّة للقانون ذات العلاقة بطلب الإفراج عن الأموال والتّظلّم من الاستيلاء والاتّفاقيات المُتعلّقة بنقل الملكية وغيرها. واشتمل الفصل السّادس والأخير في القانون المعدّل على العقوبات الّتي تطبّق بحقّ من يخالف أحكام هذا القانون من المعنيين بتنفيذه.

يلاحظ أنّ قانون الاستيلاء وقانون الحراسة (قبل التّعديل) صدرا في نفس التّاريخ أي ١٩٧٠/٣/٢٢م، وكانت سُلطة مايو قد بدأت بتنفيذ إجراءات الحراسة على أموال البعض قبل أنْ تشرع في إجراءات التّأميم والمُصادرة بشكل واسع كما حدث في ٢٥ مايو ١٩٧٠م وما بعد ذلك التّاريخ. ويلاحظ كذلك أنّ قانون الحراسة المعدّل الّذي استعرضنا فصوله بإيجاز فيما تقدّم تمّ إصداره قبل إصدار قانونيّ تأميم البنوك وتأميم الشّركات اللّذين تمّت الموافقة عليهما في تاريخ التّأميم في ٢٥ مايو ١٩٧٠م وسيتمّ استعراضهما أدناه.

وربّما تتاح الفرصة للباحثين للنّظر بصورة أكثر تفصيلاً وعمقاً فيما تمّ بشأن الأموال الّتي تمّ الاستيلاء عليها ووضعت تحت الحراسة بموجب قانونيّ الاستيلاء والحراسة. ففي ما له صِلة بتصفية الأعمال، يمكن على سبيل المثال الوقوف عند القرار الّذي أوردته صحيفة الأيّام في عددها الخاص بمناسبة الذّكرى الثّانية لثورة مايو. ففي مارس من عام ١٩٧١م وبحسب الصّحيفة (فرغت الحراسة العامّة من تصفية دائرة المهدي، وقد تمّ صرف المكافآت لجميع العاملين في الدّائرة والسّراية مع توفير الحياة الكريمة لأسرة آل المهدي. ولا شكّ أنْ تصفية الأموال وأعمال الشّركات ومنشآت الأعمال (Business Liquidations) من العمليات المحاسبية الّتي تتطلّب معالجتها قدراً من المعرفة المحاسبية والخبرة لإكمال عملية التّصفية على أُسس عادلة. ومن غير

المؤكّد، في تلك الظّروف التّي كانت تتمّ فيها هذه المعالجات بكثير من العجلة والتّخبط، أنْ تكون قد توفّرت لجهاز الحراسة العامَّة الكوادر الكافية المتخصّصة في تصفية الأموال، سواء من داخل الجهاز أو من الأجهزة ذات العلاقة مثل وزارة الخزانة وديوان المراجع العام وغيره. هذا يستلزم مزيدا من البحث والتّقصي لدراسة الأُسس والمعايير التّي أتبعت في تصفية الأموال التّي كانت تحت الحراسة العامَّة. وعلى كُلِّ حال وكما هو معروف فقد أتبعت سُلطة مايو قرار تصفية دائرة المهدي بقرارها في أبريل ١٩٧١م بتحويلها إلى دار الوثائق المركزية.

قانون مؤسَّسة الدّولة التّجارية لسنة ١٩٧٠م – قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٠م:

اللّافت للنّظر في منظومة التّشريعات والقوانين التّي أصدرتها سُلطة مايو هو مبادرتها بإصدار «قانون مؤسَّسة الدّولة التّجارية لسنة ١٩٧٠م» والموافقة عليه في ١٩٧٠/٥/٦م أي قبل قرارات التّأميم والمُصادرة التّي اتّخذتها في ٢٥ مايو ١٩٧٠م وما بعده. قضى هذا القانون بإنشاء مؤسَّسة تباشر استيراد البضائع وتصديرها. وعرّف القانون البضائع بأنَّها «أية بضائع ومن أي نوع».

وقد حدّدت المادّة الرّابعة من القانون أهداف المؤسَّسة في التّالي:

١. أنْ تكون الأداة لتنفيذ سياسة الحكومة في مجال التّجارة الخارجية والعمل على تنفيذ التزاماتها في هذا الصّدد.

٢. أنْ تعمل على ربط أهداف التّصدير وأهداف الاستيراد حسبما تحدّدها سياسية الحكومة.

٣. العمل على أنْ تحصل البلاد على أفضل الشّروط وأحسن الأسعار في مجال البضائع التّي تتعامل فيها وأنْ تنقص أسعار البضائع الأخرى عامَّة.

٤. وأنْ تعمل بشَتَّى الوسائل على تشجيع وتنشيط تصدير حاصلات ومنتجات البلاد.

ونصّ القانون في مواده الأخرى على تشكيل مجلس الإدارة والذّي يرأسه عضو من مجلس قيادة الثّورة ويضمّ في عضويته وزراء الاقتصاد والتّجارة الخارجية، والتّموين، والخزانة، والتّخطيط،والصّناعة والثّروة المعدنية، ومدير عام المؤسَّسة، ورئيس غرفة السّودان التّجارية ورئيس اتّحاد الصّناعات. كما نصّ على اجتماعات المجلس وإجراءاتها وصحّة قراراته والموظفين والمستخدمين، وسُلطة التّفويض، ورأسمال المؤسَّسة. ومن أهمّ ما جاء في القانون المادّة (١٢) التّي نصّت على سُلطات واختصاصات المؤسَّسة بالتّالي:

أ. استيراد الخيش ومنتجاته والأسمدة والسّكر والمبيدات الحشرية وأي بضائع أُخرى يحدّدها مجلس الوزراء من وقت لآخر.

ب. أنْ تستورد –لاستهلاك الوحدات الحكومية والمؤسَّسات العامَّة– العربات والجرارات والآلات والمواد الهندسية والأدوية وأدوات المباني وورق الطّباعة وأي بضائع أُخرى يحدّدها الوزير من وقت لآخر.

ج. تصدير أية بضائع والعمل على تشجيع وتنشيط التّصدير عموماً.

د. الاتّجار في أي من البضائع المستوردة أو غيرها عندما تستدعي حالة البلاد الاقتصادية ذلك لتنظيم التّموين أو تركيز الأسعار.

ونصّت الفقرة (٢) من المادّة (١٢) على أنْ تمارس المؤسَّسة اختصاصاتها على أُسس تجارية سليمة وفقاً للصّالح العام ولما تتطلّبه مقتضيات تنمية التّجارة والصّناعة. ومضت بقية مواد القانون للنّص على الاقتراض وإيداع أموال المؤسَّسة والاحتياطي العام والميزانية والتّصرف في الأرباح والتّقرير السّنوي وتصفية المؤسَّسة وأعضاء مجلس الإدارة والمستخدمين وسُلطة إصدار اللّوائح بما فيها اللّوائح الدّاخلية للمؤسَّسة.

يبدو أنْ تجارة الصّادر والوارد والتّي كانت تسيطر عليها الشّركات الأجنبية شغلت مجلس قيادة ثورة مايو في أوَّل الأمر، ففكّر المجلس في المعالجات الممكنة التّي تحدّ من سيطرة تلك الشّركات. وفي رأينا أنَّ التّفكير في إنشاء مؤسَّسة عامَّة وإصدار قانون مؤسَّسة الدّولة التّجارية دليل على أنَّ مجلس الثّورة قرّر أنْ يسيطر على تجارة الصّادر والوارد من خلال تلك المؤسَّسة.

حَتَّى تلك اللّحظة يمكن الزّعم بأن سُلطة مايو ربّما قرّرت في أوَّل الأمر أنْ تدخل حلبة المنافسة مع الشّركات والبيوتات التّجارية الأجنبية والمحلّية التّي كانت تسيطر على نشاط الصّادر والوارد. ولكن تلك الرّغبة – حَتَّى إنْ صحّ زعمنا– لَمْ تتحقّق لأن سُلطة مايو سرعان ما أدركت أنَّه من غير الممكن لمؤسَّسة حكومية حديثة النّشأة بلا خبرة تجارية أو كوادر أو اتّصالات محلّية وخارجية ومعرفة تفصيلية بسلع الصّادر والوارد وأسواقها والنّشاطات الأخرى الخدمية ذات العلاقة بها كالملاحة البحرية والتّخليص والتّرحيلات والتّأمين وغيرها، من غير الممكن أنْ تدخل لحلبة المنافسة مع الشّركات التّي مارست هذا النّشاط لعقود طويلة ورسخت أقدامها في الأسواق المحلّية والعالمية. لقد كانت تجربة إنشاء مؤسَّسة الدّولة التّجارية وسرعة إدراك سُلطة مايو

لعجز المؤسَّسة الوليدة وعدم قدرتها تولي أمر تجارة الصّادر والوارد كما فصّلها القانون، وكما ورد أعلاه وفي ضوء احتكار وهيمنة الشّركات الأجنبية التّي رسخت أقدامها في التّجارة الخارجية عبر عقود من الزّمن، كان ذلك سبباً إضافياً محفّزاً لمجلس قيادة ثورة مايو لاتّخاذ قرارات تأميم الشّركات الأجنبية الكبرى في ٢٥ مايو ١٩٧٠م. الدّليل على هذا أنَّ قانون تأميم الشّركات الذّي سنستعرضه أدناه نصّ على أنْ تُدْمَج مجموعتا شركات سودان مركنتايل وشركات متشل كوتس في مؤسَّسة الدّولة التّجارية المنشأة بموجب القانون الذّي استعرضنا أبرز مواده أعلاه.

قانون تأميم الشّركات لسنة ١٩٧٠م – قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٠م:

مثل غيره من القوانين التّي استعرضناها في إطار منظومة التّرتيبات التّشريعية والقانونية التّي وضعتها سُلطة مايو في تلك الفترة، أصدر مجلس الوزراء قانون تأميم الشّركات لعام ١٩٧٠م عملاً بأحكام الأمر الجمهوري رقم (١) وتمَّ التّوقيع عليه من مجلس قيادة الثّورة في يوم ٢٥ مايو ١٩٧٠م. ونصّت الفقرة الثّانية من القانون على تأميم الشّركات التّالية التّي قضى قرار التّأميم بأنْ تؤول ملكيتها إلى الدّولة وتغيّر مُسمَّياتها وفقاً لما هو مبين مقابل كُلّ منها:

أ. مجموعة شركات جلاتلي هانكي وشركاهم (سودان) وتُسمَّى (مؤسَّسة مايو للعاملين)

ب. شركة الصّناعات الإمبراطورية الكيماوية (السّودان) المحدودة وتُسمَّى الشّركة الوطنية للكيماويات.

ج. مجموعة شركات سودان مركنتايل ومجموعة شركات متشل كوتس وتدمج المجموعتان في (مؤسَّسة الدّولة للتّجارة الخارجية) وهي نفس مؤسَّسة الدّولة التّجارية التّي استعرضنا قانونها أعلاه.

ونصّت الفقرة (٢) من المادّة الثّانية من القانون على أنْ تظلّ الشّركات الوارد بيانها في (أ) و(ب) أعلاه محتفظة بشكلها القانوني وقت نفاذ القانون وتستمرّ في مزاولة نشاطها وفقاً لأحكامه. نصّت المادّة (٣) على تحديد القيمة الصّافية المستحقة للشّركات التّي أممت وأناطت هذه المسئولية بلجان من ثلاثة أعضاء يشكّلها وزير الاقتصاد والتّجارة الخارجية. وسوف نعرض لاحقاً للصّعوبات التّي واجهت لجان التّقييم، وأنَّ التّقييم الذّي تمَّ لأصول هذه الشّركات لَمْ يكن عادلاً، بل كان فيه كثير من "الظّلم" باعتراف الرّئيس النّميري نفسه. ذلك أنَّ تلك اللّجان

كانت تنقصها الكوادر المؤهلة ذات الخبرة العلمية والمهنية لتقييم الشّركات. ومعروف أنْ تقييم منشآت الأعمال من الأمور المحاسبية التّي تحتاج لمثل تلك الكوادر. ولهذا أخذت لجان التّقييم بالسّهل الميسور واعتمدت في التّقييم على البيانات المحاسبية المتوفّرة وعلى "القيمة الدّفترية" لأصول الشّركات. ونفس هذا الأمر انطبق على تقييم تلك اللّجان لأصول البنوك التّي تمَّ تأميمها بموجب قانون التّأميم الذّي سوف نستعرضه فيما يلي.

ويلاحظ كذلك أنَّ قانون تأميم الشّركات نصّ في المادّة (٤) على أنْ تحوّل القيمة الصّافية للشّركات التّي أممت إلى سندات إسمية على الدّولة لمدة خمسة عشر سنة بفائدة قدرها ٤٪ سنوياً، ومع ذلك يجوز للدّولة بعد عشر سنوات أنْ تستهلك هذه السّندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الإسمية. ومضت مواد القانون للنّص على مسئولية الدّولة عن التزامات الشّركات، ومجالس إداراتها ورؤساء المجالس واختصاصاتهم ومدراء الشّركات وجميعهم يعينهم رئيس مجلس قيادة الثّورة بقرار منه.

قانون تأميم البنوك لسنة ١٩٧٠م – قانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٠م:

صدر هذا القانون إعمالاً لأحكام الأمر الجمهوري رقم (١) وقد أصدره مجلس الوزراء وتمَّ التّوقيع عليه في ٢٥ مايو ١٩٧٠م مع قانون تأميم الشّركات. ونصّت المادّة الثّانية الفقرة (١) على التّالي:

اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون تؤمم البنوك الموجودة في جمهورية السّودان الدّيمقراطية والوارد بيانها فيما يلي وتؤول ملكيتها إلى الدّولة وتغيّر تسمِّيتها وفقاً لما هو مبين مقابل كُلٍّ منها:

أ. بنك باركليز دي سي أو ويُسمَّى بنك الدّولة للتّجارة الخارجية

ب. بنك ناشونال آند قرندليز «بنك أمدرمان الوطني»

ج. البنك التّجاري الأثيوبي «بنك جوبا التّجاري»

د. البنك العربي المحدود «بنك البحر الأحمر التّجاري»

هـ. بنك مصر «بنك الشّعب التّعاوني»

و. بنك النّيلين «بنك النّيلين»

ز. البنك التّجاري السّوداني «البنك التّجاري السّوداني»

ونصّت المادّة الثّالثة من القانون على تحويل جميع البنوك التّي أممت إلى "شركات مساهمة" يصدر بنظامها الأساسي قرار من مجلس إدارة بنك السّودان وتكون جميع أسهمها مملوكة لبنك السّودان، باعتباره الجهة الإدارية المختصّة بالرّقابة والإشراف على البنوك التّي أممت، وخوّل القانون مجلس إدارة بنك السّودان سُلطات الجمعية العمومية بالنّسبة لهذ البنوك. كما نصّت الفقرة الرّابعة من القانون على تحديد القيمة الصّافية المستحقّة للبنوك التّي أممت وأنيط تحديد القيمة الصّافية بلجان يتكوّن كُلّ منها من ثلاثة أعضاء وتُشكّل بقرار من رئيس مجلس قيادة الثّورة وتصدر قراراتها حول القيمة الصّافية في ظرف ستة أشهر. وقد أشرنا فيما تقدّم للصّعوبات التّي واجهت لجان التّقييم لأصول الشّركات والتّي اعتمدت على "القيمة الدّفترية" للأصول. وقد جوّز قانون تأميم البنوك لأصحاب الشّأن الطّعن في قرارات لجان تحديد القيمة الصّافية أمام الجهة التّي يحدّدها رئيس مجلس قيادة الثّورة.

كذلك نصّت المادّة الخامسة من قانون تأميم البنوك على أنْ تحوّل القيمة الصّافية للبنوك التّي أممت إلى سندات إسمية على الدّولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ ومع ذلك يجوز للدّولة بعد عشر سنوات أنْ تستهلك هذه السّندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الإسمية. ومضت بقية مواد القانون لتحديد مسئولية الدّولة عن التزامات البنوك وتكوين مجالس الإدارة وتعيينه من قِبل رئيس مجلس قيادة الثّورة وتحديد اختصاصات رئيس المجلس وكذلك نصّ القانون على تعيين مدير كُلّ بنك وتحديد نطاق مسئوليته. كما نصّ القانون على العقوبة المترتبة على من يعوق تنفيذ قانون تأميم البنوك.

يلاحظ كذلك أنّ قانون تأميم البنوك خلافاً لقانون تأميم الشّركات، تطلّب تحويل البنوك المؤممة إلى شركات مساهمة، بينما أبقى قانون الشّركات على الشّكل النّظامي القانوني لبعض الشّركات المؤممة لتستمرّ به في ممارسة نشاطها ودمج شركتيْن في مؤسَّسة قائمة بموجب قانون أصدره مجلس قيادة الثّورة مستبقاً به قرارات التّأميم، وهو قانون مؤسَّسة الدّولة التّجارية. ويلاحظ أنّ القانونيْن اشتركا في الصّيغة التّي اعتمدتها سُلطة مايو للمعالجة المالية لأوضاع الشّركات والبنوك المؤممة، وذلك بأسلوب موحّد يتمّ من خلاله تحديد صافي القيمة لكُلّ شركة أو بنك وتحويلها إلى سندات بقيمة موحدة للسهم ٤٪ سنوياً، ولنفس المدّة أي خمسة عشر عام. وفي

الحالتيْن أي تأميم الشّركات وتأميم البنوك جوّز المشرع للدّولة استهلاك هذه السّندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية.

منظومة قوانين مؤسَّسات القطاع العام:

قانون مؤسَّسات القطاع العام لسنة ١٩٧١م:

بادر مجلس الوزراء إلى إصدار قانون مؤسَّسة الدّولة التّجارية الذّي استعرضنا بعض ملامحه أعلاه ووقَّع عليه مجلس قيادة الثّورة في ١٩٧٠/٥/٦م، وكان ذلك القانون هو الأوَّل في مجموعة القوانين المنظمة لمؤسَّسات القطاع العام وقد ألمحنا إلى بعض ممَّا نظنّ أنَّها مبرّرات للمبادرة بإصداره. ومع ازدياد وتيرة التّأميم والمُصادرة تضخّم القطاع العام وكثرت وحداته التّي تباينت نشاطاتها وتمدّدت في قطاعات متعدِّدة التّجاري والمصرفي والصّناعي والزّراعي والعقاري والسّياحي وغيرها من القطاعات. وأصبح حتماً على المشرع أنْ يصدر التّشريعات التّي تستوعب المؤسَّسات العامَّة بأنواعها. ونشأت بموجبه "الهيئة العليا لمؤسَّسات القطاع العام" وتمَّ تأسيس أمانة عامَّة لهذه الهيئة. وخوّل القانون رئيس مجلس قيادة الثّورة بمقتضى المادتين (٩) و (١٠) إصدار اللّوائح التّأسيسية للمؤسَّسات العامَّة، وتمَّ فعلاً إنشاء ست من مؤسَّسات القطاع العام شملت: الزّراعة، والصّناعة، والتّجارة، والمصارف، والنّقل، والسّياحة. أصبحت كُلّ منها "مؤسَّسة قطاعية" قائمة بذاتها لها مجلس إدارتها وتتبع لها شركات ووحدات انتاجية تمارس نشاطاتها.

قانون المؤسَّسات العامَّة لسنة ١٩٧٦م:

ألغي قانون مؤسَّسات القطاع العام لسنة ١٩٧١م وصدر بدلاً عنه قانون المؤسَّسات العامَّة لسنة ١٩٧٦م. وقد صدر هذ القانون في ١٩٧٦/٧/٢٠م وفي أعقاب تغيرات سياسية كبيرة مر بها الحُكم المايوي كان أبرزها انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م وما ترتب عليه من احداث مؤسفة ومحاكمات للعسكريين وقادة الحزب الشّيوعي وكذلك المصالحة الوطنية وغيرها. أدّت تلك الأحداث لتَغَيُر عقيدة النّظام واتجاهه لوجهة أخري غير تلك التّي ألهمت قرارات التّأميم والمُصادرة. وأبرز ما في هذا القانون هو إلغاء الهيئة العليا لمؤسَّسات القطاع العام وإنشاء" المجلس الأعلى للمؤسَّسات" برئاسة وزير المالية والتّخطيط الاقتصادي وعضوية النّائب العام وكُلّ وزير تسند له مهمّة الإشراف على أي مؤسَّسة، وأي شخص آخر يرى مجلس الوزراء تعيينه. وحدّدت مهام المجلس

الأعلى للمؤسَّسات بالتّالي:

أ. تقديم المشورة لمجلس الوزراء بشأن أي مقترحات لإنشاء أي مؤسَّسة.

ب. وضع السّياسة العامَّة للاستخدام وللنّشاط الاقتصادي والمالي للمؤسَّسات ومراقبة تنفيذ تلك السّياسة.

ج. التّنسيق بين المؤسَّسات في مجالات نشاطاتها المتشابهة وفضّ أي منازعات تنشأ بينها.

د. التّوصية لمجلس الوزراء بشأن إلغاء أي مؤسَّسة أو دمجها مع مؤسَّسة أُخرى إذا فشلت في تحقيق أغراضها وإذا اقتضى ذلك الصّالح العام.

هـ. تحديد نسبة الأرباح التّي تدفعها كُلّ مؤسَّسة للحكومة.

و. تحديد الضّوابط الخاصَّة بالاقتراض بالنّسبة للمؤسَّسات.

ز. إصدار اللّوائح الخاصَّة بتنظيم إجراءات عمله وتحديد كيفية عقد اجتماعاته.

ويلاحظ أنَّ قانون مؤسَّسات القطاع العام لسنة ١٩٧٦م ركَّز السّلطات في يد الوزير المختصّ ومنحه السلطة على مجلس إدارة المؤسَّسة العامَّة نفسه. فقد نصّ القانون في المادّة السّابعة على أنْ يشرف على كُلِّ مؤسَّسة عامَّة وزير يحدّده أمر تأسيسها ويجوز له بجانب سُلطاته الأخرى المنصوص عليها في القانون، أنْ يصدر إلى مجلس الإدارة توجيهات عامَّة أو محدّدة في أي أمر يتعلّق بالمؤسَّسة يرى أنَّه يمسّ الصّالح العام وعلى مجلس الإدارة أنْ يعمل وفق التّوجيهات. كما يلاحظ أنَّ الحكومة في سعيها لبسط سيطرتها على المؤسَّسات العامَّة أنشأت بموجب هذا القانون "الجهاز الإداري المركزي للمؤسَّسات" الذّي يتولى بموجب المادّة الثّامنة من القانون الاختصاصات التّالية:

أ. تقويم وترتيب الوظائف في المؤسَّسات العامَّة ورصد التّغييرات التّي تتمّ فيها.

ب. التّوصية لوزير المالية والتّخطيط الاقتصادي بمقترحات لوائح الخدمة الخاصَّة بالمؤسَّسات.

ج. ضبط ومراقبة الميزانيات السّنوية للوظائف.

د. مساعدة المؤسَّسات في مراجعة هياكلها التّنظيمية.

هـ. إعداد البحوث والدّراسات التّي تهدف لترقية الأداء وتحسين شروط العمل في المؤسَّسات.

و. النّظر في التّوصيات المقدّمة من مجالس إدارات المؤسَّسات بشأن المسائل الواردة في هذا

البند.

يلاحظ أنَّ القانون في هذه المادّة جرّد مجالس إدارات المؤسَّسات العامَّة، إلى حدّ ما، من صلاحية وضع شروط خدمة العاملين بناء على معطيات الواقع والنّشاط الذّي تمارسه كُلّ مؤسَّسة عامَّة وظروفها، وأعطاها فقط حقّ التّقدّم بتوصيات،كما تنص الفقرة (و) أعلاه، في كُلٍّ ما يتعلّق بالتّنظيم الإداري والتّوظيف وشروط الخدمة لينظر فيها الجهاز الإداري المركزي للمؤسَّسات. وفي حقيقة الأمر تدخَّل هذا الجهاز بشكل سافر في كُلٍّ ما له صلة بالتّنظيم الإداري وشروط الخدمة وغيرها من الأمور ذات العلاقة. وهذا فتح الباب لاحقاً لتفكير الجهاز في تطبيق "كادر وظيفي موحّد" للمؤسَّسات العامَّة. كما ساعد شيئاً ما في تسرّب الرّوتين الحكومي والبيروقراطية لمؤسَّسات القطاع العام لا سيما تلك التّي نشأت بعد قرارات التّأميم والمُصادرة. وكانت بعض الإخفاقات هنا وهناك من إدارات المؤسَّسات وضعف أدائها الإداري والمالي وتزايد خسائرها وأعبائها على الدّولة قد بدأت تظهر ممَّا حدى بنظام مايو لإعادة النّظر في كثير من الشّركات المُصادرة فبدأت عمليات إعادة بعض المؤسَّسات المُصادرة لأصحابها بقرارات وأوامر جمهورية. وسوف نعرض لتراجع سُلطة مايو عن تلك القرارات وإعادة بعض المؤسَّسات لأصحابها لاحقاً.

بعد كثير من تجارب عمليات التّنظيم وإعادة التّنظيم للمؤسَّسات المؤممة والمُصادرة وما عُرف بعمليات «السّلخ والضّم» (أي سلخ الوحدات من شركاتها الأم قبل التّأميم وضمها للمؤسَّسة ذات النّشاط المشابه) تمَّ إعادة تنظيم المؤسَّسات في قطاعات معيّنة مثل القطاع التّجاري والقطاع الصّناعي القطاع الزّراعي والقطاع العقاري ... إلخ، ونشأت بموجب قانون مؤسَّسات القطاع العام لسنة ١٩٧١م مؤسَّسة عامَّة تندرج تحتها مؤسَّسات فرعية تتبع لها شركات ووحدات انتاجية. وكان لا بُدَّ من إصدار لائحة تأسيسية تنظم نشاط كُلّ "مؤسَّسة قطاعية" وتحدّد المؤسَّسات الفرعية التّابعة لها وتبيّن تكوين مجالس إداراتها وصلاحيات تلك المجالس ... إلخ. وهكذا تمَّ إصدار عدد من اللّوائح التّأسيسية منها اللّائحة التّأسيسية للمؤسَّسة العامَّة للقطاع التّجاري، واللّائحة التّأسيسية للمؤسَّسة العامَّة للإنتاج الصّناعي، واللّائحة التّأسيسية للمؤسَّسة العامَّة للإنتاج الزّراعي وغيرها وهي لوائح نمطية في غالبها. ولتوضيح مكوِّنات اللّائحة التّأسيسية للمؤسَّسات القطاعية نأخذ كنموذج فيما يلي إحدى لوائح هذه القطاعات وهو القطاع التّجاري.

اللّائحة التّأسيسية للمؤسّسة العامّة للقطاع التّجاري لسنة ١٩٧٣م:

أصدر رئيس الجمهورية هذه اللّائحة (وقد أصبح نميري رئيساً للجمهورية عند إجازتها) وتسمي «اللّائحة التّأسيسية للمؤسّسة العامّة للقطاع التّجاري لسنة ١٩٧٣م». وقد صدرت اللّائحة بموجب قانون مؤسّسات القطاع العام لسنة ١٩٧١ ثُمَّ لما ألغي وصدر بدلاً عنه قانون المؤسّسات العامّة لسنة ١٩٧٦م طالتّها بعض التّعديلات. (ويلاحظ أنَّ قانون المؤسّسات العامّة لسنة ١٩٧٦م قد استبدل لائحة التّأسيس لإنشاء المؤسّسات العامّة بأمر تأسيس يصدر من مجلس الوزراء لكُلِّ مؤسّسة عامّة يتمّ إنشاؤها). تضمّنت اللّائحة التّأسيسية للمؤسّسة العامّة للقطاع التّجاري ستة فصول: أشتمل الفصل الأوَّل على الأحكام التّمهيدية اسم اللّائحة وبدء العمل بها وتفسير المصطلحات الواردة في سياق اللّائحة. واسم المؤسّسة والوزير المختصّ وهو في هذه الحالة وزير المالية والاقتصاد الوطني، إذ لكُلِّ مؤسّسة قطاعية وزير مسئول عنها بحُكم طبيعة القطاع الاقتصادي الذّي تنتمي إليه. واشتمل الفصل الثّاني على أغراض المؤسّسة والثّالث على رأس المال والموارد حيثُ فصّلت اللّائحة عناصر رأس المال وأنّه يتكوّن من رؤوس أموال المؤسّسات الفرعية التّابعة التّي تمَّ إنشاؤها بموجب اللّائحة التّأسيسية وهي:

١. **مؤسّسة الدّولة للتّصدير:** وتضمّ المؤسّسات المؤممة والمُصادرة العامّة في مجال تجارة الحبوب الزّيتية والأمباز والكركدي وغيرها من الحاصلات بعد أنْ جرى إعادة تنظيمها بدمج بعض الأقسام من الشّركات المؤممة والمُصادرة.

٢. **مؤسّسة الدّولة للسيارات:** وقد ضمّت كُلّ الشّركات العاملة في مجال استيراد وتسويق السّيارات وقطع غيارها وصيانتها ووكالات السّيارات.

٣. **مؤسّسة المعدات الهندسية:** وقد ضمّت كُلّ الشّركات العاملة في مجال استيراد وتسويق المعدات والآليات الزّراعية والصّناعية وقطع غيارها وصيانتها وتشمل وكالات الشّركات الأجنبية العاملة في هذا المجال.

٤. **مؤسّسة التّجارة والخدمات:** وضمّت الشّركات العاملة في مجال استيراد بعض المواد والسّلع والملاحة البحرية والتّخزين والتّرحيل والتّخليص والخدمات ذات العلاقة بها، والتّوكيلات التّجارية والعطاءات الحكومية وغيرها من الخدمات التّجارية.

واشتمل الفصل الرّابع على مجلس الإدارة من حيثُ تشكيله وشروط عضويته وإنهاء عضوية مجلس الإدارة. وتضمّن الفصل الخامس واجبات مجلس الإدارة واختصاصاته واجتماعاته واختصاصات رئيس مجلس الإدارة. وفي الفصل الثّالث نصّت اللّائحة على الأحكام المالية المُتعلّقة بميزانية المؤسَّسة وصافي الأرباح والاحتياطي العام والحسابات والسّنة المالية والمراجعون وأموال المؤسَّسة وموظفوها. واشتمل الفصل الرّابع على تشكيل مجلس إدارة المؤسَّسة العامَّة للقطاع التّجاري وتعيين رئيس المجلس والمدير العام والذّي يصدر بتعيينه وتحديد مدّة رئاسته وشروط خدمته قرار من رئيس الجمهورية ويضم المجلس في عضويته نائب المدير العام ومدراء المؤسَّسات الفرعية الأربعة وممثلين اثنين لوزارة التّجارة وممثل لكُلٍّ من وزارة المالية وبنك السّودان ووزارة الصّناعة ووزارة الزّراعة وشخصين ممن لهم دراية بالتّجارة يختارهم الوزير. وحدّد الفصل الرّابع شروط العضوية في المجلس وحالات إنهاء العضوية وحدّد الفصل الخامس واجبات مجلس الإدارة باعتباره السّلطة العليا المهيمنة على شئون المؤسَّسة وتصريف أمورها ووضع السّياسات العامَّة لتحقيق أغراضها. كما حدّد الفصل الخامس اختصاصات مجلس الإدارة وأبرزها إعداد اللّوائح وإعداد ميزانية المؤسَّسة وحسابات الأرباح والخسائر وإبرام العقود، والرّقابة على المؤسَّسات الفرعية الأربعة والشّركات التّابعة لها، وإصدار السّياسات واللّوائح المنظمة لأعمالها. حدّد هذا الفصل أيضاً أُسس تنظيم وعقد اجتماعات المجلس ومهام رئيسه. وأورد الفصل السّادس والأخير الأحكام المالية الخاصَّة بالمؤسَّسة وتشمل: ميزانية المؤسَّسة وصافي أرباحها والاحتياطي العام وتنص على أيلولة صافي الأرباح بعد تجنيب الاحتياطي العام للدّولة. وأشارت اللّائحة في هذا الفصل لحسابات المؤسَّسة وسجلاتها المالية وأعمال جرد أصولها الثّابتة والمتداولة كما نصّت اللّائحة على أنْ يقوم المراجع العام أو المراجع القانوني الذّي يختاره المراجع العام بموافقة الوزير المختصّ بمراجعة الحسابات الختامية للمؤسَّسة.

قصدنا من هذا الاستعراض أنْ نبيّن الملامح العامَّة للأُطر التّشريعية والقانونية التّي أعدّتها سُلطة ثورة مايو لاتّخاذ قرارات التّأميم والمُصادرة ولتنظيم وإدارة المؤسَّسات العامَّة التّي نشأت نتيجة لتلك القرارات وامتدت نشاطاتها لكُلِّ القطاعات الاقتصادية المصرفية والتّجارية والصّناعية والزّراعية وغيرها. ولقد لاحظنا وأشرنا لبعض السّلبيات التّي صاحبت تلك

التّشريعات، لا سيما وقد تمَّ إعدادها وإجازتها من مجلس قيادة ثورة مايو في أجواء "الشّرعية الثّورية" التّي كانت مشحونة بكثير من العجلة والتّهور. وكان المأمول أنْ تساعد تلك التّشريعات والقوانين أجهزة الدّولة المختصّة في تنظيم وإدارة المؤسَّسات المؤممة والمُصادرة وإحكام الرّقابة عليها، وتمكينها من ممارسة نشاطاتها بما يحقّق أهدافها، إلّا أنَّ الواقع الذّي عايشته هذه المؤسَّسات بعد التّأميم والمُصادرة، والعقبات الإدارية والمالية التّي واجهتها، وعجز الإدارات التّي أسندت لها مسئولية الإشراف عليها وغير ذلك من الصّعوبات، كُلُّ ذلك أدي إلى تدني الأداء وتراكم الخسائر وتزايد الأعباء على الدّولة فبدأت سُلطة مايو في مراجعة قراراتها وإعادة بعض المؤسَّسات لأصحابها كما سنبينه لاحقاً.

الفصل الخامس

قرارات المُصادرة

ثُمَ مَاذَا يَرْبَح الإنْسَانُ لَو صَادَفَ في النَّاسِ
مَنْ يَرُونَ في الرَّجُلِ مَوْقِعَه، فَيَزيدُونَ المَنْقُوصَ،
ويُزَيِنُونَ الخَاطِئ، ويَنْسجُونَ الثَّنَاءَ مَعَابِرَ لِخُطَاهُ
حَتَى لَوْ سَلَكَ بِهِمْ دُرُوبَ المَهَالِك!

جعفر محمد نميري – النّهج الإسلامي لماذا؟

جاء زلزال قرارات المُصادرة الذّي سلك به النّميري دروب المهالك وحوّله مَن حوله من العسكريين والمدنيين رفاق زيّن له غالبهم الباطل، على شكل ثلاث موجات متتالية، أولها وأعتاها مُصادرة مجموعة شركات عثمان صالح وأولاده وذلك لما صحب قرار مصادرتها من ملابسات. ولعلّها الحالة الوحيدة التّي سبقها قدر كبير من التّعقب والتّرصد، وتحقيقات مطوّلة من قبل الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة ومن الرّقيب العام عضو مجلس قيادة الثّورة الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر شخصياً، بل واهتمّ بها رئيس مجلس قيادة الثّورة اهتماماً بالغاً وخصّها لوحدها دون سائر المصادرات ببيان مطوّل أذاعه على المواطنين. واشتملت الموجة الثّانية على مُصادرة عدد من الشّركات فيما عُرف بـ "القائمة الثّانية" أهمّها تلك التّي تزاول نشاط تجارة الصّادر من الحبوب الزّيتية والكركدي والصّمغ والذّرة وغيره. وشملت الموجه الأخيرة «القائمة الثّالثة» عددا آخر من الشّركات وممتلكات الأفراد، واللّافت هذ المرّة أنَّ القائمة تضمّنت المطاعم والمحلّات التّجارية والمنشآت الفردية ودور السّينما وغيرها من منشآت الأعمال الصّغيرة. وسوف نستعرض فيما يلي حيثيات زلزال قرارات المُصادرة وموجاتها الثّلاثة.

الموجة الأولى لزلزال المُصادرة

تراجيكوميديا مُصادرة مجموعة شركات عثمان صالح وأولاده:

لَمْ يكن قرار مُصادرة مجموعة شركات عثمان صالح الوحيد في تلك الفترة فقد سبقه قرار نزع الملكية بالمُصادرة من فاروق البرير بحُكم أصدرته المحكمة بحقّه، ونزع ملكية أراضي الجزيرة أبا من آل المهدي، ومُصادرة مطابع تمَّ استيرادها من إيطاليا تخص الهادي المهدي. كما تزامن معه قرارات أخرى تمثلت في مُصادرة ممتلكات رجل الأعمال محمد أحمد عباس ووضع أموال مجموعة من آل المهدي تحت الحراسة، كما سبق أنْ ألمحنا في الفصل الثّالث الخاص بمقدّمات وإرهاصات التّأميم والمُصادرة. إلَّا أنَّ قرار مُصادرة مجموعة عثمان صالح وأولاده كان الأبرز بين تلك القرارات باعتبارها الشّركة الرّائدة في مجال الحبوب الزّيتية فضلاً عن أعمالها الأخرى المتنوّعة في المجال الصّناعي والعقاري وغيره وعلاقاتها التّجارية المحلّية والخارجية. وقد لعب الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة دوراً محوريا في كُلِّ المراحل المُتعلّقة بمُصادرة هذه المجموعة من الشّركات منذ بدايتها وإلى حين إصدار القرار وإذاعته ببيان أعده أحد موظفي الجهاز،وتلاه

رئيس مجلس قيادة الثّورة جعفر نميري شخصياً. ولقد كانت حيثيات قرار المُصادرة أشبه في إخراجها وتنفيذها بالتّراجيكوميديا وهي،في عالم الفنون، المسرحية التّي تجمع بين المأساة والكوميديا ويمتزج فيها الألم بالفكاهة والضّحك بالحزن والدّموع. وربّما كان في خاطر مُلّاك مجموعة شركات عثمان صالح، وهم يعايشون تلك التّراجيكوميديا ويعالجونها بما تيسر لهم من الصّبر في ذلك الظّرف العصيب المذهل، قول القائل:

إذا مَا أَتَاكَ الدَّهْر يَوْمَاً بِنَكْبَةٍ فَأَفْرِغْ لَهَا صَبْرَاً وَوَسِعْ لَهَا صَدْرَا

فَإنَ تَصَارِيفَ الزَّمَانِ عَجِيبةٌ فَيَوْمَا تَرَى يُسْرَاً وَيَوْمَا تَرَى عُسْرَا

احتوى تحقيق صحفي ضافٍ أعده الصّحفي طلحة الشّفيع على تفاصيل مثيرة حول هذه الموجة العاتية من موجات المُصادرة. ونُشر التّحقيق في صحيفة الصّحافة العدد رقم ٢٢١٥ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٩م بعناوين كبيرة تقول : (المشهد الأوّل والأخير من الخيانة الوطنية – كيف انتهت مسرحية شركات عثمان صالح – يشاركون اليهود في لندن لتصدير محاصيلنا لإسرائيل). ولا يمكن أنْ تكون أي جهة أُخرى غير الجهاز المركزي للرّقابة العامّة هي المصدر لما أحتوى عليه هذا التّحقيق من تفاصيل، وذلك باعتبارها الجهة الوحيدة التّي باشرت تفاصيل عملية المُصادرة. وقد جاء فيه بعد المقدّمة (من البدايات كانت تصل للسُّلطة إشارات بلاغية عن لعبة الاحتيال المفضّلة التّي كانت تمارسها مجموعة شركات عثمان صالح وذلك من العاملين في تلك المؤسّسات بالإضافة إلى مؤسّسات وطنية أُخرى. ولكن عامل الثّبوت لَمْ يكن كافياً حَتّى تتخذ السّلطة الإجراء المناسب). الجهة التّي كانت تتلقى تلك البلاغات هي الجهاز المركزي للرّقابة العامّة، والذّي لَمْ يكن في ذلك التّوقيت قد اكتمل بناؤه التّنظيمي واستوفى أجهزته لممارسة صلاحياته التّي فصّلناها حين استعرضنا قانون الجهاز في الفصل الرّابع، وذلك بحسب شهادة السّيد النّعمان حسن أحد موظفيه حيثُ يشير لتسلّم الجهاز لشكوى حول وجود تلاعب في مطاحن الدّقيق التّي تمتلكها شركة عثمان صالح، إذ يقول (عندما تسلّم الجهاز تلك الشّكوى لَمْ يكن تكوينه قد اكتمل وكنّا أربعة فقط من وزارتي التّجارة والمالية منضوين تحت الجهاز بالانتداب وكنت الوحيد من وزارة التّجارة وثلاثة من المالية محمد عبد الحليم محجوب نائب الرّقيب وعلي الملك رحمة الله عليه وأحمد السّني). النّعمان حسن – مايو: الشّاهد والضّحية – الحلقة الرّابعة. هذا كان حال الجهاز في ذلك الوقت ثلاثة موظفين فقط بخلاف الرّقيب ونائبه!

يمضي الصّحفي طلحة الشّفيع في التّحقيق ليوضح الملابسات التّي أدّت لذلك القرار العاصف فيقول (في يوم ١٩٧٠/٥/١١م أوفد الرّقيب العام تيم من الرّقابة العامّة برئاسة النّعمان حسن وداهموا المطاحن وكان أوّل لقاء لهم برئيس الحسابات منير وهو فلسطيني أردني بالتّجنس وفي بداية الأمر تصنّع عدم الاهتمام بالمعلومات التّي لدى الرّقابة ونفى أي لعبة داخل المطاحن. وفي هذا الأثناء اتّصل "المواطن الصّالح" الذّي أبلغ الجهاز بمنير وقال له "أنا من الرّقابة العامّة أديني نعمان. وكانت لفتة ذكية قال فيها لنعمان "أدراج مكتب منير بها بعض المستندات وإذا خرجت خارج المكتب ستجد الغفير يحرق في الأوراق" وفعلاً طلب نعمان من السّائق أنْ يظلّ مع منير وذهب خلف المكتب فعثر على الغفير يقوم بعملية الحرق فأوقفه وتمّ إطفاء النّار من على برميليْن وحمل كُلّ الدّفاتر. وفي هذا الأثناء حضر رئيس العُمّال وبحزم وصرامة المواطن الموجوع جند نفسه للكشف عن الكثير ممّا يمارس داخل المطاحن. وفعلاً حمل النّعمان الأوراق وذهب لمكتب منير وواجهه بالأوراق المحروقة والتّي أنقذت من الحريق، فقال :(إنّها أوراق قديمة واصلها موجود عندي وإذا عايزها شيلها).

وحَتّى لا نمضي بعيداً في الحيثيات التّي تضمّنها هذا التّحقيق الصّحفي الذّي نشر في نفس أسبوع قرار المُصادرة العاصف، يجب أنْ نلاحظ أنّه لَمْ يكن هناك في حقيقة الأمر فريق للتّحقيق مع المسئولين في المصنع، إلّا إذا كان المعني بالفريق السّيد النّعمان حسن و"السّائق" الذّي تركه يراقب رئيس الحسابات منير وخرج ليتحقّق من حرق الأوراق! فالنّعمان حسن نفسه يؤكّد هذا بقوله (كانت الشّكوى مقدّمة من المحاسب (ن) — وهو «المواطن الصّالح» بحسب تعبير التّحقيق الصّحفي - الذّي يعمل في الشّركة وفحواها أنّ هنالك تهرّب من ضريبة الانتاج في المطاحن عن طريق تهريب كميات من انتاج الدّقيق بعد توقيف العداد حَتّى لا تظهر هذه الكميات في إحصائيات الانتاج. ذهبت للشّركة للوقوف على طريقة العمل ولَمْ تكن هناك لجنة كوّنت للتّحقيق بعد ولَمْ يسعفنا الوقت لتكوين لجنة حيثُ إنّ الأحداث تصاعدت بصورة مفاجئة وغريبة، فلقد ذهبت للمطاحن ووقفت على النّظام المعمول به في تسجيل الانتاج والأذونات، ووجدت أنّ هنالك بعض الكميات تنتج بعيداً عن العداد بأذونات خاصّة تصدر بأسماء بعض الأفراد والجهات ووقفت على الأذونات وراجعت الصّور الموجودة منها بمكاتب الشّركة. كانت صور الأذونات خاصّة بشخصيات إما لها علاقة بالشّركة أو جهات تتعامل معها ولها مصالح فيها، ممّا يعني

أنَّ هذه الكميات تمنح لهم بالمجان لهذا لا تسجل حَتَّى لا تدفع الشّركة ضريبة). وانتهى النّعمان إلى القول (أشهد الله أنني وصلت لقناعة بأنَّ الأمر لا يستحق الاهتمام وأنَّ الشّكوى ربّما يكون داعيها مشكلات شخصية خاصَّة وأنَّ مقدّم الشّكوى لَمْ يكشف عن نفسه. حَتَّى يقدّم ما يسند الشّكوى. وبناء عليه عدت للجهاز وأعلمت نائب الرّقيب بما توصّلت إليه. ووافقني واعتبرنا الأمر منتهياً هنا وقفلنا الملف).

لكن النّعمان حسن يمضي فِي سرد وقائع هذه التّراجيكوميديا قائلاً :(لَمْ يخطر ببالي أنني على موعد مع مفاجأة صباح اليوم التّالي. فلقد تلقيت مكالمة ثانية من نائب الرّقيب العام يعاتبني كيف أقول إنَّ الكميات محلّ الشّكوى لا ترقى لتشكل مخالفة، وقد اتّصل قسم الشّرطة بالخرطوم بحري بالجهاز وأبلغوه بأنَّهم تلقوا بلاغاً من سكرتير نقابة عُمَّال المطاحن الذّي طلب منهم الحضور للمطاحن لأنَّ الإدارة تقوم بحرق كميات كثيرة من أذونات الدّقيق وأنَّهم قاموا بحجز كميات كبيرة منهم قبل أنْ تحرق.) نلاحظ هنا اختلاف الرّوايتين عن واقعة «حرق الأذونات» ما بين مُذكّرات النّعمان حسن التّي سجّلها بعد أكثر من أربعين عاماً من تلك الملابسات، والتّحقيق الذّي أعده الصّحفي طلحة الشّفيع بعد تلك الواقعة بأربعة أيّام، وأوضح فيه أنَّ عملية الحرق كانت إبان تواجد النّعمان بالمصنع وأثناء التّحقيق مع المحاسب منير وقد خرج وشاهدها وعاد لمواصلة التّحقيق! هذه حقيقة هامَّة لأنَّها هي التّي غيّرت قناعة النّعمان ونائب الرّقيب وأعادتهم مرّة أُخرى للمطاحن. يقول النّعمان فِي مُذكّراته (سارعت نحو المطاحن حيثُ وجدت الشّرطة متحفظة على كميات «مهولة» من الأذونات التّي تمَّ اللّحاق بها قبل أنْ يقوم بحرقها أحد العُمَّال من أبناء الجنوب الذّي كُلِّف بحرق الأذونات مستخدماً صفيحة، وذلك فِي مكان الأوساخ خلف المصنع. وباستفساره أوضح أنَّه كُلِّف بحرقها من مدير المطاحن مع صلاة الصّبح قبل وصول العُمَّال). نلاحظ أنَّ النّعمان يتحدّث عن كميات "مهولة" من الأذونات ثُمَّ يحدّثنا عن "صفيحة" استخدمت للحرق. والصّفيحة كما نعلم لا تسع إلّا كمية صغيرة ممَّا يعني أنَّ عملية الحرق لن تتمّ قبل وصول العُمَّال ووقوفهم على جريمة حرق الأذونات وقيامهم بتبليغ الشّرطة. فما الذّي كانت يمنع إدارة المصنع أنْ تنقلها بعيداً عنه أو تحرقها فِي مكان آخر ما دامت بتلك الخطورة. وحَتَّى على افتراض أنَّ الأذونات المستهدف حرقها بكميات "مهولة" فما الذّي لا يحمل على الاعتقاد أنَّها أذونات للكميات المسموح تجنيبها من ضريبة الانتاج حسبما قنع بذلك النّعمان

نفسه، أو ربّما أنَّ تلك الأذونات تخصّ سنوات مالية سابقة، أقفلت حساباتها وتمّت مراجعتها وتراكمت وحان أوان التّخلص منها، أو ربّما تكون نسخاً لمستندات قديمة يحتفظ محاسب المصنع بأصولها. وعلى كُلِّ حال يحدّثنا النّعمان أنّه ترك مسرح الأحداث تحت حراسة الشّرطة وعاد للجهاز ويقول (لما أعلمت الرّقيب العام ونائبه هرولنا ثلاثتنا للمطاحن وهناك التّقينا بالسّيد مدير المطاحن بغرض الاستماع لتفسير الحادثة) وحسب الرّواية سجل المدير اعترافاً كاملاً بتهريب الكميات تفاديا لضريبة الانتاج وفعل ذلك كتابة انصياعاً لطلب نائب الرّقيب العام، وربّما خوفاً ورهبة من ذلك المشهد الدّرامي الذّي حضره الرّقيب العام بنفسه وبرفقة نائبه والنّعمان حسن وقد جاءوا "مهرولين" ليتحقّق عنصر المباغتة.

نعود الآن لرواية الصّحفي طلحة الشّفيع في التّحقيق الذّي نشره كما قلنا بعد أربعة أيَّام فقط من القرار المزلزل بمُصادرة مجموعة شركات عثمان صالح مقارنة بمُذكّرات النّعمان حسن التّي كتبها بعد أكثر من أربعين عاماً. وكان آخر ما وقفنا عنده من تلك الرّواية أنَّ النّعمان حسن خرج فرأى عملية الحرق وفعلاً حمل الأوراق وذهب لمكتب المحاسب منير وقام بمواجهته بالأوراق المحروقة وتلك التّي أنقذت من الحريق، فقال (إنّها أوراق قديمة وأصلها موجود عندي وإذا عايزها شيلها). يمضي التّحقيق الصّحفي من هناك للقول (ولكن رئيس العُمَّال فاجأ الجميع عندما قال لمندوب الرّقابة المخزن مليان ورق معد للحريق وفعلاً تمَّ ملأ ثلاثة جوالات من الأوراق التّي كانت ستعدم، وقاموا بإجراء تفتيش داخل المكاتب لكي يعثروا على مستندات عليها الفائض من الرّدة التّي عندما تأتي من المواسير تتعبأ بماكينات آلية، ولكن بعضها لا يسجّل في السّجل الرّسمي. وكما قلت فإنَّ رئيس العُمَّال تطوّع بكشف مخابئ وأدوات اللّعبة، فأرشد النّعمان حسن إلى المخزن وقام تيم الرّقابة باستجواب المخزنجي إبراهيم خوجلي وقال في حديثه "كُلّ شيءٍ ماشي تمام يا فندم"). ويمضي التّحقيق ليكشف حقيقة لَمْ يوردها النّعمان حسن في مُذكراته وهي كالتّالي (من الأحوال العامَّة والأعاصير التّي هبّت على المطاحن والحالة النّفسيَة للعاملين مع اختلاف هذه الحالة لكُلٍّ من موقفه قرّرت الرّقابة العامَّة أنْ تقفل المكتب وتحمل المفاتيح معها كما أخذت المخزنجي ورئيس الحسابات إلى الرّئاسة وتمَّ استجوابهما بواسطة الرّقيب العام ونائبه ونعمان من السّاعة الثّانية والنّصف ظهراً حَتَّى الحادية عشر مساءً دون أنْ يبوحا بشيء. بل زادا في الإنكار. ونفى رئيس الحسابات عدم تسجيل العائد والمخزنجي قال

كُلّ الكميات تسجّل وتسلّم ولا يخرج شئ بدون إذن الخروج الرّسمي المعمول به في المطاحن).

إذن لقد مارس جهاز الرّقابة سُلطاته بأسلوب فيه في رأينا كثير من التّرهيب والتّخويف والضّغط وفي ظروف صعبة، حيثُ وجد المخزنجي ورئيس الحسابات نفسيهما وجهاً لوجه مع عضو مجلس قيادة الثّورة الرّقيب العام الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر ببزته العسكرية ونائب الرّقيب والنّعمان حسن ومع كُلّ ذلك أنكرا تهمة التّلاعب ودافعا عن الإجراءات المتبعة في المطاحن. ويفاجأنا التّحقيق الصّحفي بأن (الرّقيب العام توصّل بعد فحص البيانات والأوراق إلى أنَّ في الأمر شيء خطير يضر بمصالح الشّعب وكانت "المسئولية الثّورية" تقتضي مضاعفة التّتبع). لَمْ يخطر ببال الرّقيب العام ونائبه والنّعمان حسن يومها الاستعانة بجهة مهنية تفهم في الحسابات ومراجعتها ومضاهاة إحصاءات الانتاج وأذونات الصّرف والنّظم المحاسبية المتبعة في المطاحن وأوجه الضّعف في نظم الرّقابة الدّاخلية المتبعة في المطاحن، بل لَمْ يخطر على بالهم مراجعة مصلحة الضّرائب والاطلاع على السّجل الضّريبي للمطاحن والتّأكّد من حقيقة التّهرّب الضّريبي ومقداره. لَمْ يخطر ببال الرّقيب العام وأعوانه شيئاً من هذا حَتَّى يتحقّق ولو قدر يسير من الموضوعية والمهنية، وتهيأ المسرح تماماً في ضوء ذلك لممارسة "المسئولية الثّورية"!.

فما الذّي أفضت إليه هذه المسئولية الثّورية؟ يمضي التّحقيق للقول (وفي اليوم الثّاني قامت الرّقابة العامَّة بتفتيش مكتب رئيس الحسابات وفي مكتب آخر وجدوا الحلقة المفقودة رزم من الأوراق مربوطة، وبعد فحصها اتضح أنّها تحمل أوراق جوالات الرّدة التّي لَمْ تسجّل في السّجل الرّسمي) وعلى كُلّ حال يسجّل التّحقيق تفاصيل الأخذ والرّد حول الانتاج من الدّقيق والرّدة والتّفاوت في الكميات بين المسجل والأذونات وغير ذلك من التّفاصيل ذات العلاقة. ويمضي التّحقيق إلى ما وصفه "باللّعبة الأكثر تفاهة" فجاء فيه (أنَّ في المطاحن عباءة واحدة "أي ماكينة تعبئة" مخصوصة تعبئ الدّقيق للعائلة – أي عائلة عثمان صالح – وكبار العائلات نسبة النّظافة فيه ٧٥٪، أما الانسان السّوداني فهو يأكل دقيق غير صحي إذ إنّه في أثناء العبّايات شغاله يتدفق دقيق في الأرض تدوسه أقدام العُمّال ويبصقون على الأرض بما فيها التّمباك ثُمّ تجمع هذه البواقي بأوساخها وتغربل ثُمَّ تلقى داخل الطّواحين وتعبأ من جديد لكي تباع للشّعب السّوداني) وسوف نرى أنَّ هذه «اللّعبة الأكثر تفاهة» على حدّ وصف التّحقيق الصّحفي لها، ستكون واحدة من الأسباب والمبرّرات الخطيرة للمُصادرة والتّي لَمْ يغب عن الرّئيس نميري

أنْ يتوقف عندها فِي بيانه لجماهير الأمّة السّودانية حول قرار المُصادرة! وقد تجاوز التّحقيق الصّحفي واقعة المطاحن وذهب لإيراد عدد من مخالفات رئاسة شركة عثمان صالح وأولاده المتمثلة فِي استغلال عُمَّال التّراحيل ببورتسودان، والتّهريب، والتّعامل مع اليهود، ووجود مستندات تثبت ذلك من عام ٣٨ و٤٢ و٥٦ إلى عام ١٩٧٠م، والتّلاعب فِي أسعار الصّادر بالاتّفاق مع الشّركات التّي يملكها اليهود بالخارج، وقيام مجموعة شركات عثمان صالح بشراء عقارات تخصّ أعضاء الجالية اليهودية وتهريب قيمتها للخارج، إلى غير ذلك من المخالفات.

أما النّعمان حسن فيروي فِي مُذكِّراته ذهابه هو والرّقيب العام ونائبة بعد حصولهم على اعتراف المدير العام للمطاحن ومعهم «صفيحة الأذونات المحروقة» فِي نفس اليوم ١٤/ ٥/١٩٧٠م، حيثُ حضروا اجتماعاً لمجلس قيادة الثّورة بالقصر الجمهوري: (لَمْ يكن بيدنا الكثير لنقوله لوجود اعتراف المدير العام الذّي أوضح كُلّ شيء فِي اعترافه، لَمْ يكن هناك فِي هذا الاجتماع من فكّر فِي نوع العقوبة لأنَّ الأمر كُلّه كان مفاجأة لعبت فيه الصّدفة ولَمْ ترفع فيه مذكرة مكتوبة من أي جهة أو يطرح حولها مقترح من أي جهة بنوع الجزاء الذّي يتخذ وكان الأمر مطروحا للتّداول دون أي أجندة أو أي تفكير مسبق). علينا أنْ نفهم بحسب ما يذكره النّعمان، وبعد كُلِّ هذه الملابسات والتّحقيقات فِي مقر المطاحن،وإنْ صدقت رواية التّحقيق الصّحفي عن ذلك الاستجواب الذّي جرى بعد ذلك لتسع ساعات متواصلة فِي رئاسة الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة، وبحضور عضو مجلس قيادة الثّورة الرّقيب العام الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر شخصياً ونائبه والنّعمان نفسه، علينا أنْ نفهم أنَّ كُلَّ هذا كان محض صدفه! وكذلك أنَّ كُلَّ ما حدث من ملابسات وتحقيقات وكشف عن عمليات خطيرة ترقي «للتّخريب الاقتصادي» لَمْ يستوجب كتابة تقرير أو تدوين مذكرة ترفع لمجلس قيادة الثّورة. وعلى كُلِّ حال حَتَّى لو اعتبرنا كُلّ الذّي حدث هو بالصّدفة ولَمْ يرد أصلاً التّفكير فِي المُصادرة، فإنَّ النّعمان حسن يمضي لفصل هو أكثر إثارة ومدعاة للدّهشة فِي فصول هذه التّراجيكوميديا، حيثُ يقول إنَّ حزب الأمّة كان عدواً شرساً لمايو وإنَّ محمد عثمان صالح أحد أعضاء الحزب كان يصرّح ويهدّد ويتوعد مايو بالمواجهة. ويقول إنَّهم اكتشفوا أنْ نميري فهم اعتراف مدير المطاحن كنوع من التّحدي فقال حسب رواية النّعمان، (يعني الجماعة ديل فاكرين إنَّهم أقوى من الثّورة يعني هم يتحدونا ويقولوا لينا حتعملوا لينا شنو. وهنا وسط صمت ودهشة أعضاء مجلس الثّورة وبحضوري ونائب الرّقيب

صاح النّميري وهو في قمّة الانفعال؛ قائلاً: «أقلعوها منهم أقلعوا كُلّ حاجة منهم نشوف هم الأرجل ولا نحن». وكانت اقلعوا أي حاجة منهم هي قرار مُصادرة شركة عثمان صالح حيثُ لَمْ يقف القرار عند المطاحن).

علينا إذن أنْ نقتنع برواية النّعمان حسن برغم كُلّ التّحقيقات والملابسات والاستجوابات وذهابهم مع الرّقيب العام وفي نفس اليوم لاجتماع مجلس قيادة الثّورة، وهو يعترف بأنّه لَمْ يكن ثمة ما يستوجب قرار المُصادرة. ثُمَّ علينا أنْ نقتنع أيضاً أنْ نميري هو الذّي اتّخذ القرار منفرداً نتيجة انفعال ولدوافع لا علاقة لها بكُلِّ الذّي فعله الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة الذّي ألقى بثقله وأشرك عضو مجلس قيادة الثّورة الرّقيب العام نفسه ونائبه في التّحقيقات مع مسئولي مطاحن الدّقيق، وإنَّ قرار المُصادرة جاء كردّ فعل لموقف محمد عثمان صالح السّياسي المؤيد لموقف حزب الأمّة ضدّ مايو و يتحمّل وزره نميري وحده! ولا بُدَّ لنا كذلك أنْ نتوقف كثيراً عند عبارة "حيثُ لَمْ يقف القرار عند المطاحن" والتّي كانت هي محلّ اهتمام الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة وليس بقية شركات مجموعة عثمان صالح، التّي لَمْ تسلم من التّهم الجزافية التّي لا يقوم عليها دليل. وللدّهشة فإنَّ النّعمان حسن قد تمَّ تكليفه بإعداد البيان الخاص بالقرار حيثُ يقول (فعندما صدر قرار مُصادرة شركة عثمان صالح تمَّ تكليفي بالبيان الخاص بالقرار وبالفعل كتبت البيان بنفسي وحمله يومها الرّئيس نميري شخصياً وأذاعه بصوته ليعرف السّودان لحظتها ما عرف بعد ذلك بالمُصادرة) وكما هو معلوم فقد أنكر النّميري بآخرة علمه بتفاصيل المصادرات وأنحى باللّائمة على الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة الذّي قام بحلّه بعد فشل انقلاب ١٩٧١م.

ولن تكتمل هذه التّراجيكوميديا المثيرة إلَّا بإيراد شهادة الرّقيب العام نفسه الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر حول ملابسات مُصادرة مجموعة شركات عثمان صالح. فقد أوضح الرّائد زين العابدين في مُذكّراته أنّه بعد أنْ أعلن رسمياً عن قيام الجهاز بدأوا يتلقون "سيلاً من الشّكاوي" وقد كان السّبب لذلك كما ذكر أنَّ الرّئيس نميري كان يحث الجماهير في لقاءاته الشّعبية وخطبه برفع المظالم للجهاز المركزي للرّقابة الإدارية. ثُمَّ يقول فيما يتصل بمُصادرة مجموعة شركات عثمان صالح:

(ذات يوم وردت إلينا شكوى حول مطاحن عثمان صالح للدّقيق بالخرطوم بحري، تفيد بأنَّ هناك ممارسات غير مشروعة تمارس في مجال بيع الرّدة «بوجه خاص» والمتاجرة بها في السّوق

السّوداء. كانت الشّكوى عادية تمَّ تحويلها للأخ النّعمان حسن أحمد خوجلي للتّحقيق فيها بحُكم معرفته بالسّوق والمعاملات التّجارية. كوّن النّعمان فريقاً للتّحقيق – وقد سبق أنْ علمنا أنَّه لَمْ يكن هنالك فريق للتّحقيق وأنَّ النّعمان أصطحب معه سائقاً – وباشر زيارة المصنع والاطلاع على المستندات. واكتشف وجود مخالفات وتهرب واسع من الضّرائب تمارسه إدارة المصنع أثارت هذه المعلومات مجلس الثّورة. وذهب بعض الأعضاء إلى أنَّه بصرف النّظر عن حجم المخالفات فإنَّها ترقى للتّخريب الاقتصادي وأنَّ شركات أُخرى قد تكون ضالعة هي الأخرى في مثل هذه الممارسات. استدعى المجلس السّيد عبد الكريم ميرغني، وكان وزيرا للتّخطيط وتربطه بأسرة عثمان صالح صِلة قربى وثيقة وطرحنا عليه المعلومات التّي توافرت. وتأثر الرّجل كثيراً وقال إنَّ ما تمَّ اكتشافه يمثل بالفعل أخطاء فادحة. ذهبت – أنا شخصياً – مع عبد الكريم ميرغني إلى إدارة المصنع وقابلنا توفيق عثمان صالح المدير العام الذّي قال إنَّه لَمْ يكن ملماً بتفاصيل كُلّ ما يدور. تبع نشر موضوع المطاحن في الصّحف ورود المزيد من الشّكاوي حول ممارسات الشّركات الأخرى غير أنَّه وحَتَّى ذلك الحِين لَمْ يكن وارداً أمر المُصادرة أو التّأميم وأقصى ما كنّا نفكر فيه تقديم المخالفين لمحاكمات) الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر – (مايو: سنوات الخصب والجفاف) – صفحة ١٠٢. ونلاحظ من هذه الشّهادة أنَّها تدور حول إنتاج الرّدة وبيعها وليس الدّقيق! ومهما يكن من أمر فإنَّ تصنيع الرّدة والاتجار فيها ليس نشاطاً اقتصادياً استراتيجياً يستلزم كُلّ تلك الدّراما والضّجة، كما أنَّ التّهرب الضّريبي من مصنع واحد ولمنتج أو منتجين ومهما كان حجمه لا يمكن أنْ يكون "تخريباً اقتصادياً"، فالتّهرّب الضّريبي له معالجات في القانون. فكيف ترقي عملية «تهرّب من دفع ضريبة الانتاج» على منتج واحد هو الرّدة في نظر بعض أعضاء مجلس قيادة الثّورة، ومهما كان حجم هذه المخالفة أو مبلغ التّهرّب الضّريبي إلى التّخريب الاقتصادي ؟! ثُمَّ ماذا عن رأي الأعضاء الآخرين ومنهم بابكر النّور عضو مجلس قيادة الثّورة الذّي علا صوته معترضاً كما سترد الإشارة لاحقاً؟

لقد جاء القرار المزلزل العاصف بمُصادرة مجموعة شركات عثمان صالح وأولاده في البيان الذّي أذاعه النّميري يوم ١٩٧٠/٥/١٤م مباشرة وبعد ساعات قليلة من اجتماع مجلس قيادة الثّورة بالرّقيب العام ونائبه والنّعمان حسن كما تقدّم. سرد فيه الحيثيات التّي وبلا شكّ كانت تعتمد كُلّها على البيانات التّي حصل عليها الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة عن المطاحن ولكنها

في ذات الوقت وبلا أدنى شكّ، اعتمدت على الهواجس والاتهامات وربّما التّلفيقات عن الشّركات الأخرى في المجموعة والتّي شملها قرار المُصادرة. فإذا كانت مخالفات المطاحن نفسها والتّي كانت محور اهتمام تحقيقات الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة لَمْ تتمخض عن تقرير أو مذكرة ضافية لمجلس قيادة الثّورة ليتخذ قرار المُصادرة على أساسها، فكيف تسنى الحصول على معلومات مؤكّدة عن المخالفات والتّهم الغليظة التّي وجهها رئيس مجلس قيادة الثّورة لشركات المجموعة مبرّراً بها قرار المُصادرة؟ وعلى كُلِّ حال بدأ نميري بيانه للشّعب بالحديث عن ثورة مايو والتزامها جانب الشّعب وتكريمها للرّأسمالية الوطنية الغير مرتبطة بالاستعمار. ثُمَّ مضى للقول (وحديث الثّورة معكم اليوم يا فصائل الثّورة و يا مواطني الأعزاء ألم ممض سببته حقائق قاسية تكشفت لنا عن مؤسَّسة من مؤسَّساتنا الوطنية التّي أبت إلَّا أنْ تغدر بكم بطعن الثّورة من الخلف وهي في دأبها المستمر لتبني ما هدمته العهود البائدة ربيبات الرّجعية والاستعمار. هذه المؤسَّسة أيها المواطنون هي مؤسَّسة عثمان صالح وأولاده ومجموعة شركات عثمان صالح وأولاده. لقد كتب الكثيرون للثّورة عنها.. كتبوا عن خياناتها وغدرها .. ولكننا بتسامح الثّورة قرّرنا أنْ نمد لها يد التّسامح علها ترعوى ولعلّها تراجع نفسها فتنخرط في مسيرة الشّعب الكبرى .. ولكنها كسيدتها الرّجعية المحلّية التّي احتمت بالجزيرة أبا ظنّت أنْ تسامح الثّورة غفلة، فاستمرأت الخيانة وراحت تزيد تلطيخ قدميها طيناً وقذراً). هذه صياغة النّعمان حسن الذّي اعترف بإعداده لهذا البيان وفيه يكشف لنا نميري معلومة مذهلة وهي أنَّ "كثيرين" كتبوا عن خيانات مجموعة شركات عثمان صالح، وليس المواطن الصّالح "ن" الذّي أبلغ عن مخالفات المطاحن، وأقام الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة ولَمْ يقعده، إلى أنْ جاء الرّقيب العام ونائبه والنّعمان حسن لاجتماع مجلس قيادة الثّورة وبحوزتهم المعلومات التّي تجمّعت لهم نتيجة التّحقيقات مع موظفي المطاحن و«صفيحة» السّندات المحروقة!

مهما يكن من أمر فقد مضى نميري في بيانه للشّعب يعدد الخطايا و"الخيانات القديمة التّي مارستها ضدّ الوطن" مجموعة شركات عثمان صالح، على حدّ تعبير البيان، واختار أنْ يبدأ بأكبر الخطايا التّي يستبشعها الشّعب السّوداني وهي العمالة لليهود "أعداء العرب أعداء المسلمين أعداء البشرية" كما وصفهم وتهريب الأموال لهم! وراح يعدد أسماء أولئك الذّين تمَّ التّهريب لهم، حبيب كوهين وجاك كوهين والبرت ونسيم قاوون. كما عدّد أسماء الذّين

اشترت شركة عثمان صالح منهم عقاراتهم وقامت بتحويل قيمتها البالغة (٩٢,٩٨٦) جنيهاً لهم، فشملت القائمة ألدو سلام وأميليا حنا كوهين وجوزيف وسلمون سولام وسيلين زكاي وبيرتا شوبال وكليمون ميرمون وكُلّهم من أعضاء الجالية اليهودية الّذين عاشوا في السّودان وكانت لهم أعمالهم ونشاطاتهم الاقتصادية وممتلكاتهم. وشملت قائمة الخيانة تمويل الرّجعية المحلّية، والتّلاعب بأسعار الصّادرات، والوقوف في عداد الخونة ضدّ قيام هيئة تركيز أسعار بيع الصّمغ محلّياً وعالمياً في عام ١٩٦٢م، والتّهرُّب من الضّريبة برفع تكلفة الانتاج لتقليل الأرباح التّي تحتسب علها الضّريبة والزّيادة الوهمية في المصروفات.

ثُمَّ يأتي النّميري من بعد ذلك للخطيئة التّي شغلت الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة وهي قضية المطاحن فيقول في بيانه (لقد فات على مجموعة شركات عثمان صالح وقد مدّت الثّورة لها حبل الصّبر الذّي أبت إلّا أنْ تحوله إلى حبل مشنقة تخنق نفسها به، أنَّ الثّورة قد خلقت الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة أداة لحماية مصالح الشّعب، وعيناً ساهرة تحمي ظهر الجماهير العريضة، مصدر قوتها وحياتها، حَتَّى تمكّن الجهاز في أيَّام ثلاثة أنْ يضع يده على وثائق كافية عرتها وكشفت أساليب خيانتها الاقتصادية في مطاحن الدّقيق) ثُمَّ عدد البيان ما توصّل إليه التّحقيق مع المسئولين في المطاحن والذّي تعرّضنا لحيثياته بشيء من التّفصيل فيما تقدّم، وكيف أنَّ المطاحن تتلاعب في الكميات المنتجة وتحتفظ بسجلين أحدهما رسمي يقدّم للدّولة والآخر خفي لحساباتهم الخاصَّة. ولَمْ ينس نميري أنْ يذكر التّلاعب في نوعية الدّقيق المنتج بدرجة عالية من الجودة يخصون به "كروشهم" على حدّ قوله، والآخر المشوب بكناسة الدّقيق والأوساخ الذّي يباع للمواطنين ويعرّض حياتهم للخطر وهي إحدى الحقائق المدهشة التّي توصّل لها الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة! وعلينا هنا أنْ نصدق هذه «الحقيقة المذهلة» التّي أبى نميري إلَّا أنْ يذكرها وهي بالتّأكيد من بعض ما أبلغه به الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة، علينا أنْ نصدق أنَّ صنع وبيع الدّقيق الملوث بالشّوائب والأوساخ للمواطنين كان فعلاً مقصوداً ومستمرّاً وربّما هدفاً استراتيجياً للمطاحن وبالتّالي لمجموعة شركات عثمان صالح! وأي إنسان هذا الذّي يمكن أنْ يصدق مثل هذه الفرية التّي لا تنطلي إلّا على معتوه فاقد العقل؟

وانتهى نميري إلى أنَّ الرّأسمالية الوطنية فصيل من فصائل الثّورة ولكن ما حدث من مجموعة شركات عثمان صالح لا يمت إلى الرّأسمالية الوطنية بصِلة. وختم بيانه بالقول (والثّورة إذ

تكفل لكُلِّ مؤسَّسات القطاع الخاص ما يدعمها ويطورها بما يتلاءم ومصالحها ومصالح البلاد فإنَّها لا تتهاون فِي ردع كُلّ من يتلاعب بمقدرات هذا الشّعب الأبي).وهكذا صدرت قرارات مُصادرة مجموعة شركات عثمان صالح فِي موجة أولى عاتية من موجات قرارات المُصادرة التّي زلزلت الاقتصاد السّوداني. وبرغم تعهد نميري بأنْ تكفل الثّورة لكُلِّ مؤسَّسات القطاع الخاص ما يدعمها ويطورها كما جاء فِي آخر عبارات بيانه، إلَّا أنَّ ذلك التّعهد لَمْ يعصمها كُلّها من أنْ تتهاوى واحدة تلو الأخرى فِي موجتيْن تاليتيْن من موجات قرارات المُصادرة المزلزلة كما سنبين فيما يلي.

الغريب أنَّ النّعمان حسن بعد كُلِّ الذّي حدث من قبل الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة على نحو ما فصّلناه، وما جاء ذكره فِي البيان الذّي أعدّه هو بنفسه للرّئيس نميري من حيثيات اشتملت على عمالة مجموعة شركات عثمان صالح لليهود وتهريبهم للأموال وتمويلهم للرّجعية المحلّية ... إلخ، يقول (لقد تمَّ إعلان مُصادرة عثمان صالح بصورة مفاجئة كما أوضحت، ولكن لأنَّ هذه المُصادرة حملتها الصّدفة وانفعال نميري لَمْ يكن هناك من حسب ما بعدها ولَمْ يكن المسرح مُعداً ليحدّد مستقبل الشّركة التّي صودرت، بل لَمْ يفكر أحد فِي الأمر رغم أهمّية القرار وخطورته. وبقي السّؤال حائراً، ثُمَّ ماذا بعد فلا الحكومة أو الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة كان مُعداً لهذا الموقف)! النّعمان حسن – مايو: الشّاهد والضّحية. ولا يذكر لنا النّعمان حسن إنْ كان هذا الهاجس قد دار بخلدهم هو والرّقيب العام ونائبه وهم في حضرة أعضاء مجلس قيادة الثّورة ليطلعوهم على "الخطيئة الكبرى" لمطاحن الدّقيق أو أنَّهم حاولوا مُجرّد محاولة ليجادلوا النّميري ويثنوه عن قراره المزلزل، أو على الأقلّ لتأجيل القرار وإخضاع الأمر لمزيد من البحث. لا سيما وهو الذّي كتب ما يمكن أنْ يفهم منه إستعداد الجهاز وقدرته على الرّقابة وحماية مصالح الشّعب فِي بيان المُصادرة الذّي كُلِّف بإعداده وأذاعه نميري على الملأ، إذ جاء فِي البيان "إن الثّورة قد خلقت الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة أداة لحماية مصالح الشّعب، وعيناً ساهرة تحمي ظهر الجماهير العريضة". فكيف يمكن أنْ يستقيم هذا مع حديثه بعد أكثر من أربعين عاماً عن أنَّه لا الحكومة ولا الجهاز كان مُعداً ومُهيئاً لمواجهة هذا الموقف! وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ النّعمان حسن كُلِّف بإدارة مؤسَّسة أكتومايو التّجارية (أي شركة عثمان صالح المُصادرة) تحت إشراف الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة، كما سيُكلَّف لاحقاً زملاؤه من وزارة التّجارة

لإدارة بعض المؤسَّسات المُصادرة لا سيما التّي كانت تعمل في مجال تجارة الحبوب الزّيتية.

الموجة الثّانية لزلزال المُصادرة:

بعد القرار المزلزل بتأميم مجموعة شركات عثمان صالح التّي تعمل بشكل رئيس في تجارة الحبوب الزّيتية إلى جانب نشاطاتها الأخرى، كان واضحا أنَّ الدّولة لن تستطيع أنْ تسيطر على تجارة الصّادر من هذه الحبوب التّي تعتبر آنذاك المصدر الثّاني بعد القطن للعملات الأجنبية، ما دام هناك شركات منافسة لها خبرات وتجارب كبيرة في سوق الصّادر. وكانت كُلّ الشّركات العاملة في هذا المجال مملوكة لأجانب مثل سركيس أزمرليان وتشاكيروغلو والشّركة الإفريقية وغيرها ويملكها أجانب مثل أزمرليان و بلي كربانيوتي وتاكي وبيطار وغيرهم. ولهذا اشتملت الموجه الثّانية من زلزال قرارات المُصادرة والتّي أعلنها نميري في الأسبوع الأوّل من يونيو ١٩٧٠م عدداً من هذه الشّركات التّي تعمل في مجال صادرات الحبوب الزّيتية، إضافة لمؤسَّسات أُخرى تعمل في مجالات متنوّعة مثل أعمال قهواتي ومعلوف وعزيز كفوري وغيرهم. وقد أورد بيان الرّقيب العام حول الاستيلاء على هذه المؤسَّسات المنشور بصحيفة الرّأي العام العدد ٨٧٨٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٧٠م قائمة بهذه المؤسَّسات والأسماء الجديدة التّي سُمِّيت بها والمدراء الذّين كُلِّفوا بإدارتها وذلك على النّحو التّالي:

١. شركة بورتلاند للإسمنت – سُمِّيت مؤسَّسة ماسبيو للإسمنت، وكُلِّف بإدارتها العقيد بالمعاش محي الدّين موسى
٢. بيطار وشركاه – سُمِّيت مؤسَّسة يوليو التّجارية، وكُلِّف بإدارتها كُلٌّ من محمد محجوب عثمان ومحمد أحمد حمد و العقيد بالمعاش شريف مزمل علي دينار والسّيد بشير إدريس.
٣. حافظ السّيد البربري ويشمل أيضاً محمد السّيد البربري – سُمِّيت مؤسَّسة سبتمبر التّجارية وكُلِّف بإدارتها العميد بالمعاش يوسف الجاك والسّيد طه عباس.
٤. مجموعة ليكوس – سُمِّيت مؤسَّسة سينمايو وكُلِّف بإدارتها حسن علي عبد الله وبابكر كرار والعقيد بالمعاش يوسف صلاح الدّين.
٥. شركة تروكو – سُمِّيت مؤسَّسة فلسطين التّجارية وكُلِّف بإدارتها العقيد بالمعاش عبد الرّحمن فرح وعمر عبد الكافي وسيد محمد فؤاد.
٦. الشّركة الإفريقية – سُمِّيت المؤسَّسة الإفريقية للصّناعة والتّجارة وكُلِّف بإدارتها محمد

المأمون الرّيح ومحمد حسنين ومحمد أحمد توفيق هيبة وجمال عبد الحميد وحبيب القاضي.

٧. شركة السّجائر الوطنية ومصنع حجار للسجائر - سُمِّيت مؤسَّسة التّبغ السّودانية وكُلِّف بإدارتها العقيد بالمعاش حسن محمد علي وشبلي محمد سعيد.

٨. تشاكيروغلو – سُمِّيت مؤسَّسة أكتوبر الوطنية وكُلِّف بإدارتها عبد العزيز حسن وعبد الله محمد عبد الله و أحمد مكي إسماعيل.

٩. سركيس أزمرليان – سُمِّيت مؤسَّسة الشّهداء التّجارية وكُلِّف بإدارتها الطّيب ربيع وعبد الفتاح إبراهيم وعطا المنان حمزة وبابكر محمد عثمان.

١٠. شركة كونتميخالوس – سُمِّيت مؤسَّسة الزّهد التّجارية وكُلِّف بإدارتها العميد بالمعاش عمر الشّفيع ومالك عبد الماجد ومحجوب عبد الملك.

وتمَّ الإبقاء على بعض أسماء المؤسَّسات المُصادرة الأخرى فِي هذه القائمة كما هي وكُلِّف بعض الأشخاص بإدارتها كالتّالي:

- جوزيف قهواتي: وكُلِّف بها العميد بالمعاش إبراهيم أحمد عمر،
- الصّادق أبوعاقلة: وكُلِّف بها كُلٌّ من العميد بالمعاش أحمد المرتضى فضل المولى وعلي كرار.
- عزيز كفوري: وكُلِّف بها المقدّم معاش محمد محجوب عوض الله
- أولاد مراد: وكُلِّف بها عباس أحمد إمام.

كما يبدو من بيان الرّقيب العام فإنَّ جميع هذه المصادرات قد حظيت بموافقة ومباركة الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة. فقد احتفى الرّقيب العام فِي مقدّمة بيانه المشار إليه أعلاه وأشاد بقرارات المُصادرة لهذه المجموعة، وأبدي استعداده لقبول تكليفه بإدارتها حين قال (لقد أوكل إليّ الرّئيس القائد ومجلس قيادة الثّورة كرقيب عام للجهاز المركزي للرّقابة العامَّة وهذا حقّ، شرف إدارة هذه المؤسَّسات المُصادرة وإنَّ ذلك الجهاز على أتم استعداد لممارسة كُلّ المسئوليات مهما عظمت ضخامتها ملئ بثقة الشّعب فيه وملئ بالإيمان والإخلاص الثّوريين).

الموجة الثّالثة لزلزال المُصادرة:

فِي يوم الأحد ١٤/٦/١٩٧٠م ضربت الموجة الثّالثة من زلزال قرارات المُصادرة عدداً من الشّركات

والبيوتات التّجارية وممتلكات الأفراد. ففي ذلك اليوم أذاع نميري بياناً تضمّن مجموعتيْن كما نشرته الصّحف ومنها مجلة الإذاعة والتّلفزيون والمسرح في عددها بتاريخ ١٨/٦/ ١٩٧٠م. الأولى تشمل عشرة شركات تمَّ تأميمها سنعرض لها في الفصل الخاص بزلزال التّأميم. أما القائمة الثّانية فتشمل عدداً من الشّركات التّي تمّت مصادرتها. وقدّم نميري في بيانه كتمهيد لإعلان أسماء الشّركات المُصادرة بقوله إنَّ قرارات مجلس قيادة الثّورة ويقصد بها قرارات التّأميم والمُصادرة التّي صدرت حَتَّى ذلك التّاريخ، يقول إنَّها (هزّت ضمير نفر من أبناء هذا البلد هزّاً زاد إيماننا بأصالة هذا الشّعب ورفضه لكُلِّ كريه محتقر وأكّد لكُلِّ متشكك أنَّ الثّورة بعد عام واحد من عمرها قد أوجدت مفهوماً جديداً للأمانة لدى المواطنين يتسم بالثّورية.....ثُمَّ يقول: حمل إلينا مواطنون شرفاء يعملون في مؤسَّسات مختلفة دافعهم حبّهم للوطن وثائق ومستندات كشفت ما يشيب له رأس الوليد ولولا هذه الإشراقات المضيئة ولولا أصداء هتافاتكم منذ الخامس والعشرين من مايو من العام الماضي لتملّكنا أيها الإخوة اليأس القاتل من هول تفاصيل ما وقفنا عليه). فهل أولئك المواطنون الذّين حملوا الوثائق والمستندات وكشفت للرّئيس «ما يشيب له رأس الوليد» حملوها له رأسا أم أنّهم سلّموها للجهة المنوط بها الرّقابة وهي الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة. هنا نجد النّعمان حسن يخبرنا بما يشيب من هوله الولدان! إذ يقول في الحلقة الرّابعة من مقالاته «الشّاهد والضّحية» عن قائمة المُصادرة الثّالثة والتّي نحن بصددها (أما قائمة المُصادرة الثّالثة والتّي ووجهت باستنكار مبرّر لكونها ضمّت أفراد ومطاعم فهذه حقيقة، وإذا كان النّميري أشار لها في كتابه أنَّها ضمّت أفراد وجهات لَمْ يكن يعلم بها فالحقيقة أنّه أيضاً بطل هذه القائمة. فالذّي حدث أنَّه بعد مُصادرة القائمة الثّانية تسابقت النّقابات على تقديم شكاوى ضدّ مؤسَّساتهم للنّميري الذّي توجوه قائداً لثورة الطّبقة العاملة كما حسب النّميري نفسه يومها. فكان أنْ طلب النّميري عقد اجتماع سماه اجتماع القائمة الأخيرة لقفل هذا الملف. وفي هذا الاجتماع طلب النّميري كُلّ الشّكاوى الموجودة طرف الجهاز ولكني أوضحت له أنَّ هذه الشّكاوي لَمْ تخضع لأي تحقيقات للتّأكّد من صحّة المخالفات المنسوبة لأصحابها، ولكنه رفض بقُوَّة وإصرار رأي زملائه من المجلس الذّين كانوا حضورا في الاجتماع ولَمْ يكن بينهم أعضاء المجلس الشّيوعيين وأصرّ على إعلان مُصادرة القائمة وقفل الملف). ولو أننا صدقنا هذه الرّواية وأنَّ الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة برئ من هذه القائمة الضّخمة من المصادرات، فعلى من اعتمد نميري وهو يسوق الأدلة والقرائن كمبرّرات للمُصادرة قرين اسم كُلّ شركة ومنشأة

تمّت مصادرتها كما أوضحه بيانه المفصّل الذّي أذاعه على الشّعب السّوداني. على أنّ النّعمان ختم هذا الحديث بشهادة تبرئ ساحة الحزب الشّيوعي السّوداني بقيادة عبد الخالق محجوب إذ يقول (وهكذا أعلن النّميري القائمة الثّالثة التّي أثارت اللّغط بقرار منفرد منه وأصرّ عليها قبل التّحقيق فيها وقرّر قفل ملف المصادرات. ولكنه لما تبدّلت مواقفه وخلع اللّباس الأحمر قائدا للطّبقة العاملة التّي ظلّ يفاخر بها ويعاير بها عبد الخالق وارتدي عباءة اليمين عاد وأنكر مسئوليته الشّخصية عن المُصادرة ونسبها للحزب الشّيوعي الذّي كان قائده الشّهيد عبد الخالق ضدّها علانية). النّعمان حسن- مايو: الشّاهد والضّحية.

لنمضي الآن مع نميري في بيانه لنصل لقوله (وكنساً لأوساخ ما زالت تعلق بحياتنا الاقتصادية، وتنقية لها وحرصاً على خلق المناخ الملائم لتطوّر اقتصادنا فقد قرّر مجلس قيادة الثّورة مُصادرة المؤسَّسات الآتية). تشبيه مؤسَّسات اقتصادية وطنية وأجنبية بـ "الأوساخ" وقد ظلّت، برغم أي تجاوزات أو مخالفات، تعمل وتمارس نشاطاتها الاقتصادية بالبلاد على مدى سنوات طويلة وتستوعب مئات العاملين من السّودانيين، يعكس تلك الرّوح العدائية التّي ابتدرت بها سُلطة مايو معالجاتها لقضايا الاقتصاد. وعلى كُلِّ حال فقد أعلن الرّئيس نميري مُصادرة ثلاث عشرة مؤسَّسة وأورد قرين كُلّ منها ملخصاً للأسباب التّي أملت قرار المُصادرة وهي كالتّالي:

١. شركة لاركو لصناعة أحذية البلاستيك وممتلكات مستر ليون كابديان وجارو كريكوريان وأفو كريكويات: وجريرة هذه المؤسَّسة أنّ أصحابها هجروا البلاد وسلّموا شركة كريكاب للحلوى وشركة مخازن أدوية الخرطوم لأرتين سركيز تشركيان ليقوم بالتّصفية وتهريب الأموال للخارج. ولكنه استولى على أعمالهم واشترى مصنع لاركو من أصحابه اللّبنانيين ثُمَّ هرب وترك أعماله في حالة انهيار.

٢. الشّركة الأهلية لصناعة المنسوجات وحلاق إخوان: أثبتت الوثائق تهريبهم للأموال والتّلاعب في الفواتير والتّهرّب من الضّرائب، الرّبح الفاحش نتيجة احتكارهم بعض أنواع «الفنائل» والتّزوير في رخص الاستيراد.

٣. شركة برسميان وشركة الهندسة الأهلية: الشّركتان كونتا رأسمالهما من علاقات مريبة مع بعض المستعمرين، استغلال المال الحرام والعلاقات المشبوهة مع الشّخصيات الحاكمة الفاسدة. ممارسة التّهريب وبيع الورق في السّوق السّوداء بسبب احتكاره واستمرار

برسميان في علاقاته مع شخصيات العهد البائد.

٤. فرانكو بنتو: قال نميري إنَّه ليس بحاجة إلى شرح وقائع مصادرتها ويكفي أنَّها كانت من أوكار الصّهيونية وهرّبت أموال المساهمين للخارج.

٥. فيليب حجار: أثبتت الوثائق أنَّه من أشهر المهرّبين، يمارس التّلاعب بالأسعار، قبض في مخالفات ولكنه أفلت بسبب علاقاته مع شخصيات سياسية.

٦. شركة خدمات البص السّريع: درجت الشّركة على عدم ارسال الشّهادات الجمركية لبنك السّودان بالبضائع التّي تتسلمها، مارست التّهريب والتّهرب الضّريبي، تمارس نشاطها من أوائل السّتينات وما زال العاملون بها يعملون باليومية تهرّباً منها من تحمّل الالتزامات نحو العاملين بها.

٧. شركة التّركتورات السّودانية (تصادر ويؤمم الجزء الأجنبي من رأسمالها): هي المورد الرّئيس للآلات الزّراعية للدّولة ومع ذلك تبيع لها بزيادة تقارب ١٠٪، تمارس التّهريب، تتلاعب في العمولات وأسعار الاستيراد، تمارس عمليات التّعطيل في التّوريد، تبيع منتجات بها قطع ناقصة.

٨. ممتلكات أميل قرنفلي: استغل وضعه وعلاقاته مع الدّوائر الرّجعية، استغل عمله بالمحاماة ليدخل تجارة العقارات، نشط في دنيا التّهريب ويعتبر فندق الواحة الذّي يملكه من الأوكار للتّهريب.

٩. شركة الثّقة التّجارية وشركة التّبريد: تقوم باستيراد الثّلاجات والماكينات في شكل قطع غيار تهرّباً من الضّريبة الجمركية، تتلاعب في الاسعار وأسعار اللّساتك القديمة وعربات المرسيدس، عن طريق نفوذها ببعض المسئولين استطاعت استيراد سيارات مستعملة.

١٠. مخازن أدوية وليم فريوه: تمارس التّهريب وتستلم عمولات لا تستحقّها، تتلاعب بالأسعار وتبيع الأدوية بأسعار عالية.

١١. شركة شبيكة إخوان: من الشّركات السّودانية مظهراً وتمارس عمليات مخربة للاقتصاد، هي واجهة لشركة أجنبية باسم استيرلنج، حسابات أصحابها في بنوك خارجية ويمارسون التّهريب تقوم بالتّلاعب في الأسعار والتّزوير. ومن الغريب حقّاً أنْ يتوقف الرّئيس نميري وهو يعلن على الأمّة تلك القرارات فيذكر إنَّ من بين أسباب مُصادرة شركة شبيكة إخوان "رحلات أصحابها إلى أوربا" ويقول إنَّ (نوادرها من الأخبار المشاعة والمعروفة في كُلِّ

بيوت العاصمة المثلثة)! ما علاقة هذا بمبرّرات مُصادرة منشأة تمارس نشاطاً اقتصادياً وعمليات فيها تخريب للاقتصاد، بحسب زعم سُلطة مايو، التّي أقدمت على مصادرتها؟!

١٢. شركة التّقطير الوطنية (الشّري): أغلب أصحابها يونانيين غير مقيمين بالسّودان وهرّبت أموالهم، تنقلّت ملكيتها بين الأجانب، تتهرّب من الضّرائب، مرتبات العُمَّال من السّودانيين متدنية بينما مرتبات أصحاب الشّركة عالية، التّلاعب في نسبة الكحول، تسرّب كميات من براميل الشّري.

١٣. إبراهيم إسماعيل زهران: المالك سعودي يملك جواز سوداني أيضاً للاستفادة منه في التّلاعب والتّهرّب الضّريبي، يمارس التّهريب، تسبّب في عدم تدفق أموال السّودانيين العاملين بالخارج بالعملات الصّعبة نتيجة التّلاعب، له تحرّكات مشبوهة يقوم بها جعلته يغتني الشّقق الفاخرة في لندن وبيروت.

هذا ما كان من أمر مُصادرة الشّركات في تلك الموجة الثّالثة. إلَّا أنَّ الذّي يدهش أنَّ رئيس مجلس ثورة مايو مضى في بيانه ليعلن عن القرار الكارثة والذّي ثار حول مبرّراته جدل كثيف حينما هدأت العاصفة، وبدأ صوت العقل يعود شيئاً ما لنظام مايو. مضي النّميري ليعلن قرارت مُصادرة قائمة من الأفراد والمنشآت الصّغيرة قائلاً: (شمل قرار مجلس قيادة الثّورة بالمُصادرة ممتلكات الأشخاص الآتية أسماؤهم بعد أنْ ثبت ما يقومون به من تهريب وتلاعب وكثيرون منهم قد تمكّنوا من بيع معظم ممتلكاتهم لمعرفتهم بنتيجة ما كانوا يقومون به من فساد اقتصادي). واشتملت قائمة الأفراد الذّين صودرت ممتلكاتهم:

١. أولاد أرفنت مركوسيان.
٢. بنيوتي صاحب مطعمي كوبا كوبانا والاستقلال.
٣. إدوارد بنو صاحب شركة زيت الولد.
٤. باسيلي بشاره.
٥. رامجي سامجي وشركة شيكان للأقمشة.
٦. دويليجي سامجي ومتلال سامجي وكُلّ آل سامجي.
٧. جان الياس توتونجي وأولاده.
٨. بهر شاندر تاجر ببورتسودان وشوتلال شوبا نمشاند.

٩. بابادلس وأولاده.

١٠. ورثة بابادام.

ثُمَّ جاء نميري من بعد ذلك لقرار مختلف في طبيعته عن قرارات المُصادرة، فقد أشار لتلاعب البنوك الأجنبية التّي جرى تأميمها في ٢٥ مايو ١٩٧٠م ومساعدتها في تهريب الأموال، وشرح كيف أنَّها تمكّنت من ذلك حين تلى الحيثيات في بيانه بقوله (خلف هذه المؤسَّسات كانت تقف أيضاً شركة رسل للمراجعة والتّي لَمْ تكتف بتقنين التّلاعب في الحسابات والتّهرّب عن الضّريبة بل نصبت من نفسها مستشاراً لها ليتعلموا فنّ التّحايل والتّلاعب بالحسابات. وتطهيراً لهذا الميدان الحيوي فقد قرّر مجلس قيادة الثّورة طردها من البلاد وسحب رخصة مزاولة هذه المهنة الحيوية منها جزاءً لها. كما قرّر مجلس قيادة الثّورة وقف المراجعة على مؤسَّسات المراجعة السّودانية الشّريفة التّي تؤمن بقدسية المهنة ودورها في تطوير الاقتصاد السّوداني).

هذه إذن كانت بعض تفاصيل زلزال قرارات التّأميم والمُصادرة والتّي لا بُدَّ أنَّ كثيراً منها يقبع في الأضابير إنْ كانت وثائق الجهاز المركزي للرّقابة ما زالت محفوظة في مكان ما. وإنْ كنّا نعتقد أَنَّ كثيراً من قرارات المُصادرة قد اعتمدت على شكاوى "كيدية" في غالبها تحرّك بها أفراد أو نقابات في ظروف شحنتها مايو بشحنة كبيرة من "الانفعال الثّوري" إنْ صحَّ التّعبير وأجّجت بها روح التّشفي والانتقام من قبل بعض ممَن قد تكون لديهم خلافات أو مصالح شخصية.

اختيار مدراء الشّركات المُصادرة والتّكليفات الإدارية:

بعد ذلك تولى الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة اختيار الأشخاص الذّين كُلِّفوا بإدارة هذه الشّركات والمنشآت المُصادرة. ففي بيان تلاه الرّقيب العام بعد ساعات قلائل من قرارات التّأميم التّي أعلنها نميري يوم ١٩٧٠/٦/١٤م كما تقدّم، خاطب الرّقيب العام الشّعب السّوداني ببيان أعلن فيه أسماء المكلَّفين بإدارتها قائلاً: (حَتَّى يتسنى للجهاز والذّي تصدّى رغم عمره القصير لتحدِّيات أنتم على علم بأبعادها .. أقول ليتسنى للجهاز تسيير هذه المؤسَّسات على خير الوجوه تقرّر تعيين السّادة الآتية أسماؤهم لإدارة المؤسَّسات المُصادرة تحت إشراف الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة) ثُمَّ تلى أسماء الشّركات المُصادرة والمكلَّفين بإدارتها على النّحو التّالي:

١. الشّركة الأهلية لصناعة المنسوجات وشركة حلاج أخوان تدمجان في شركة واحدة، تحت اسم الشّركة الوطنية لصناعة وتوزيع المنسوجات ويديرها السّادة:

- حسن بشير أحمد صالح
- إبراهيم سعد شوربجي

٢. شركة برسميان وشركة الهندسة الأهلية، تدمجان تحت اسم مؤسَّسة سوباط التّجارية الهندسية ويديرها السّادة:

- آدم أبو سنينة
- بابكر أحمد عبد الله
- عثمان مصطفي محمد خير

٣. شركة التّقطير الوطنية، تحتفظ بنفس الاسم ويديرها السّادة:

- عبد القادر منصور عبد القادر
- مصطفى حسن

٤. شركة إبراهيم إسماعيل زهران وتُسمَّى مؤسَّسة سنكات للسياحة ويديرها السّادة:

- عقيد معتصم عبد الرّحمن المقبول
- مقدّم محمد علي مقبل
- الفاتح العالم
- عبد المنعم عبد اللّطيف

٥. شركة لاركو لصناعة الأحذية وتُسمَّى شركة الرّجاف لصناعة الأحذية ويديرها السّادة:

- بخيت مكي أحمد
- أحمد فضل حاكم
- عقيد بشير حسن بشير

٦. خدمات البص السّريع وتضاف إليها أعمال باسيلي بشارة وتُسمَّى مؤسَّسة النّقل الوطنية ويديرها السّادة:

- عبد الماجد عوض الكريم
- عوض عثمان

٧. شركة التّراكترات السّودانية ويديرها السّادة:

- أحمد محمد عبد الله

- بشير عبد الرّحمن
- صالح محجوب

٨. ممتلكات أميل قرنفلي مع تغيير اسم فندق الواحة إلى فندق الخيّام ويديرها السّادة:

- علي عثمان
- حسن الزّين بشير

٩. شركة الثّقة التّجارية وشركة التّبريد وتدمجان تحت اسم مؤسَّسة التّبلدي الهندسية ويديرها السّادة:

- علي نور
- محمد عبد الكريم عبده
- الطّيب علي حسيب

١٠. مخازن أدوية وليم فريوه تضاف إلى شبيكة إخوان والشّركة التّجارية العالمية وقسم الأدوية من مؤسَّسة أكتوبر الوطنية (تشاكروغلو سابقاً) وتُسمَّى مؤسَّسة الأدوية الوطنية، ويساعد في إدارتها تحت إشراف نائب الرّقيب العام السّادة:

- عبد الحميد عبد الصّمد
- عبد الله عبد المطلب

١١. شركة زيت الولد: وتضاف لمؤسَّسة أكتوبر الوطنية التّجارية وتكون تحت إدارتها.

وأختتم الرّقيب العام هذه التّكليفات الإدارية بالقول (أما المصادرات الأخرى فسينظر في مستقبلها بهدف تصفيتها نهائياً)! والسّؤال الهام الذّي كانت يتعيّن أنْ يتمّ طرحه قبل الإقدام على ما فعل نظام مايو هو : لماذا إذن كان الاصرار على مُصادرة تلك المنشآت إبتداءً ؟ وما هي الجدوى والفائدة من مُصادرة منشآت صغيرة بغرض تصفيتها؟! ألم يكن ممكناً معالجة التّجاوزات والمخالفات،إنْ وجدت، من قبل الأجهزة المختصّة وتقديم المخالفين للقضاء إنْ تطلّب الأمر ذلك، ثُمَّ تقرّر السّلطة المختصّة في ضوء ذلك الإجراءات المناسبة حيال تلك المنشآت؟ وعلى كُلِّ حال فقد توالت العجائب في خضم تلك الموجات العاتية لقرارات المُصادرة التّي أوردنا تفاصيلها، وطالتّ كُلّ قطاعات الأعمال التّجارية والصّناعية والخدمية والعقارية وغيرها من النّشاطات، وقصمت ظهر الاقتصاد السّوداني وترتبت عليها آثار مدمرة عانت منها البلاد وربّما لا زالت

تعاني. ففي تلك الأيَّام الَّتي غاب فيها العقل والحكمة سادت العجائب، ولَمْ يكن أمام السّودانيين لا سيما أصحاب المؤسَّسات المُصادرة ورجال الأعمال، وقد أذهلتهم تلك القرارات المباغتة، إلَّا التّعزي بقول أبي تمام:

هُوَ الدَّهْرُ لا يُشْوِي وَهُنَ المُصَائِبُ   وَأَكْثَرُ آمَالِ الرِّجَالِ كَوَاذِبُ

عَلى أنْهَا الأيَّامُ قَدْ صِرْنَ كُلُّهَا   عَجَائِبَ حَتَى لَيْسَ فِيهَا عَجَائِبُ!

الفصل السّادس

قرارات التّأميم

مَا نَفْعَلَهُ بِسُرْعَةٍ لَا نَفْعَلَهُ بِإِتْقَان.

يوليوس قيصر

قرارات التّأميم

البدايات والتّداول حول الفكرة:

أوردنا فِي الفصل الرّابع حول التّشريع التّرتيبات القانونية للتّأميم والمُصادرة استعراضاً لقانون تأميم البنوك – قانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٠م، وقانون تأميم الشّركات – قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٠م. وكلاهما صدرا بموجب الأمر الجمهوري رقم (١) وتمَّ التّوقيع عليهما من مجلس قيادة الثّورة فِي ٢٥ مايو ١٩٧٠م نفس اليوم الذّي أعلنت فيه القائمة الأولى من قرارات التّأميم، وهو يوافق الذّكرى الأولى لثورة مايو وتمَّ فيه الاحتفال بحضور الرّئيس المصري جمال عبد النّاصر والرّئيس اللّيبي معمّر القذافي. وأعلن فيه عن تأميم البنوك وعدد من الشّركات الأجنبية الكبرى التّي كانت تمارس نشاطات اقتصادية متنوِّعة تجارية وصناعية وخدمية. ولقد تمَّ وضع تلك القوانين واتّخاذ قرارات التّأميم بعجلة ودون أي مبرّرات مقنعة وإنما فقط لمُجرّد أنَّ الذّكرى الأولى لثورة مايو كانت تستوجب قرارات تعلن يكون لها فرقعة ودوي وسط الجماهير حين يعلنها النّميري فِي الاحتفال. وقد اعترف النّميري نفسه بهذا قائلاً: (تحدّد لإعلان القرار – أي قرار التّأميم– مناسبة قومية، وتلكأت الدّراسات، وقبل ساعات من الموعد المقرّر، جرى إعلانها وبصور متعجلة، وكان لا مفر من تنفيذ قرارات أعلنت)! جعفر محمد نميري – النّهج الإسلامي لماذا؟ صفحة ١٠٤.

جاء زلزال قرارات التّأميم فِي موجتيْن. الأولى هي التّي أعلنت فِي احتفال الذّكرى الأولى لثورة مايو وضمّت كُلّ البنوك وبعض الشّركات الأجنبية الكبرى كما تقدّم، والموجة الثّانية أعلنها نميري ضمن بيانه الذّي أذاعه على المواطنين فِي ١٤/٦/١٩٧٠م والذّي اشتمل على قائمة بعشرة شركات إضافية جرى تأميمها. ومهما يكن من أمر قرارات التّأميم التّي نفّذها نظام مايو فهي فِي رأينا جاءت فِي إطار فكرة سبق طرحها وتمَّ التّداول فيها قبل انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م. بل أنَّ السّودان شهد تأميم بعض تجارب التّأميم وعرف ملكية الدّولة للمؤسَّسات الاقتصادية كالبنوك التّنموية الزّراعي والصّناعي والعقاري والمرافق العامّة كالسّكة حديد والميناء والنّقل النّهري وبعض الصّناعات كالسّكر والكرتون وتعليب الفاكهة وبعض الشّركات ... إلخ.

على أنَّ الأهمّ فِي رأينا هو ما كشفه أحمد محمد الأسد المستشار الاقتصادي لمجلس قيادة

ثورة مايو في إطار التّداول حول فكرة التّأميم باعتبارها أحد الخيارات الممكنة لإصلاح الاقتصاد السّوداني. يقول د. أحمد محمد سعيد الأسد في ورقة بعنوان: (التّأميم والمُصادرة: ردّي على البطل) نشرت بتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٥م بموقع سودانايل (تجدر الإشارة هنا لموجهات الحزب الشّيوعي ١٩٦٨م بضرورة دراسة قطاعات الانتاج والخدمات، وبمُجرّد الصّدفة كلّفتني اللّجنة الاقتصادية بإعداد دراسة حول إصلاح القطاع المصرفي وقمت بإعدادها ووزّعت لأعضاء الحزب لإبداء الرّأي وإضافة أو نقد ما ورد فيها من معلومات ومقترحات) ويمضي الأسد ليعدد البدائل والسّيناريوهات التّي طرحها للإصلاح الاقتصادي في ورقته التّي كلّفه بها الحزب الشّيوعي السّوداني ونوردها فيما يلي:

١. **السّيناريو الأوّل** : الإبقاء على تركيبة القطاع المصرفي كما هي شريطة أنْ تُعَزَّز رقابة البنك المركزي وتُشَجَّع البنوك الوطنية (التّجاري وبنكي التّنمية الزّراعي والصّناعي).

٢. **السّيناريو الثّاني**: المشاركة في رأس المال المدفوع بنسبة ٥٥٪ وفي مجالس الإدارات للتّحكم في مناشط البنوك والشّركات وقد اكتسبت وفقاً لقانون ١٩٢٥م الاستعماري نفس حقوق الشّركات الوطنية في الاستحواذ على ودائع السّودانيين واستنزاف الفائض الاقتصادي خارج البلاد. لكن الأسد يستدرك في هذا السّيناريو وعلى الرّغم من إيجابياته أنَّ خزينة الدّولة لَمْ تكن تتحمل "لأنَّها خالية الوفاض لدى استيلاء انقلاب مايو على السّلطة" على حدّ قوله.

٣. **السّيناريو الثّالث**: إقامة بنوك وشركات وطنية موازية في المدي القصير (خمسة أعوام) لحماية الاقتصاد السّوداني من الهيمنة الأجنبية وذلك بتوسيع هيمنة القطاع العام في مجالات التّنمية وإتاحة فرصة التّمويل للقطاع المحلّي الوطني الخاص. هنا أيضاً يستدرك الأسد بالقول (ومن سلبيات هذا السّيناريو أنَّ القطاع الخاص "كحيان" والقطاع العام « فلسان»).

٤. **السّيناريو الرّابع**: تأميم البنوك الأجنبية والشّركات البريطانية المهيمنة على الصّادرات والواردات بالبلاد. وقد أقترح لهذا السّيناريو اختيار السّتة بنوك دون استثناء البنك التّجاري السّوداني بالإضافة للشّركات البريطانية الأربعة. ويقرّر الأسد حقيقة هامّة حين يقول (ويعتبر هذا السّيناريو الأكثر مخاطرة والأفظع سلبيات) على حدّ قوله.

وختم أحمد الأسد ورقته هذه التّي أعدّها بتكليف من الحزب الشّيوعي السّوداني، كما سبقت الإشارة، بالتّنويه إلى (انعدام الكادر السّوداني المدرب كعامل سلبي ستكون له آثار وخيمة لدي تنفيذ كُلّ السّيناريوهات المذكورة أعلاه "خاصّة سيناريو التّأميم" وتلاحظ أنَّ غالبية الكادر المؤهل كان من الأجانب وخريجي كمبوني).

بعد هذا يورد أحمد الأسد حقيقة هامَّة هي التّي تسبّبت في تبني مجلس قيادة ثورة مايو ورئيسه نميري لسيناريو التّأميم. إذ يقول (تزعم أحمد سليمان مجموعة منشقة على الحزب في قيادة موالين لسياسات عسكر مايو، وقام من وراء اللّجنة المركزية بعرض الورقة المذكورة على أعضاء مجلس قيادة الثّورة، ممَّا حفّز نميري أنْ يطلب مني إعداد مذكرة حول القطاع المصرفي. وفي اليوم التّالي دخل نميري مكتبي وقال لي "كلكم شيوعيه فقد عرض علينا أحمد سليمان نفس الآَراء" .؟!. فوجئت بعد عدّة أيّام بتبني المجلس لأخطر السّيناريوهات. وهو التّأميم وتكليف نميري وحده باتّخاذ إجراءات التّنفيذ بكُلِّ سرية لحساسيتها وخطورة تسرّبها للجهات المعنية). د. أحمد محمد سعيد الأسد – نفس الورقة المشار إليها أعلاه. والسّؤال الذّي يمكن أنْ يتبادر للذّهن هنا وفي ضوء هذه الرّواية: ما هو محتوى المذكرة التّي أعدّها مستشار مجلس قيادة الثّورة الاقتصادي د. أحمد الأسد بطلب من نميري؟ وكيف تطابقت مع ما عرضه أحمد سليمان على أعضاء مجلس قيادة الثّورة من وراء ظهر اللّجنة المركزية للحزب؟ فلو أنَّ المذكرة التّي أعدّها الأسد لنميري احتوت عل سيناريوهات مختلفة ما الذّي حمل نميري على أنْ يقول للأسد "كلكم شيوعيه" وأنَّ أحمد سليمان عرض نفس الآراء.

هنا تجدر الإشارة لشهادة الدّكتور منصور خالد في معرض حديثه عن المزايدات التّي سادت تلك الفترة وفي الأشهر الأولى التّي سبقت صدور الميثاق الوطني لثورة مايو إذ يقول (كانت بوادر تلك المزايدات الانتهازية واضحة للعيان، قبل صدور الميثاق، في قرارات التّأميم والمُصادرة التّي صاغها جميعاً رجلان هما الوزير أحمد سليمان والمستشار الاقتصادي للقصر أحمد محمد سعيد الأسد) منصور خالد – النّخبة السّودانية وإدمان الفشل – الجزء الأوّل صفحة ٣٦٨. وفي ذات السّياق يقول الدّكتور منصور خالد: (لقد وجد النّميري سنداً قوياً في معركته مع الشّيوعيين من داخل الحزب الشّيوعي نفسه خاصّة من جانب المجموعة المنشقة، بقيادة أحمد سليمان وزير التّجارة الخارجية ومعاوية إبراهيم وزير الدّولة للشّئون الخارجية ووزير العمل ....وحاولت

تلك المجموعة إحراز نصر على الحزب من أجل التّأميم الشّامل والمصادرات والذّي قام بإعداد تفصيلاتها أحمد سليمان بمعاونة المستشار الاقتصادي لمجلس قيادة الثّورة أحمد محمد سعيد الأسد.. وقد هزّت تلك التّأميمات الاحتباطية الاقتصاد السّوداني هزّاً عنيفاً لسنوات) منصور خالد – (السّودان والنّفق المظلم: قِصّة الفساد والاستبداد) – صفحة ٣٦. وتجدر الإشارة إلى أنَّ النّعمان حسن في مقالاته المشار إليها أعلاه، ذكر أنَّ ما أورده الدّكتور منصور خالد في كتابه بشأن دور أحمد سليمان وأحمد الأسد في قرارات المُصادرة ليس صحيحاً ولَمْ تكن لهم علاقة بقرارات المُصادرة، وقد اقتصر دورهما في إعداد تفصيلات قرارات التّأميم.

كذلك تجد الإشارة في هذا السّياق لما أورده عضو مجلس قيادة ثورة مايو الرّقيب العام الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر في مُذكّراته حيثُ يقول واصفاً بدايات العمل في الجهاز المركزي للرّقابة العامّة (تركّزت الشّكاوى على الشّركات المملوكة للأجانب أو الأشخاص من أصول أجنبية مثل شركة سودان مركنتايل وأزمرليان وبيطار ومتشل كوتس وغيرها. تجمّعت لدينا معلومات بصورة مكثفة فعرضناها على مجلس الثّورة فوردت فكرة المُصادرة من مستشار المجلس الاقتصادي الدّكتور أحمد محمد سعيد الأسد. كان الجو ضاغطاً وأعياد الثّورة على الأبواب. ولا بُدَّ من اتّخاذ قرارات تعلن خلال الاحتفالات وتمَّ على عجل إعداد قائمة بالمؤسّسات التّي سيتمُّ مصادرتها وتأميمها بعضها لأسباب مبرّرة وبعضها بغير تبرير) زين العابدين محمد أحمد عبد القادر – (مايو: سنوات الخصب والجفاف) – صفحة ١٠٢.

مهما يكن من شيء فقد كلّف نميري المستشار الاقتصادي لمجلس ثورة مايو الدّكتور أحمد الأسد باختيار مجموعة أخصائيين يوكل إليهم إعداد مقترحات التّنفيذ. وهنا يقول الدّكتور الأسد إنَّه بحُكم عضويته في اللّجنة المركزية للحزب الشّيوعي أبلغ اللّجنة المركزية بهذا التّكليف وحصل على الضّوء الأخضر منها وذلك بالرّغم من إعتراض أقلّية رأت أنَّ مشروع التّأميم من تدبير المجموعة المنشقة بزعامة أحمد سليمان. وهذه المجموعة المعترضة ترى أنَّ مشروع التّأميم (لا جدوى له غير فكّ حيرة مجلس العسكريين الذّي لَمْ يجد أي منجزات يتباهى بها في الذّكرى الأولى للانقلاب). واستعان المستشار الاقتصادي لمجلس قيادة ثورة مايو، بحسب قوله، بكُلٍّ من الطّاهر عبد الباسط ومحمد على المحسي وتمَّ تكليفه بإعداد الخطاب الذّي ألقاه نميري بإستاد الخرطوم في ذكرى مايو الأولى يوم ١٩٧٠/٥/٢٥م وأعلن فيه المجموعة الأولى من قرارات

التّأميم.

الموجة الأولى لزلزال التّأميم: البنوك والشّركات الأجنبية:

خاطب رئيس مجلس قيادة ثورة مايو نميري الجماهير المحتشدة في استاد الخرطوم بمناسبة الذّكري الأولى للثّورة. وكان حضور الزّعماء جمال عبد النّاصر ومعمّر القذافي قد أضفى على المناسبة بريقاً وزخماً حفّز نميري لإلقاء خطاب مطوّل استرسل فيه بعد التّرحيب بضيوف البلاد في الحديث عن ثورة مايو ومنطلقاتها وعزمها على إحداث التّغيير في حياة السّودانيين وبعض الخطوات التّي اتّخذتها لتحقّق ذلك. وقبل إعلان قرارات تأميم البنوك واصل خطابه قائلاً: (إنَّ الثّورة جاءت من أجل أنْ تسير بالشّعب خطى ثورية على طريق التّقدّم والاشتراكية، إنَّ الثّورة تسعى إلى إحداث تغيير جذري يصنعه الشّعب بملكاته الخلّاقة وطاقاته الزّاخرة. إنَّ الثّورة تطلق هذه الطّاقات والملكات وتفتح أمامها أبواب التّغيير إلى المستقبل المشرق. إنَّ الثّورة ليست صرخة يطلقها الشّعب ليشفي بها غليل غضبه، إنَّ الثّورة لا تعرف الحقد والكراهية، ولا تعتدي على حقوق أحد لأنَّها من أجل الحبّ والخير والرّخاء حبّ الشّعب وخيره ورخائه. ولكن الثّورة لن تفرط في في حقّ الشّعب بل إنّها تفجّرت من أجل صون حقّ الشّعب ووضعه في خدمته تقدّماً وارتقاءً بحياته. ومن أجل كُلّ هذا وباسم الله وباسم الشّعب قرّرت حكومة الثّورة ما يلي) خطاب الرّئيس نميري في الذّكرى الأولى للثّورة – ٢٥ مايو ١٩٧٠م.

تأميم البنوك:

ثُمَّ أشار نميري لقانون تأميم البنوك وأعلن أنَّه اعتباراً من تاريخ نفاذه تقرّر تأميم البنوك الموجودة في جمهورية السّودان الدّيمقراطية كُلّها والوارد بيانها فيما يلي وتؤول ملكيتها إلى الدّولة وتغير مسمياتها وفقاً لما هو مبين مقابل كُلّ منها:

- **بنك باركليز دي سي** « أو ويُسمَّى بنك الدّولة للتّجارة الخارجية »
- **بنك ناشونال آند قرندليز** « بنك أمدرمان الوطني»
- **البنك التّجاري الأثيوبي** « بنك جوبا التّجاري»
- **البنك العربي المحدود** « بنك البحر الأحمر التّجاري»
- **بنك مصر** « بنك الشّعب التّعاوني»

- **بنك النّيلين** « بنك النّيلين»
- **البنك التّجاري السّوداني** « البنك التّجاري السّوداني»

ثُمَّ أعلن نميري أنْ تنمية موارد البلاد اقتضت أنْ تتولى الدّولة بنفسها إدارة البنوك. وأنَّ خطوة التّأميم هي إجراء طبيعي اقتضته السّياسة المالية والاقتصادية التّي انتهجتها الثّورة. وذكر أنَّ تأميم البنوك لا يعني أنَّ الثّورة تنكر على القطاع الخاص دوره في المجتمع وفي اقتصاد البلاد. وبالتّأميم ستكون البنوك هي وسيلة الدّولة للتّنمية وتهيئة فرص أكبر لنشاط القطاع الخاص. ثُمَّ أعلن عن تعديل قانون بنك السّودان بما يتناسب والمرحلة باعتباره البنك المركزي الرّقيب على الأداء المصرفي، وكذلك لأنَّ قرار التّأميم جعل بنك السّودان هو المالك لأصول البنوك المؤممة. كما أشار لتعويض حملة أسهم البنوك من خلال السّندات الحكومية وبنسبة فائدة قدرها ٤٪ سنوياً لمدة خمسة عشر عاماً تبدأ بعد عشرة سنوات.

من بعد ذلك استرسل نميري في خطابه، وقبل أنْ يعلن قرار تأميم الشّركات البريطانية خاطب الجماهير قائلاً: (وما أظنّكم تجهلون أمر بعض الشّركات الأجنبية التّي لعبت دوراً خطيراً في حياة بلادنا الاقتصادية وكانت أدوات للاستغلال الاستعماري ومنافذ للتّدخل الأجنبي ولَمْ يقتصر نشاط هذه الشّركات على الميادين الاقتصادية والتّجارية فحسب بل تعداها إلى دعم كيانات الرّجعية وحماية ظهرها بمختلف الوسائل، ولننظر إلى مجموعات شركات سودان مركنتايل وجلاتلي هانكي ومتشل كوتس وشركة الصّناعات الكيماوية التّي كانت تسيطر على تجارتنا الخارجية واحتكرت التّعامل التّجاري في الصّادر والوارد وحدّدت بذلك إمكانيات توسيع علاقاتنا التّجارية مع مختلف البلدان ممَّا كان له ردّ فعل على التّنمية الاقتصادية بل شلّ قدرات القطاع الخاص)

تأميم الشّركات البريطانية:

وفي ضوء هذه المبرّرات مضي نميري للقول إنّهم في مجلس قيادة الثّورة لَمْ يجدوا سبيلاً سوى اتّخاذ «قرار ثوري» بتأميم مجموعات تلك الشّركات وتحويلها إلى شركات تمتلكها وتديرها الدّولة. وقضى قرار التّأميم بتغيير مُسمَّيات الشّركات الأربع وفقاً لما هو مبين مقابل كُلّ منها:

- **مجموعة شركات جلاتلي هانكي وشركاهم (سودان): وتُسمَّى (مؤسَّسة مايو للعاملين).**
- **شركة الصّناعات الإمبراطورية الكيماوية (السّودان) المحدودة: وتُسمَّى الشّركة الوطنية للكيماويات.**
- **مجموعة شركات سودان مركنتايل.**
- **مجموعة شركات متشل كوتس.**

وتدمج المجموعتان الأخيرتان في (مؤسَّسة الدّولة للتّجارة الخارجية) وهي نفس مؤسَّسة الدّولة التّجارية التّي استعرضنا قانونها أعلاه.

الموجة الثّانية لزلزال التّأميم- القائمة الثّانية:

في بيانه الذّي أذاعه رئيس مجلس قيادة الثّورة للشّعب بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٤م ونشرته الصّحف ومنها الرّأي العام في عددها رقم ٨٧٨٩ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٦م، ألحق نميري بقائمة تأميم البنوك والشّركات البريطانية قائمة جديدة بعشرة شركات تمَّ تأميمها إضافة لثلاث عشرة شركة ومجموعة من ممتلكات الأفراد والمحلّات والمنشآت الصّغيرة والسّينمات تمّت مصادرتها كما سبق أنْ أوضحنا في الفصل الخاص بقرارات المُصادرة. خاطب نميري المواطنين معدّداً بعض الحيثيات التّي نوردها كما وردت في البيان بنصّها لأنَّها هي التّي دفعت سُلطة مايو لتأميم ومُصادرة ذلك العدد الإضافي من الشّركات، قال نميري في بيانه:

(إخوتي البسطاء الطّيبين لقد عشتم مع قيادة ثورتكم لحظات عمر تمسك بأطراف بعضها من فتنة أبا إلى وضع الحراسة على ممتلكات آل المهدي وآل الخليفة ومُصادرة مجموعة شركات عثمان صالح فالتّأميمات والمصادرات الأخيرة. أما الآخرون الذّين يقفون في صف آخر مع مطامعهم وأنانيتهم الذّميمة، هؤلاء إخوتي جاءوا يتباكون ليدخلوا الرّوع في قلوب شباب مجلس قيادة الثّورة. قالوا إنَّ السّوق قد اكتسحها الرّعب وأنَّ الاقتصاد في خطر دائم، وراح نفر منهم نعرفه يكشفون الأسماء ويطوفون الأسواق يخيفون شاكلتهم ألا يودعوا أموالهم في البنوك لأنَّها ستصادر وذهب آخرون ونحن نعرفهم يحولون ما عندهم إلى مخازن أُخرى ظنَّا منهم أنَّ الثّورة لا يمكنها التّعرُّف عليها والبعض بدأوا يحولون النّقد الذّي بأيديهم إلى حلي من ذهب وفضة، بئس ما يكنزون. وراح آخرون ينشطون سوق التّجارة في العملات الصّعبة، وبدأ البعض في التّخطيط لعمليات تهريب جريئة بشراء سلع تغطي قيمتها ممتلكاتهم لتشحن

بالطّريقة العادية وتسلّم قيمتها بالخارج تاركين البلاد نهائياً مخلفين من ورائهم ممتلكات لا تفي بديونهم ولا تغطي حساباتهم المكشوفة بالبنوك). ثُمَّ يمضي بعد أنْ عدّد تفاصيل هذه الحيثيات للقول (وتأكيدا لهذه الحقيقة إخوتي وتحريراً للاقتصاد السّوداني الذّي خرّبه من تنبض قلوبهم لأرض غير هذه الأرض وحبّاً مفرطاً لكم ولهذه الأرض الطّيبة المجيدة لقد قرّر مجلس قيادة الثّورة تأميم الشّركات الآتية بنفس الأُسس التّي أممت بها المؤسَّسات التّي أعلنت في الخامس والعشرين من مايو وذلك ابتداءً من اليوم الرّابع عشر من يونيو). ثُمَّ أعلن نميري قائمة الشّركات المؤممة في ذلك التّاريخ وتشمل كُلّاً من:

- شركة النّيل الأزرق للتّغليف.
- شركة بيرة النّيل الأزرق.
- شركة باتا لصناعة الأحذية.
- شركة أي بي وشركاه.
- شركة سفريان.
- شركة ناشونال كاش لآلات تسجيل النّقد.
- شركة البحر الأحمر للتّرحيلات.
- شركة التّخزين والشّحن السّودانية المحدودة.
- شركة الأتومبيلات.
- شركة قطان.

ممّا يلفت الانتباه هنا تعبير نميري – أو بالأحرى تعبير مُعدّي البيان– الذّي استخدمه وهو يعلن تلك القرارات قائلاً: (وتحريراً للاقتصاد السّوداني الذّي خرّبه من تنبض قلوبهم لأرض غير هذه الأرض)! الذّين عناهم نميري ومن قبله مُعدو البيان، هم أولئك التّجار ورجال الأعمال الذّين وفدوا للسودان في أزمان سابقة، وربّما ولدوا في أرضه واكتسبوا حقوق المواطنة كسودانيين، مثلهم مثل المهاجرين إلى كُلّ أصقاع الدّنيا الذّين أقاموا في غير أوطانهم وحازوا جنسيات البلاد التّي هاجروا إليها، وأقاموا وتوالدّوا فيها وساهموا على نحو أو آخر في نهضتها الاقتصادية. وبحسب الدّكتور منصور خالد (شاب تلك القرارات، كما هو واضح، شيء أشبه بالعنصرية إذ إنَّ أكثر من امتدت يد المُصادرة لأملاكهم الخاصّة مواطنين سودانيين كانوا وما زالوا لا

يعرفون لهم وطناً غير السّودان، وأسهموا كما أسهمت أسرهم إسهاما كبيراً في بناء السّودان الاقتصادي، ومع هذا أنكرت عليهم سودانيتهم بسبب أصولهم القديمة غير السّودانية مثل آل كافوري وفانيان وقرنفلي) منصور خالد - (النّخبة السّودانية وإدمان الفشل)، الجزء الأوّل - صفحة ٣٦٩.

تشكيل مجالس الإدارات واختيار المدراء للبنوك والشّركات المؤممة:

وعلى كُلٍّ حال كان الهاجس الذّي يشغل البال هو كيف ستدار هذه البنوك والشّركات التّي طالتّها يد التّأميم. وكنّا قد أشرنا فيما تقدّم نقلا عن الدّكتور أحمد الأسد المستشار الاقتصادي لمجلس قيادة الثّورة أنَّ سيناريو التّأميم يعتبر «الأكثر مخاطرة والأفظع سلبيات». وربّما تغيّرت قناعات المستشار الاقتصادي في ضوء الضّغوط التّي ربّما مارسها نميري وبعض أعضاء مجلس قيادة الثّورة الذّين راقهم سيناريو التّأميم وشحنهم الجو الثّوري بحماس للفكرة أنساهم مخاطرها ومحاذيرها. ومهما يكن من شيء فقد اختارت سُلطة مايو مجالس إدارات البنوك والشّركات التّي تمَّ تأميمها، وسمّت رؤساء تلك المجالس والمدراء العامين للبنوك والشّركات، وأناطت بهم تولي المسئولية نحو إدارة تلك الشّركات في ذلك الجو الثّوري المشحون بكثير من المخاطر والمشكلات. وجاءت مجالس إدارات البنوك والشّركات كما نشرتها الصّحف ومنها صحيفة الرّأي العام في عددها رقم ٨٧٧٥ بتاريخ ٢٨/٥/ ١٩٧٠م على النّحو التّالي:

أوّلاً: تمَّ إعادة تشكيل مجلس إدارة بنك السّودان الذّي أصبح مالكاً لأصول البنوك المؤممة ويعتبر الجمعية العمومية لكُلٍّ منها بموجب قانون تأميم البنوك لسنة ١٩٧٠م كما يلي:

محمد علي المحسي - رئيساً

عبد اللّطيف حسن - عضواً ومحافظاً للبنك

عمر محمد عثمان - مدير جامعة الخرطوم - عضواً

العميد صديق حمد - ممثل القوات المسلحة - عضواً

أحمد محمد سعيد الأسد - مستشار الشّئون الاقتصادية لمجلس الثّورة - عضواً

ثانياً: بالنّسبة للبنوك المؤممة فقد تمَّ تشكيل مجالس إداراتها وتعيين مدرائها العامين ليمارسوا اختصاصاتهم وفقاً لقانون تأميم البنوك لسنة ١٩٧٠م كما يلي:

مجلس إدارة بنك أمدرمان الوطني (بنك ناشونال آند قرندليز سابقاً)

خليفة عباس– رئيساً

الدّرديري إبراهيم – مديراً وعضواً

محمد سوار الدّهب – عضواً

إدريس الهادي – عضواً

صالح محمود إسماعيل – عضواً

مجلس إدارة بنك الدّولة للتّجارة الخارجية (بنك باركليز دي سي أو سابقاً)

منصور أحمد الشّيخ – رئيساً

عوض عبد المجيد – مديراً وعضواً

محمد السّيد حاج الشّيخ – عضواً

محمد أحمد السّنهوري –عضواً

سيد عبد الله السّيد – عضواً

مجلس إدارة بنك النّيلين (بقي اسمه كما هو قبل التّأميم)

حسن متوكل – رئيساً

إبراهيم محمد نمر – مديراً وعضواً

صديق أحمد خير – عضواً

محمد صادق بشير – عضواً

أمين محمد صديق – عضواً

مجلس إدارة بنك الشّعب التّعاوني (بنك مصر سابقاً)

حسن بابكر الحاج – رئيساً

بابكر محمد علي فضل – مديراً للبنك وعضواً

حسن أحمد عثمان – عضواً

العميد عوض أحمد خليفة – عضواً

الفاتح يوسف – عضواً

يوسف أحمد المصطفى – عضواً

محمد الزّبير – عضواً

مجلس إدارة بنك البحر الأحمر التّجاري (البنك العربي المحدود سابقاً)

الهادي عابدون - رئيساً

تاج السّر عبد الله - مديراً وعضواً

عبد الله محمد فرح - عضواً

بدر الدّين مدثر - عضواً

محمد نور الحاج - عضواً

مجلس إدارة بنك جوبا التّجاري (البنك التّجاري الأثيوبي سابقاً)

إبراهيم يوسف سليمان - رئيساً

عبد العزيز مصطفى- مديراً وعضواً

سابنا حامبو - عضواً

فوزي التّوم - عضواً

حاجه كاشف - عضواً

مجلس إدارة البنك التّجاري السّوداني (بقي اسمه كما هو قبل التّأميم)

مهدي أحمد - رئيساً

إبراهيم جار النّبي - مديراً وعضواً

بشرى إدريس محمود - عضواً

أمين أحمد المرضي - عضواً

أبو زيد خليفة - عضواً

إبراهيم محمد إبراهيم سعد - عضواً

محاسن خضر - عضواً

ثالثاً: بالنّسبة للشّركات التّي أممت في ١٩٧٠/٥/٢٥م، أولى مجلس قيادة ثورة مايو أهمّية كبرى لشركة جلاتلي هانكي وشركاه البريطانية والتّي تعتبر كبرى الشّركات البريطانية المؤممة، وذلك لتنوُّع نشاطاتها وأهمّيتها لاقتصاد البلاد حيثُ تمارس تجارة الصّادر والوارد بكُلِّ أنواعها وخدمات الملاحة البحرية والتّأمين والتّوكيلات التّجارية بأنواعها والمقاولات والمعدات والآليات للقطاعات الاقتصادية المختلفة ومواد البناء والعطاءات الحكومية وغيرها. ولهذا تمّ تأميمها

وسمَّاها باسم الثَّورة والعاملين "مؤسَّسة مايو للعاملين". كما أولى المجلس شركة الصّناعات الإمبراطورية الكيماوية (السّودان) المحدودة اهتمامه نظراً لما تمثله من أهمّية في مجال صناعة وتوريد الكيماويات بأنواعها والأسمدة والمبيدات وغيرها.

اللّافت للنّظر هو ضخامة عضوية مجلس إدارة مؤسَّسة مايو للعاملين. فمن دون سائر البنوك والشّركات التّي جرى تأميمها وشكّلت مجالس إداراتها من عدد يتراوح ما بين خمسة إلى سبعة أعضاء تمَّ تشكيل مجلس إدارة هذه المؤسَّسة من تسعة عشر عضواً على النّحو التّالي:

مجلس إدارة مؤسَّسة مايو للعاملين:

أحمد حسن الضّو – رئيساً
حامد عبد الحليم – مديراً وعضواً
محجوب سيد أحمد – عضواً
حسن قسم السّيد – عضواً
محمد محجوب شورة – عضواً
محمد بشير – عضواً
عبد الله الحسن – عضواً
صديق أحمد إسماعيل – عضواً
الشّيخ الخير – عضواً
عزيزة كافي – عضواً
نفيسة المليك – عضواً
محمد الحسن عبد الله – عضواً
عثمان علي إبراهيم – عضواً
عبد الرّحمن عباس – عضواً
صالح عيسى سوار الدّهب – عضواً
ممثل للقوات المسلحة – عضواً
ممثل لقوات البوليس – عضواً
ممثل لقوات السّجون – عضواً

عبد الرّحيم الرّيح – عضواً

أما مجلس إدارة شركة الكيماويات الوطنية (شركة الصّناعات الإمبراطورية الكيماوية – السّودان) فقد تمَّ تشكيله على النّحو التّالي:

الطّاهر عبد الرّحمن – رئيساً
عبد السّلام عبد المنعم – مديراً وعضواً
عبد الحميد إبراهيم – عضواً
فكري عاذر – عضواً
يوسف ميرغني – عضواً

أما شركة متشل كوتس وسودان مركنتايل اللّتان تمَّ تأميمهما في ٢٥ / ٥ / ١٩٧٠م فقد تمَّ ضمّهما بموجب قانون تأميم الشّركات لسنة ١٩٧٠م لمؤسَّسة الدّولة للتّجارة الخارجية المنشأة بموجب قانون خاص بها كما تمَّ استعراضه في الفصل الخاص بالتّرتيبات القانونية.

رابعا: أما بالنّسبة للشّركات العشر المؤممة في الموجة الثّانية لقرارات التّأميم بتاريخ ١٤ /١٩٧٠/٦م فقد أسند اختيار إداراتها لأحمد سليمان وزير الاقتصاد والتّجارة الخارجية المسئول عن تلك التّأميمات فقام باختيار عدد من الأشخاص تمَّ تكليفهم بإدارتها ولا يتبين أنَّه تمَّ تشكل مجالس إدارات لتلك الشّركات. وقد وأعلن عن تلك التّكليفات الإدارية عضو مجلس قيادة الثّورة الرّقيب العام في بيانه المنشور بالصّحف ومنها الرّأي في عددها رقم ٨٧٨٩ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٦م. حيثُ قال (قرّر الأخ أحمد سليمان التّعيينات التّالية في المؤسَّسات المؤممة) ثُمَّ تلى تلك التّعيينات على النّحو التّالي:

شركة النّيل الأزرق للتّغليف: أسندت إدارتها لكُلٍّ من السّر محمد أحمد، علي مصطفى الشّفيع، إبراهيم يوسف محمد.

شركة بيرة النّيل الأزرق: أسندت إدارتها لكُلٍّ من إبراهيم الياس، حسن كمال، عمر الزّين.

شركة باتا: أسندت إدارتها لكُلٍّ من أنطون قرنفلي، بابكر محمد على بوب، هلري لوقالي.

شركة أي بي: أسندت إدارتها لكُلٍّ من العميد إبراهيم رمضان، العقيد سيد محمد عثمان، أحمد الطّيب بابكر.

شركة سفريان: أسندت إدارتها لكُلٍّ من عبد اللّطيف الضّو، عمر المبارك.

شركة ناشونال كاش ريجستر: تمَّ إرجاء القرار بشأنها ولاحقاً تمَّ تكليف شريف بليه بإدارتها.

شركة البحر الأحمر للشّحن وشركة التّخزين والشّحن السّودانية المحدودة: أسندت إدارتها لكُلٍّ من العميد عثمان أمين، حامد السّيد، حمزة حاج الأمين.

شركة الأتومبيلات السّودانية: أسندت إدارتها لكُلٍّ من العميد إبراهيم النّور سوار الدّهب، حسن فرح، عبد الرّحمن علي شللي.

شركة قطان: أسندت إدارتها لكُلٍّ من العميد إبراهيم أبو الفتح، حسين محمد أحمد شرفي، صمويل أروب.

ونلاحظ في هذه القوائم أنَّ عدداً لا يستهان به من ضباط القوات المسلحة ورجال الخدمة المدنية سواء المتقاعدين أو الذّين كانوا لا يزالون على رأس العمل في جهات عملهم الحكومية وغيرها، قد تمّت الاستعانة بهم لإدارة المؤسَّسات المؤممة. وقد انطبق نفس الشّيء في التّكليفات التّي تمّت لإدارة المؤسَّسات المُصادرة. ولَمْ يكن لمعظم من تمَّ تكليفهم الخبرة الكافية والمعرفة بالنّشاطات التّي كانت تمارسها تلك المؤسَّسات ولا الإلمام بطبيعة الأسواق المحلّية والخارجية التّي كانت تتعامل فيها. ولا تثريب عليهم فقد أبلوا كُلّ واحد منهم في مجاله المهني الذّي خبره أثناء سنوات عمله حَتَّى تمَّ اختياره لهذه المهمّة. وبرغم الجهد الذّي بذله كثير من أولئك المدراء في ظروف بالغة الدّقة والتّعقيد، إلَّا أنَّ البعض منهم وجدوا في تلك المؤسَّسات مرتعاً لممارسة الفساد، وتحقيق المكاسب الخاصَّة، والسّفر في المأموريات لخارج البلاد دون حاجة، وتوظيف المعارف والمحاسيب وغير ذلك من الممارسات. وقد نعي عليهم الرّئيس النّميري نفسه هذه الممارسات بعد أنْ تمَّ حلّ الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة، وبدأت خطوات إعادة النّظر والتّراجع عن قرارات التّأميم والمُصادرة.

الفصل السّابع

التّراجع وإعادة المؤسَّسات لأصحابها

قالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ:

إن فَسَادَ القَلْب بالضَّغَائِن دَاءٌ عُضَال،
ومَا أسْرَعَ أنْ يَتَسَرَّبَ الإيمَانُ منْ القَلْب
المَغْشُوشْ كمَا يَتَسَرَب السَّائِلُ مِنْ الإنَاءِ المَثْلُومْ!

التّمهيد للتّراجع:

لو أنَّ النّميري تمثل خطى عبد النّاصر الذّي أعلن مسئوليته أمام الله والنّاس عن نكسة عام ١٩٦٧م في حربه مع إسرائيل وتنحي عن كُلِّ مناصبه حَتَّى خرجت الجماهير في كُلِّ البلاد العربية تطالبه بالعودة، ولو أنَّه حذا حذوه وأعلن بشجاعة مسئوليته أو على الأقلّ مسئولية مجلس قيادة ثورة مايو أو مسئولية نظامه بشكل عام عن قرارات التّأميم والمُصادرة، مع الفارق بين الحدثيْن النّكسة وتلك القرارات، لكنا احترمنا رأيه، لا سيما وقد ذكرنا في مقدّمة هذا الكتاب أنَّه من غير المنطقي أنْ نحمّل نميري مسئولية اتّخاذها لوحده. فالمسئولية برأينا مسئولية نظام شارك فيها مجلس قيادة الثّورة ومجلس الوزراء، وبعض الوزارات والأجهزة الحكومية المختصّة، ونفر من المستشارين والتّنفيذيين في مختلف مواقع المسئولية ومستوياتها. لكن النّميري اختار أنْ ينكر مسئوليته تماماً عن تلك القرارات فتنصل منها جميعها ورمى ثلاثة من زملائه بمجلس قيادة الثّورة بداء نظام مايو وأنسل! والذّي حمل نميري وربّما بعض من تبقى حوله من زملائه أعضاء مجلس قيادة الثّورة على هذا في رأينا، هو حقد محض لأنَّ الثّلاثة الذّين حمّلهم مسئولية هذه القرارات المزلزلة كان قد تمَّ إعدامهم وأصبحوا في ذمة الله:

والحِقْدُ دَاءٌ دَفِينٌ لَيْسَ يَحْمِلُهُ   إلَّا جَهُولٌ مَلِيءُ النَّفْسِ بِالعِلَلِ

مَالِي ولِلحِقْدِ يُشْقِينِي وأَحْمِلُهُ   إني إذن لَغَبِيٌّ فَاقِدُ الحِيَلِ!

ففي الفصل الثّالث من كتابه النّهج الإسلامي لماذا؟ الذّي أسماه "قصّة الغدر" بدأه بقول الله تعالي (إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (٥٥) الَّذِينَ عَاهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ (٥٦) فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ (٥٧) وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ (٥٨). الأنفال. هكذا وفي المبتدأ يدمغ الرّئيس النّميري بعض رفاقه في مجلس قيادة ثورة مايو ممن سنرى أنَّه سيحمّلهم مسئولية قرارات التّأميم والمُصادرة بالكامل، يدمغهم بالكفر وبنقض

العهود والخيانة وكُلّ ما تنطوي عليه هذه الآيات الكريمة من معانٍ. ثُمَّ يقول نميري بعد ذلك:

(ثُمَّ صدرت قرارات التّأميم والمُصادرة. كان المطلوب في إطار التّوجيهات التّي صدرت، هو إجراء دراسات مفصّلة عن كُلِّ الحالات التّي يمكن أنْ تخضع للمُصادرة والتّأميم، على أنْ يكون الهدف هو سودنة الاقتصاد السّوداني بما يدعم القطاع العام ولا يمسّ القطاع الخاص إلّا في حالات محدودة تتعلّق بالمصلحة الوطنية العليا) هنا نتوقف قليلاً لنذكر ما أوردناه في مقدّمة هذا الكتاب عن خطّة الحكومة الدّيمقراطية التّي أنقض عليها النّميري وصحبه وبرنامجها وقراراتها التّي صدرت بالفعل "لسودنة" المصارف والشّركات الأجنبية والتّي طرحها وزير المالية آنذاك السّيد حمزة ميرغني على البرلمان في خطاب الميزانية للعام ١٩٦٦/١٩٦٧م. فهل أدرك النّميري فجأة وبعد أنْ قصم نظامه ظهر الاقتصاد السّوداني بتلك القرارات العشوائية المتعجلة، أنَّ الأمر ما كان يتطلّب أكثر من "سودنة المصارف والشّركات الأجنبية" وهو بالضّبط ما قامت به الحكومة الدّيمقراطية التّي انقلب عليها؟! واتّخذت القرارات حولها بالفعل وأعلنتها كما أوضحنا في هذا الكتاب، بل شرعت فعلاً في اتّخاذ الإجراءات لتنفيذها بكثير من الرّوية والتّأني والمشاركة الواسعة، وبأسلوب حرصت من خلاله لتساهم في مناقشتها وتطبيقها كُلّ الجهات والأطراف ذات العلاقة بما فيهم مديري الشّركات والمصارف الأجنبية المعنية بالسّودنة؟

وعلى كُلِّ حال، يمضي النّميري في كتابه النّهج الإسلامي لماذا للقول (تحدّد لإعلان القرار مناسبة قومية، وتلكأت الدّراسات، وقبل ساعات من الموعد المقرّر جرى إعلانها في شكل قرارات وبصور متعجلة وكان لا مفر من تنفيذ قرارات أعلنت) هنا أيضاً لا بُدَّ من التّساؤل: من ذا الذّي كان يجرؤ على إعلان قرارات خطيرة كقرارات التّأميم والمُصادرة وبصورة متعجلة، دون علم رئيس مجلس قيادة الثّورة؟ ثُمَّ ما هي الدّراسات التّي طلبها النّميري ليتخذ بموجبها قرارات التّأميم أكثر ممَّا أوضحه المستشار الاقتصادي لمجلس قيادة الثّورة الدّكتور أحمد محمد سعيد الأسد وتلخصت في مذكرة طلبها منه الرّئيس نميري، وقام بإعدادها فعلاً، ولربّما كانت هي ذات المذكرة التّي قام بإعدادها من قبل بتكليف من الحزب الشّيوعي، بل سبقه في تقديم ذات المذكرة لمجلس قيادة الثّورة السّيد أحمد سليمان وزير الاقتصاد والتّجارة الخارجية؟ وسؤال آخر أهمّ، ما هي الدّراسات التّي طلبها نميري وتلكأت لإصدار ذلك القرار الجائر بمُصادرة مجموعة شركات عثمان صالح وأولاده، وخصّه ببيان كان حريصاً على إذاعته بنفسه على جماهير الأمّة

السّودانية؟ ولقد أوردنا تفاصيل تلك التّراجيكوميديا وحيثياتها والتّي كان أبطالها الرّقيب العام واثنين من موظفي الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة، الذّي لَمْ يكن يملك يومها أي قدرات مهنية تمكّنه من إعداد دراسات مفصّلة، ومبنية على وقائع وقرائن محدّدة، تقوم عليها الأدلة والبراهين الدّامغة حول الخطايا التّي عدّدها نميري في بيانه واستوجبت قرار المُصادرة. ونفس هذا ينطبق على مُصادرة ممتلكات رجل الأعمال محمد أحمد عباس، وقد أوردنا الحيثيات التّي أذاعها الرّقيب العام الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر حولها. وهذه القرارات - أي مُصادرة مجموعة شركات عثمان صالح ومُصادرة ممتلكات رجل الأعمال محمد أحمد عباس - صدرت قبل "المناسبة" التّي تحدّدت لإعلان قرارات التّأميم كما يقول النّميري وهي الذّكرى الأولى لثورة مايو في ٢٥ مايو ١٩٧٠م. فما الذّي حمله هو ومجلس قيادة ثورة مايو على اتّخاذها إنْ كان ادّعاؤه بأن مناسبة الاحتفال بالعيد الأوّل للثّورة كانت هي الدّافع لتلك القرارات المتعجلة؟

ثُمَّ يقول النّميري (شارك الرّاحل عبد النّاصر المناسبة القومية التّي شهدت إعلان بعض هذه القرارات، وكان رحمه الله أوّل المصفقين لقرار تأميم بنك مصر في السّودان، إلَّا أنني لَمْ أكن راضياً عن قرارات أُخرى صدرت، منها مُصادرة منازل وتأميم مطاعم والاستيلاء على ورش ومتاجر، منها مُصادرة جزئية لبعض المرافق التّي لا يمكن أنْ تتجزأ نشاطاتها، منها تأميم توكيلات تجارية لأنشطة اقتصادية محدودة من العبث أنْ تتولى الدّولة إدارتها) أما أنَّ عبد النّاصر قد صفق وتبسم وهو يستمع لقرار تأميم بنك مصر فهذا حقّ، إلَّا أنَّ كُلَّ مَن شاهد ذلك الموقف من الحاضرين في استاد الخرطوم حيثُ أقيم الاحتفال أو من خلال التّلفاز قرأ في وجه النّميري ما أراد التّعبير عنه في حضرة عبد النّاصر. فقد أراد أنْ يقول له ها نحن نقتدي بتجربتك يا عبد النّاصر، وليت نظام مايو اقتدي فعلاً بتجربة عبد النّاصر. فلو فعل لما احتاج النّميري أنْ يذكر لنا بعد سنوات خلت من قرارات نظامه المدمرة أنَّه لَمْ يكن راضياً عن مُصادرة المنازل والمطاعم ودور السّينما والاستيلاء على الورش والمتاجر والتّوكيلات التّجارية الصّغيرة التّي تعجز الدّولة، أي دولة، عن إدارتها. فعبد النّاصر لَمْ يفعل مثل هذا لأنَّه استهدف بالتّأميم النّشاطات والموارد الاستراتيجية وحشد حوله المستشارين والمختصّين من ذوي الخبرة والمعرفة فأعانوه. ولكن ما الذّي يمكن أنْ يقال في هذا المقام، وقد عبّر الرّئيس النّميري بآخرة عن عدم رضاه بقرارات نظامه، غير قول الشّاعر أبوالفضل الرّياشي:

وعَاجزُ الرَّأيِ مِضْيَاعٌ لِفُرْصَتِهِ حَتى إذا فَاتَ أمْرٌ عَاتَبَ القَدَرا !

ثُمَّ أنَّ النّميري يمضي في كتابه في هذه الرّواية المختلقة ليقول (ثُمَّ مبدأ التّعويض وعلى أساس القيمة الدّفترية، وكان ذلك يعني خسارة وظلم، خسارة لبعض من تضرروا من هذه القرارات، فلم تكن القيمة الدّفترية تعادل القيمة الحقيقية لمصالحهم، وظلم للدّولة لأنَّها تحمّلت عبء التّعويض وعبء الإدارة في وقت لَمْ تكن تملك فيه الكوادر القادرة على التّشغيل، ثُمَّ كانت مضاعفات التّطبيق زيادة في العمالة، عجز عن تحقيق التّوازن الاقتصادي في تلك المنشآت، بحيثُ زادت ومنذ الشّهور الأولى ميزانية المصروفات عن حجم العادي، ارتباك في أعمال المنشآت التّي جرت مصادرتها أو تأميمها جزئياً) هنا يتحدّث النّميري عن نوعيْن من الظّلم: الظّلم الذّي وقع على من تمَّ تأميم ممتلكاتهم والظّلم الذّي وقع على الدّولة، وكأنَّ تأميم البنوك والشّركات لَمْ يتمّ بقوانين استعرضناها في الفصل الرّابع الخاص بالتّرتيبات القانونية والتّشريعية لقرارات التّأميم والمُصادرة، والتّي أعدّها من كانوا حوله من كبار رجال القانون، وعلى رأسهم رئيس مجلس الوزراء السّيد بابكر عوض الله ووزير الاقتصاد والتّجارة الخارجية السّيد أحمد سليمان وغيرهم ونوقشت في مجلس الوزراء فوافق عليها، كما اعتمدها مجلس قيادة الثّورة ووقّع عليها نميري كرئيس للمجلس، واشتملت على أسس التّعويض ونصّت على أنْ تحول القيمة الصّافية للمصارف وللشّركات التّي أممت إلى سندات اسمية على الدّولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٤٪ سنوياً، ومع ذلك يجوز للدّولة بعد عشر سنوات أنْ تستهلك هذه السّندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية. هل يريد النّميري أنْ يقول إنَّ كُلَّ هذه الخطوات التّي ترتب عليها الظّلم الذّي تحدّث عنه في كتابه تمّت دون علمه؟ من ذا الذّي يمكن أنْ يصدق هذا؟ ربّما كان النّميري سيقنعنا لو أنَّه قال إنَّ هذه القوانين أعدت على عجل ولَمْ تأخذ حظّها من الجهد المهني الذّي كان يجب أنْ يبذل، أو أنَّه لَمْ يؤخذ برأي المختصّين في أساليب تقويم الشّركات والبنوك ومنشآت الأعمال حين صياغة المواد القانونية ذات العلاقة حَتّى لا يترتب عليها ظلم. كُلُّ هذا لَمْ يحدث ليأتي النّميري بآخرة ويتنصل من مسئوليته ومسئولية نظامه بهذا الأسلوب غير المقنع ليس للأحياء ممن عاصروا تلك الفترة، بل لكُلِّ من يقرأ التّاريخ ويطلع على حيثيات قرارات التّأميم والمُصادرة.

على أنَّ الذّي يدعو للأسى والحزن، هو محاولة النّميري في كتابه تحميل كُلّ مسئولية هذه

القرارات الجائرة المزلزلة التّي قصمت ظهر اقتصاد البلاد، لثلاثة من أعضاء مجلس قيادة ثورة مايو حيثُ يقول (ولقد كان وراء ذلك كُلّه تكتل ضمّ الثّلاثة من داخل تجمعنا مع بعض الوزراء الذّين نجحوا في تجنيدهم، وكان الهدف من هذه المؤامرة ثلاثياً: إحجام رأس المال المحلّي والأجنبي عن المساهمة في مخططات التّنمية، إغلاق كُلّ المنافذ المتاحة للبلاد للتّعامل مع الدّول الغربية أو العربية وربط الاقتصاد السّوداني بصورة كاملة مع المعسكر الشّرقي باعتباره المنفذ الوحيد الباقي) يريد النّميري أنْ يقنعنا بهذا المنطق العقيم الذّي يستخف بالعقول، بأنَّ المجموعة التّي نعتها في كتابه بـ "التّكتل" وضمّت المقدّم بابكر النّور، والرّائد فاروق عثمان حمد الله، والرّائد هاشم العطا، لَمْ يشغلهم شاغل مثلهم مثل أعضاء مجلس قيادة ثورة مايو الآخرين، وهم الذّين تسبّبوا في كُلِّ الخطوات والممارسات التّي أوردنا تفاصيلها، ودفعوا دفعاً لاتّخاذ تلك القرارات التّي أفضت لكارثة التّأميم والمُصادرة. هذا في واقع الأمر وفي ضوء التّفاصيل والحيثيات التّي أوردناها في هذا الكتاب، قول مردود لا يقبله منطق ولا تستسيغه عقول كثير من الذّين شهدوا تلك الوقائع وعايشوها وما زالت ماثلة في ذاكرتهم. لكن النّميري كتب هذا وما زالت ثورة الغضب تسيطر عليه بسبب انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م الذّي دفعه للانتقام من هذا "التّكتل" كما أسماه، فأعدم هذه المجموعة من الضّباط وغيرهم وآخرين من المدنيين كما هو معروف. وكان طبيعيا لو أنَّه اكتفي في كتابه بتحميلهم مسئولية انقلاب ١٩ يوليو. أما أنْ يأتي في كتابه بالنّبأ العظيم، فيحمّلهم وحدهم مسئولية قرارات التّأميم والمُصادرة، فهذا أمر لا يقبله المنطق. وها هو الدّكتور منصور خالد، وهو من أبرز شهود تلك الأحداث، يقول (الوزراء الذّين خطّطوا وأشرفوا على قرارات التّأميم هذه لا يمكن أنْ يكونوا بحال وزراء جندهم بابكر النّور وهاشم العطا كما أورد النّميري في كتابه. أما الادّعاء بأنَّ التّأميم قد استهدف به الحزب الشّيوعي، عبر أنصاره في مجلس الثّورة، الحدّ من مشاركة القطاع الخاص، ادّعاء يكذبه أنَّ واحداً من الأصوات العالية التّي ارتفعت ضدّ مُصادرة عثمان صالح، كان صوت بابكر النّور الذّي قال، يومذاك، بأنَّ ضرب واحد من أكبر رجال الأعمال في السّودان لا يؤدّي إلّا إلى إحجام المستثمر ورجل الأعمال السّوداني، في وقت نحن أحوج ما نكون إليهما) منصور خالد – (السّودان والنّفق المظلم: قصّة الفساد والاستبداد) – صفحة ٣٧. وما قاله المقدّم بابكر النّور عضو مجلس قيادة الثّورة يومها، بحسب هذه الشّهادة، حقّ أبلج لا يحتاج إلى دليل، وكما يقول أبو الطّيب المتنبي:

وليسَ يَصحُ في الأفْهَامِ شَيءٌ إذا احْتَاجَ النَّهارُ إلى دَليل!

وربّما لو أنَّ رفقاء الأمس، أعضاء مجلس قيادة ثورة مايو الذّين عناهم نميري وأغلظ في اتهامهم، ما زالوا أحياءً بيننا لكان الحقّ كُلّه معهم إنْ استشهدوا بقول الله تبارك وتعالي:
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ (٦) سورة الحجرات.

وعلى كُلِّ حال بعد أنْ استعاد النّميري السّلطة إثر فشل المحاولة الانقلابية في ١٩ يوليو ١٩٧١م وما سبقها وما تلاها من أحداث دموية، ومن محاكمات وإعدامات، وبعد أنْ تمَّ ترشيحه وتنصيبه رئيساً للجمهورية، جلس النّميري على تل الخطايا يفكر في الخروج من المآزق التّي صنعها نظامه. وبدأ يتنصل ممَّا ارتكبه هو ومجلس قيادة الثّورة ومجلس الوزراء في الفترة التّي سبقت تلك الأحداث من آثام وما اتّخذ من قرارات مدمرة لاقتصاد البلاد تمثلت في التّأميم والمُصادرة الواسعة التّي طالت عشرات المنشآت الاقتصادية التّجارية والصّناعية والمصرفية وغيرها، دون دراسة ودون تدبر. وصف الذّين كتبوا عن تلك الفترة التّحولات التّي بدأت تظهر على النّميري الذّي تحوّل لحاكم بأمره ولطاغية متجبِّر. وكما أوضحنا فيما تقدّم من هذا الفصل، فقد أفضى ذلك التّحوّل في شخصيته للتّنصل من مسئولية قرارات هم أوّل من صنعوها وأعلنوها وأصروا على تنفيذها. والشّاهد أنَّ النّميري بدأ يتراجع عن تلك القرارات بخطى حثيثة كما سنوضحه فيما يلي من صفحات هذا الكتاب.

استدراج النّميري للتّراجع:

رجال الإعمال الذّين لا ينقصهم الذّكاء والدّهاء، اغتنموا فرصة الأجواء التّي أعقبت فشل انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م، ونجاة النّميري وعودته للحُكم بأعجوبة، والتّحوّل الكبير الذّي بدأ يحدث في شخصيته، وما لمسوه فيه من ميل لمراجعة القرارات التّي حمّل وزرها لثلاثة من أعضاء مجلس قيادة ثورة مايو وآخرين، فنظموا مهرجاناً لتكريم "الرّئيس القائد". والحقيقة أنَّ هدف القطاع الخاص في رأينا لَمْ يكن التّكريم بقدر ما كان دفع النّميري لاتجاه جديد يعيد فيه النّظر في سياسات وقرارات مايو، وما وقع جرائها من ظلم وحيف على الكثيرين من رجال الأعمال وضمان عدم عودته لمثلها في الفترة اللّاحقة، ولا شكّ أنَّ هذا هدف مبرّر ومشروع. والحقيقة

أنَّ الصّحف نفسها وقد كانت جميعها تحت سيطرة النّظام، وربّما بتأثير بعض رجال الأعمال، بدأت التّمهيد لتحقيق هذا الهدف حين علمت بنية رجال الأعمال تكريم النّميري. فعلى سبيل المثال جاء في كلمة الأيّام الافتتاحية في العدد رقم ٦٥٩١ بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٧٢م، وتحت عنوان تكريم الرّأسمالية الوطنية للرّئيس نميري ما يلي (في المرحلة الأولى من عمر الثّورة، انكمشت الرّأسمالية الوطنية كردّ فعل للممارسات المتشنجة الّتي كانت تمارسها بعض العناصر والتّي تميّزت بالحقد والتّشفي وبالجهل والتّسرع، الجهل بواقع البلاد وخصائصها والجهل بالنّاس والتّسرع في إصدار الأحكام عليهم وقد كانت الأحكام جاهزة ومفصّلة على كُلٍّ من لَمْ يرق في عيون تلك العناصر). الذّي أرادت الصّحيفة أنْ تقوله، وتطلب منّا إلغاء عقولنا وتصديقه، هو أنَّ النّميري لَمْ يكن أحد تلك العناصر التّي تميّزت بالحقد والتّشفي وبالجهل والتّسرع! وأنّه برئ تماماً من تلك الأحكام الجائرة التّي ترتبت عليها قرارات قصمت ظهر الاقتصاد السّوداني.

كذلك حفلت الصّحف بإعلانات ضخمة، لا شكّ أنّها كُلّها مدفوعة القيمة، قبيل احتفال تكريم النّميري من شاكلة ذاك الذّي نشرته بالبنط العريض صحيفة الأيّام في عددها رقم ٦٥٩٧ بتاريخ ١٩٧٢/٨/٧م وجاء فيه (القطاع الخاص يكرّم الرّئيس القائد، المهرجان تعبير عن دور القطاع الخاص التّاريخي والوطني في دعم النّضال والتّطوّر والاستقرار والتّنمية في السّودان. وتقديراً للسيد الرّئيس واعترافاً بسياسته الوطنية المخلصة في تحقيق إرادة التّغيير الرّامية لدعم اقتصاديات البلاد والانفتاح على العالم - جميع التّجار وأصحاب المصانع والحرف والمهن يشتركون في ذلك اللّقاء الكبير - المهرجان الشّعبي الضّخم بجامع الخليفة بأمدرمان الخميس ١٠ أغسطس ١٩٧٢م). ليس ذلك فحسب بل نشرت الصّحيفة في ذات العدد وأيضاً صحيفتا الرّأي العام والصّحافة صفحة كاملة وبالبنط العريض، بياناً عن المهرجان بتوقيع مقرّر لجنة الإعلام والتّعبئة نيابة عن اللّجنة التّنفيذية لتكريم القطاع الخاص للسيد رئيس الجمهورية، ولا نجد حرجاً في إيراد تفاصيل ذلك البيان كُلّها لأهمّيتها لما نريد أنْ نستنتجه، وكذلك لما كان له من تأثير في استدراج النّميري للأهداف التّي أرادها رجال الأعمال وحفّزتهم لتنظيم ذلك الاحتفال. وقد جاء في البيان ما يلي: (مهرجان القطاع الخاص لتكريم السّيد رئيس الجمهورية: إلى التّجار وأصحاب المصانع والأعمال والحرف في القطاع الخاص بالمدن الثّلاث والأقاليم - يسر اللّجنة التّنفيذية للقطاع الخاص بجميع مناشطه من تجار وصناع وأصحاب أعمال وحرف ومهن وزراع

وأصحاب البصات واللّواري والتّكاسي والفنادق والمطاعم وتعاونيات القطاعي والتّوكيلات أنْ تذكّركم بأنَّ دعوتكم التّي وجهتموها للسيد الرّئيس القائد والتّي ستكون مهرجاناً حاشداً، ستقام في السّاعة الخامسة والنّصف من مساء يوم الخميس الموافق ١٠ أغسطس ١٩٧٢م بجامع الخليفة بأمدرمان. إنَّ لجنة الإعلام والتّعبئة المنبثقة عن اللّجنة التّنفيذية ستمدكم بلافتات الشّعارات التّي سترفعونها باسم القطاع الخاص في ذلك اليوم العظيم، كما ترجو اللّجنة تكرّمكم بترحيل العاملين معكم إلى مكان الاحتفال. وتهيب اللّجنة أيضاً باتّحاد التّجار والغرف التّجارية وأصحاب الصّناعات والحرف والمهن في جميع أنحاء السّودان بإرسال مندوبيهم لحضور ذلك الاحتفال وإرسال برقيات للجنة الاحتفال والقيام بتقديم الهدايا والغذاء للمرضى في ذلك اليوم والاتّصال مع السّلطات المحلّية للعمل على تعطيل كُلّ الأعمال في منتصف نهار ذلك اليوم بحيثُ لا تضار مصالح المواطنين. وترجو اللّجنة أنْ تتمكّنوا من تنظيم أنفسكم لدعم هذا العمل مادياً وللإعداد لهذه المناسبة التّاريخية التّي تعتبر نقطة تحوُّل وانطلاق في اتجاه التّنمية الاقتصادية في البلاد وحَتَّى يستطيع القطاع الخاص في السّودان أنْ يعكس بذلك التّجمع دوره الوطني المخلص في هذا المجال ويؤكّد للرّئيس القائد اعترافه وشكره لتجاوبه مع إرادة التّغيير التّي انعكست في سياسته الوطنية المخلصة من أجل رفعة بلادنا الحبيبة وانفتاحها على العالم). يتضح بجلاء من قراءة ما بين سطور هذيْن الإعلانيْن أنَّ رجال القطاع الخاص أدركوا، بذكائهم ودهائهم، أنَّ النّميري أصبح مهيئا تماماً لإعادة النّظر في قرارات مايو الرّعناء التّي وافق عليها وأعلن معظمها بنفسه وتمَّ تنفيذها بذلك الأسلوب العشوائي المتعجل قبل عاميْن وبضعة أشهر! هذا التّغير الذّي طرأ على شخصية الرّئيس، ليس لحكمة غابت عنه فأدركها بآخرة، ولكنه تصرف بذات التّهور الذّي أملى عليه قرارات التّأميم والمُصادرة ابتداءً، ولكن هذه المرّة في الاتجاه المعاكس وبدافع من الحقد على زملاء الأمس. فكُلّ الذّي حفّزه لمراجعة تلك القرارات في ذلك المدى القصير، نحو عامين، هو رغبته في التّنصل منها باعتبارها خطيئة هو برئ منها تماماً ويتحمّل وزرها آخرون.

إلغاء مصطلح الرّأسمالية الوطنية من قاموس ثورة مايو:

لَمْ يخيب الرّئيس القائد ظنّ الذّين نظموا المهرجان والذّين احتشدوا يستمعون إليه وهو يرتجل مخاطبتهم باللّغة الدّارجة، وبفرح غامر وتبسط أملاه عليه ظرف الاحتفال والحشد الذّي حضر، ليلغي أوّلاً مفردة "الرّأسمالية الوطنية" من قاموس ثورة مايو، ويستبدله بـ"القطاع الخاص"! فقال (كنّا نحن قسّمنا في بداية الثّورة الشّعب إلى عُمَّال ومزارعين وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية، وطول هذه المدّة كنت أسأل وأقرأ في الكتب إيه الرّأسمالية الوطنية؟ وما وجدت تعريف أقنعني إلى أنْ اجتمع معي الوفد الذّي أتى في مجلس الوزراء ليدعوني للحفل ده فقبلت الدّعوة بسرعة وقلت ليهم عاوز أدردش معاكم، إيه يعني رأسمالية وطنية وإيه يعني رجال أعمال ...إيه يعني تاجر؟ وبدأ النّقاش أخوي أخذ مننا ساعة ونصف اتّفقنا إنو مافي حاجه اسمها رأسمالية وطنية في قطاع عام وفي خاص). لَمْ يكن بين أولئك الذّين اجتمعوا بنميري و «دردشوا» معه وكانت المحصلة "إنو ما في حاجه اسمها رأسمالية وطنية" أكاديمي متخصّص أو مفكّر له اطلاع نظري واسع، أو أحد مستشاريه ممَن تحلّقوا حوله في تلك الأيَّام. فالذّين اجتمعوا به ثلة من رجال أعمال وتجار ربّما لَمْ يكمل بعضهم الابتدائية! وعلى كُلِّ حال فقد طلب منهم الرّئيس القائد رفع مذكرة للاتِّحاد الاشتراكي لاعتماد هذا الكشف الجديد الذّي اقتضى إلغاء مُسمَّى الرّأسمالية الوطنية كفصيل من فصائل ثورة مايو ليكون البديل هو «القطاع الخاص».

هنا لا بُدَّ لنا من وقفة مع مقالَيْن نشرتهما صحيفة الأيَّام للبروفسور عمر محمد عثمان أستاذ الاقتصاد المعروف عميد كلية الاقتصاد ومدير جامعة الخرطوم الأسبق في عدديها رقم ٦٦١٢ و٦٦١٣ بتاريخ ٢٤ و١٩٧٢/٨/٢٥م، بعنوان "الرّأسمالية الوطنية أم القطاع الخاص". بدأ المقال الأوّل بالإشارة لما سيقوم به قادة القطاع الخاص بالكتابة للاتِّحاد الاشتراكي، بناءً على ما دار مع الرّئيس نميري، لتغيير مسمى "الرّأسمالية الوطنية" إلى "القطاع الخاص". وبعد تلخيص الأسباب التّي حدت لذلك يقرّر البروفسور عمر عثمان إن (عبارة قطاع الخاص ليست البديل المناسب للرّأسمالية الوطنية، إذ هي تعبير اقتصادي فضفاض لا يفيد إلَّا في إبراز حقيقة سلبية هي تأكيد انتفاء ملكية الدّولة لوسائل الانتاج المستخدمة في نشاط اقتصادي معين). وبعد أنْ

يعدّد ما يدعم رأيه عن مفهوم مصطلح القطاع الخاص، يمضي للقول (من كُلِّ هذا نخلص إلى أنَّ عبارة القطاع الخاص ليست بديلاً لعبارة الرّأسمالية الوطنية، بل وهناك بعض الشّك في أنَّ عبارة القطاع الخاص قد لا تثير نفس الحساسيات التّي يتصوّر البعض عبارة الرّأسمالية الوطنية تثيرها فهي قد توحي بأن هنالك صراعاً بين القطاعين العام والخاص وأنَّ في توسع أحدهما خطراً على كيان القطاع الآخر.) وفي مقاله الثّاني المعنون "الرّأسمالية الوطنية" يوضّح الكاتب مفهوم الرّأسمالية وأنّها مشتقة من رأس المال، وتعتبر أحد عوامل الانتاج الأربعة التّي يعرفها الاقتصاديون. ويشير بوضوح للخلط وتكوين الانطباع الخاطئ في نظر العوام عن "الرّأسمالي" بأنَّه الذّي يكتنز الأموال. ويوضح الكاتب (أنَّ الرّأسمالي الذّي يحتفظ بثروته في شكل أموال سائلة هو رأسمالي مضرب عن القيام بمهمته الأساسية في امتلاك رؤوس الأموال الحقيقية واستخدامها لإنتاج حاجات المجتمع من سلع وخدمات). وبغض النّظر عن الاتّفاق والاختلاف مع وجهة نظر البروفسور عمر محمد عثمان والتّي عبّر عنها في ظرف أيَّام قلائل من لقاء الرّئيس نميري بوفد رجال الأعمال، إلَّا أنَّ الخوض في مثل تلك المفاهيم يحتاج لإلمام متكامل بالجوانب النّظرية والفكرية ذات العلاقة، وكان يتوجّب أَنْ يكون النّقاش حولها في حضرة أهل العلم والمعرفة مثل البروفسور عمر. وليت الرّئيس نميري يومها قرأ وتَمَثَّلَ قول أمير الشّعراء أحمد شوقي:

فَخُذُوا العِلْمَ عَلَى أعْلَامِهِ　　وأطْلُبُوا الحِكْمَةَ عِنْدَ الحُكَمَاء

اعتراف النّميري بالخطأ وتشكيل اللّجنة الفنية لمراجعة قرارات المُصادرة:

استمرّ الرّئيس النّميري في خطبته المرتجلة فتحدّث عن القطاع العام، وركّز على القطاع الخاص وخطورته وأهمّيته لاقتصاد البلاد، ثُمَّ قال (بعد مايو أضفنا المصارف وبعض المؤسَّسات الكنا بنفتكر إنَّها تساعد في دفعه أو السّيطرة على اقتصاد البلد، ولكن وجدنا إنَّها تفاصيل للاقتصاد وما حقو القطاع العام يدخل في هذه التّفاصيل، ولذلك شكلت اللّجان لإعادة النّظر في إرجاع بعض الأعمال من القطاع العام للقطاع الخاص، لأنَّه لا يصح وأنا سُلطة كبيرة أني أبيع القماش بالمتر وأفتح دكان ..أنا أمسك الانتاج الواسع لكن التّفاصيل يجب أنْ نعطيها لمن يديرها. زي ما إنتو شايفين في مؤسَّسات فاشلة غلبنا نديرها ما عندنا الخبرة وما حقو نصرّ على امتلاك هذه المؤسَّسات الصّغيرة اللّي هي في حدود ١٠٠ ألف و٢٥٠ ألف والقطاع الخاص أقدر عليها). أخيراً

أدرك النّميري هذه الحقيقة البديهية التّي ما كان يجب أنْ تغيب عن بال نظام مايو وهو يقدم على مُصادرة تلك المنشآت والأعمال الهامشية الصّغيرة. فما الذّي كان بوسع العقلاء والنّاصحين الذّين أدهشتهم تلك القرارات فعله سوى أنْ يرددوا مع الشّاعر العربي القديم:

رَأَيْتُ لَهُم رَأيِي بِمُنْعَرَجِ اللِّوَى فَلَم يَسْتَبِينُوا النُّصْحَ إلَّا ضُحَى الغَدِ

الغريب أنَّ الرّئيس القائد لَمْ ينس في هذا الجمع الحاشد أنْ يحذّر من الشّيوعيين بقوله (بعض الإخوة الضّالين وهم الشّيوعيين قد خرّبوا القطاع العام والخاص أحبّ أحذركم منهم) وكما سبق أنْ ذكرنا كانت فكرة تآمر رفاقه «الشّيوعيين» في مجلس قيادة الثّورة، هي التّي نسج النّميري حولها مسرحية تحميلهم كُلّ مسئولية قرارات التّأميم والمُصادرة. وها هو يواصل تحميل الشّيوعيين أيضاً مسئولية تخريب القطاع العام والخاص ويحذر رجال الأعمال المحتفين به منهم! نحن هنا لسنا بصدد الدّفاع عن الشّيوعيين، ولكن من ذا الذّي يصدق زعم النّميري أنّهم، وليس أحدا غيرهم من أولئك الذّين اختارتهم مايو وأوكلت لهم إدارة المؤسَّسات المؤممة والمُصادرة، تركوا كُلّ شيء يشغلهم، في تلك الأيّام العصيبة، وأوقفوا كُلَّ جهدهم لتخريب القطاع العام والخاص! ولكن كما يقول أبو الطّيب المتنبي:

إذا سَاءَ فِعْلُ المَرْءِ سَاءتْ ظُنُونُهُ وصَدّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُمِ

مهما يكن من شيء فإنَّ ثمرة احتفال القطاع الخاص به، كان هو إعلان نميري التّراجع عن تلك القرارات. وبالفعل فبعد أسبوع واحد من ذلك اللّقاء وتحديداً في ١٦ أغسطس ١٩٧٢م أصدر النّميري قراراً جمهورياً بتشكيل اللّجنة الفنية لمراجعة قرارات المُصادرة بالنّسبة للسودانيين برئاسة قاض من قضاة محكمة الاستئناف. وباشرت اللّجنة أعمالها بعد أداء القسم أمام النّائب العام واستلام الملفات الخاصّة بالمواطنين الذّين تمّت مُصادرة أموالهم. وبحسب ما جاء في الخبر الذّي نشرته صحيفة الأيّام بعددها رقم ٦٦٠٦ بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٧م فقد صرّح النّائب العام أنّه بالرّغم من أنَّ لجنة مراجعة قرارات المُصادرة قد تسلّمت جميع المستندات اللّازمة التّي على ضوئها ستتقدّم بتوصياتها لرئيس الجمهورية، إلَّا أنَّ ذلك لا يحول دون تقديم أية شكوى يري أي مواطن متضرّر من قرارات المُصادرة أنْ يتقدّم بها للنّائب العام الذّي سيحيلها بدوره للجنة.

خطاب القطاع الخاص ومداعبة عواطف الرّئيس القائد:

نأتي الآن لخطاب القطاع الخاص في حفل التّكريم الذّي سبق حديث النّميري، وقد صيغ بحذق وبأسلوب خاطب عواطف الرّئيس القائد بهدف استدراجه لما يريده رجال الأعمال. أبرزت الصّحف ذلك الخطاب في عناوينها الرّئيسة، وكانت يومها في قبضة الدّولة، وركّزت بالبنط العريض وفي صدر صفحاتها الأولى على فكرة الخطاب المحورية (القطاع الخاص يحتفي بك اليوم لا لمصلحة يبغيها أو حاجة يرجوها وإنما بإيمان صادق برسالتك)! الخطاب ألقاه السّيد محمد إدريس، وبعد التّرحيب أشار "للمؤامرة الشّيوعية الغادرة". ولأنَّ العزف على وتر المؤامرة هو اللّحن الوحيد والذّي بلا شكّ سيطرب النّميري في تلك الأيّام توسع ممثل القطاع الخاص في توصيف المؤامرة قائلاً: (في هذه اللّحظات الرّائعة الّتي تتجلّى فيها الوحدة الوطنية في أروع مظهر وأضخم حشد احتفالاً بعودتك سالماً بعد القضاء على المؤامرة الشّيوعية الغادرة الّتي استهدفت تراث الشّعب السّوداني وقيمه ومقدراته بعد أنْ حاولت العبث بها إلّا أنَّ الله ردّ كيدهم في نحرهم ووفقك للقضاء على هذا الشّر الوبيل) أراد لنا خطاب القطاع الخاص في الاحتفال بالرّئيس القائد، أنْ نفهم أنَّ انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م استهدف التّراث والقيم والمقدرات الّتي كان الحفيظ عليها انقلاب ٢٥ مايو١٩٦٩! ومع ذلك فهذا كُلّه مفهوم وطبيعي أنْ يرد في خطاب القطاع الخاص في تلك الأيّام بظروفها المعروفة، إلّا أنَّ المحير فعلاً هو ما ورد بعد ذلك في الخطاب الذّي جاء فيه (وتأكيداً صادقاً لسياستك الوطنية الّتي تصدر عن إرادة حُرّة مستقلة وتستوحي مصالح البلاد في كُلّ ما يصدر عنها، يشرفني أنْ أرحب بك باسم القطاع الخاص)! أين كانت السّياسة الوطنية ومصالح البلاد الّتي استوحاها نظام مايو ووافق عليها النّميري وأعلنها بنفسه كرئيس لمجلس قيادة الثّورة، حين صدرت قرارات التّأميم والمُصادرة الّتي دمّرت القطاع الخاص، وقصمت ظهر الاقتصاد السّوداني وما زال يعاني من آثارها. ولقد مضى الخطاب بعد ذلك يدغدغ مشاعر النّميري ويعدّد مآثر الرّئيس القائد والآمال المعقودة عليه في تحقيق الوحدة الوطنية والتّنمية الاقتصادية ومجتمع الكفاية والعدل. كما تعرّض لدور القطاع الخاص منذ فترة الاستعمار ودعمه للحركة الوطنية واسهامه في نهضة البلاد وما قدّمه رجال الأعمال السّودانيين وما بذلوه من جهود في مختلف أصقاع السّودان.

لَمْ ينس خطاب القطاع الخاص في مناسبة الاحتفاء بالنّميري ما دار بين الرّئيس ورجال الأعمال

الذّين قابلوه لتوجيه الدّعوة له لحضور التّكريم، وكان محوره فكرة الرّأسمالية الوطنية مقابل القطاع الخاص. وكما تقدّم عندما استعرضنا خطاب المحتفى به، فقد جعل النّميري من تلك القضية محوراً هاماً من محاور حديثه في ذلك الحشد، وحرص خطاب القطاع الخاص على تحريض نميري لتناول ذلك في حديثه. قال ممثل القطاع الخاص (يا سيدي الرّئيس لقد استمعت مشكوراً لاقتراح القطاع الخاص في لقائهم بك أنْ يشار باسم القطاع الخاص للقطاع الذّي كان يشار إليه بالرّأسمالية الوطنية لمجافاة ذلك للواقع ولما له من وشائج تتصل بالفكر الماركسي والنّهج الشّيوعي. فهذه الأرض الطّيبة لن تعرف الرّأسمالية المستغلة ولا الطّبقة الفاجرة المتهتكة التّي تملك سلطان المال تستغله لحرمان المواطنين فيضطرب النّاموس ويحلّ الفقر وعدم الاستقرار). كان لا بُدَّ أنْ يساير ممثل القطاع الخاص التّفكير الذّي سيطر على ذهن النّميري. فالرّأسمالية التّي اقترن اسمها بـ"الوطنية" وكانت حَتَّى الأمس القريب إحدى فصائل ثورة مايو، أصبحت فجأة تتصل بالفكر الماركسي والنّهج الشّيوعي وهي طبقة «فاجرة متهتكة». أما "القطاع الخاص" والذّي، بحسب هذا الفهم الجديد لا يشمل الرّأسماليين، فهو الذّي يضمّ الأنقياء الأطهار المبرئين من كُلّ عيب!

وعلى كُلّ حال مضي خطاب القطاع الخاص في مداعبة عواطف الرّئيس المحتفى به، بكيل عبارات المدح والثّناء وتقريظ الصّفات التّي هبطت عليه من السّماء، فكأنّه ليس النّميري الذّي عرفناه قبل انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م، بخطبه وبياناته الثّورية المشتملة على قرارات مايو والتّي أعلن فيها هو بنفسه قرارات التّأميم والمُصادرة. خاطب ممثل القطاع الخاص النّميري قائلاً: (يا سيدي الرّئيس لقد حقّقت الكثير ونسأل الله أنْ يجري الخير على يديك) ثُمَّ راح يصف الرّئيس بما ليس فيه ونلخص ذلك بعبارات الخطاب كما يلي:

١. لقد وضعت أساساً لطهارة الحُكم ونظافته.

٢. لَمْ تكن تتردّد في انتهاج السّبيل الذّي يؤدي إلى مصلحة البلد وتطوّره فكانت سياستك استجابة صادقة لحاجات الوطن ومتطلّباته فكانت بذلك محلّ قبول وتأييد مواطنيك.

٣.لَمْ تكن أسيراً للشّعارات البراقة ولا متقوقعاً فيها، وإنما كنت الرّائد الذّي لا يكذب أهله والرّجل الذّي يرى الحقّ حقّاً فيتبعه فمنحه الله صدق الرّؤيا ووضوحها.

٤. انتهجت نهجاً يقوم على الانفتاح على العالم ببصيرة واعية وإرادة حُرّة مستقلة.

٥. أكّدت في جميع بياناتك وفي لقائك مع القطاع الخاص المركز المرموق الذّي يتبوأه والدّور الكبير المنوط به والرّسالة التّي ينتظر منه القيام بها في مجال التّنمية، وسنكون عند حسن ظنّك نحشد طاقاتنا ونشد أحزمتنا ونسير معك إلى نهاية الشّوط في بناء السّودان الحديث. ولا نحتاج للقول إنَّ ممثل القطاع الخاص والذّين أعانوه في صياغة هذا الخطاب، قد وفقوا أيما توفيق في اختيار الأسلوب الذّي يحقّق لهم ما أرادوه! ولا تثريب عليهم إذ لَمْ يكن هنالك من أسلوب غير هذا للتّخفيف من غلواء النّميري في تلك الأيَّام. ولكننا نعلم أنَّ واحدةً فقط من الصّفات الخمس التّي ذكروها في خطابهم لو كانت في النّميري والذّين من حوله ممن زيّنوا له قرارات التّأميم والمُصادرة المزلزلة، لما أقدم نظام مايو علي ما أقدم عليه. اللّهم إلَّا إذا أراد ممثل القطاع الخاص أنْ يقنعنا بأن هذا التّحوُّل الدّرامي في شخصية النّميري وما أضفاه عليه من صفات، قد حدث في عام واحد، أي الفترة ما بين فشل انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م وتاريخ هذا الاحتفال الذّي نظمه القطاع الخاص في ١٠ أغسطس ١٩٧٢م! وتجدر الإشارة إلى أنَّ الهدية الكبرى التّي تمَّ الإعلان عنها في ذلك اللّقاء وفي نهاية الخطاب الذّي ألقاه ممثل رجال الأعمال، هي إقامة مستشفى قرّر القطاع الخاص إهدائه باسم الرّئيس القائد للأمّة السّودانية يكون الأوَّل من نوعه في القارة الإفريقية. ولا تثريب على الذّين نظموا ذلك الاحتفال من التّجار ورجال الأعمال وغيرهم من الذّين فاضت الصّحف في تلك الأيَّام بكتاباتهم في تمجيد النّميري ووصفه بما ليس فيه، فكما يقول محمود سامي البارودي:

إذا المَرءُ لَمْ يدفَعْ يدَ الجَوْرِ إن سَطَتْ ... عليه فلا يأسفْ إذا ضَاعَ مَجْدُهُ

وأقتلُ داءٍ رُؤْيَةُ المَرءِ ظَالماً ... يُسيءُ ويُتْلَى في المَحَافلِ حَمدُهُ

بدء تنفيذ قرارات الإعادة:

كما ذكرنا لَمْ يخيب النّميري ظنّ الذّين نظموا الاحتفال به، والذّين لا نشكّ أنَّه قد كان من خلفهم الكثيرون ممَن أصابتهم كارثة التّأميم والمُصادرة. وصدرت الصّحف ومنها الرّأي العام العدد رقم ٩٠ بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٧٢م وفي صدر صفحاتها الأولى كعنوان رئيس (مراجعة قرارات المُصادرة). ثُمَّ صدر القرار الجمهوري بتكليف لجنة إعادة النّظر في قرارات المُصادرة. كما أشارت الصّحف إلى دلالات لقاء الرّئيس بالقطاع الخاص وأفاضت في افتتاحياتها. ومن ذلك ما ورد بافتتاحية صحيفة الأيَّام العدد رقم ٦٦٠٢ بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٧٢م وعنوانها :

حرمة الملكية الخاصَّة..... في فلسفة الثّورة. جاء فيها (أعلن السّيد الرّئيس عن بدء مراجعة ملكية القطاع العام لبعض الأَعمال التّجارية الصّغيرة التّي آلت ملكيتها بقرارات المُصادرة التّي صدرت في أواخر عام ١٩٧٠م. وأكّد السّيد الرّئيس أنَّ قرارات التّأميم لا رجعة فيها لأنَّها صدرت بقانون. وأنَّ المراجعة ستشمل المؤسَّسات التّي تمّت مصادرتها من سودانيين عاملين في دنيا المال والأعمال وأنَّها لن تشمل الأجانب الذّين ثبت أنَّهم كانوا يهربون أموالهم أوّلاً بأوّل.... إن فلسفة الثّورة الاقتصادية تقوم على احترام الملكية الخاصَّة احترامها للملكية العامَّة ... إلخ) إذن لقد أصبح لثورة مايو أخيراً "فلسفة" ترعى حرمة الملكية الخاصَّة وعبر عنها ميثاق العمل الوطني الوليد،الذّي أشارت له الافتتاحية، تحرِّم الاستيلاء على ممتلكات النّاس الخاصَّة! علينا أنْ نصدق أنَّه قد أصبح لثورة مايو تلك الفلسفة وما زالت أصداء قراراتها المزلزلة تملأ أنحاء البلاد وقانون الاستيلاء الذّي أصدرته ثورة مايو وقوانين التّأميم في أوَّل تشريعاتها لنزع الملكية الخاصَّة موجودة ونافذة.

قرارات رفع الحراسة:

كان من ثمرات الاحتفاء بالنّميري وتكريمه صدور قرارات رفع الحراسة عن الممتلكات وإعادة المؤسَّسات المُصادرة. ففي عدد الصّحافة رقم ٢٨٥٧ بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٧٢م نشرت بالصّفحة الأولى صورة الرّئيس القائد وهو يستقبل السّيد أميل شفيق وكيل أعمال مخازن بنيامين بالقصر الجمهوري ويهنئه بعد أنْ أصدر قراره برفع الحراسة عن مخازن بنيامين وقد كان ذلك أوَّل القرارات بردّ الحقوق إلى أهلها. وأوردت الصّحيفة في ذات العدد بجانب الصّورة نصّ القرار الجمهوري رقم (١٠٩) برفع الحراسة عن مخازن وممتلكات بنيامين. ونورد نصّه هنا كمثال للقرارات الشّبيهة التّي ستتوالى بعد ذلك التّاريخ (أمر- عملاً بالسّلطات المخوّلة لي بموجب المادّة (١٠) من قانون الحراسة العامَّة لسنة ١٩٧٠م، وتمشياً مع السّياسة التّي أعلنتها على الشّعب السّوداني في احتفال القطاع الخاص بسيادة العدل وبما أنَّ التّحريات التّي أجريت فيما يتعلّق بمخازن بنيامين لَمْ تسفر عن ارتكابهم لأي جريمة تبرر تقديمهم للمحاكمة، بموجب القانون حيثُ إنَّ أصحاب هذه المخازن قد غادروا البلاد بالطّرق المشروعة بعد استيفاء جميع الإجراءات القانونية اللّازمة لخروجهم وبما أنَّ لديهم وكيلاً شرعياً وممتلكات تغطي جميع ما عليهم من الالتزامات وتفيض عن ذلك بكثير، عليه فإنني بهذا آمر برفع الحراسة عن تلك المخازن

وعن ممتلكات أصحابها على أنْ يباشر وكيلهم الشّرعي أعماله فوراً في إدارة المحلّ بعد عملية التّسليم والتّسلّم مع جهاز الحراسة العامّة. صدر تحت توقيعي في اليوم الرّابع عشر من شهر أغسطس سنة ١٩٧٢م). هنا يمكن التّساؤل: ألم يكن ممكناً التّحري عن ارتكاب بنيامين أي جرائم تبرّر وضع ممتلكاته تحت الحراسة لأكثر من عامين وتعطيل مصالح وكيله الشّرعي قبل اتّخاذ قرار وضع تلك الممتلكات تحت الحراسة؟ أم أنّها تلك الفورة الهوجاء العمياء الّتي تمّت بعلم النّميري وتحت سمعه وبصره وبقرارات وقّع عليها كرئيس لمجلس قيادة ثورة مايو. ولقد كان من حقّ وكيل مخازن بنيامين والعاملين معه الاحتفال بعودة الحقّ المغتصب لأهله، فحرصوا على التّعبير عن شكرهم للرّئيس القائد بالإعلان في صحيفة القوات المسلحة والتّي نشرت صفحة كاملة في عددها رقم ١٩٧ وتاريخ ١٩٧٢/٨/٢٧م بعنوان عريض: شكر من الإدارة والعاملين بمخازن بنيامين. وأوردوا في الإعلان نصّ القرار الجمهوري وصورة الرّئيس القائد يستقبل وكيل بنيامين ويهنئه ويبادله الابتسام. وابتهاجاً بالقرار جاء في الاعلان : يسر مخازن بنيامين أنْ تزف إلى زبائنها الكرام أنّها قرّرت إحداث تخفيض هائل في الأسعار تمشيً مع سياسة محاربة الغلاء وتخفيف العبء على المستهلك – الخميس ٢٤ أغسطس الافتتاح الكبير لمخازن بنيامين – الخرطوم في مواجهة المحطة الوسطى. لكن الذّي يلفت النّظر في هذا الإعلان هو المساحة التّي أفردها للعاملين للتّعبير عن فرحتهم برفع الظّلم وعودتهم لأعمالهم وكسب قوت عيالهم الذّي انقطع لنحو عاميْن من سيطرة جهاز الحراسة على مورد رزقهم، جاء فيها (العاملون بمخازن بنيامين يشيدون بالقرار: أبدى العاملون بمخازن بنيامين وهم: بشير الخليفة، وعبد المتعال طليمات وعمر أحمد إبراهيم تقديراً كبيراً لقرار السّيد رئيس الجمهورية ووصفوه بأنّه حكيم وعادل أخرس ألسنة كُلّ الذّين يسعون للنّيل من عدالة الثّورة ورحمتها، وقالوا إنّ القرار أعاد البسمة إلى شفاه أسرهم التّي ظلت تعتمد على عمل أربابها مورداً لقوتها- كما عبروا عن امتنانهم للمعاملة الطّيبة التّي وجدوها من السّيد أميل شفيق وكيل مخازن وممتلكات بنيامين. وجددوا ولاءهم للثّورة ووعدوا بوضع كُلّ جهودهم في خدمتها وخدمة المواطنين الكرام). ترى كم من العاملين مثل بشير الخليفة وعبد المتعال طليمات وعمر أحمد إبراهيم، ممَن تضرروا وهاموا على وجوههم، وعانوا في معاشهم وعانت أسرهم جراء تلك القرارات البلهاء المتعجلة التّي طالت عشرات منشآت الأعمال والمحال التّجارية بمصادرتها أو وضعها تحت الحراسة؟

قرارات إعادة المؤسّسات المُصادرة:

بعد حوالي ثلاثة أسابيع من احتفال القطاع الخاص بالرّئيس القائد وتحديداً في ١٩٧٢/٧/٣١م صدر القرار الجمهوري رقم (١١٤) بإعادة شركتيْن مصادرتيْن لأصحابها هما شركة الثّقة التّجارية وشركة التّبريد الوطنية. ويعتبر القرار أوّل خطوة على طريق التّراجع عن قرارات المُصادرة. وجاء في ذلك القرار الذّي نشرته صحيفة الأيّام في عددها رقم ٦٦١٩ بتاريخ ١٩٧٢/٩/١م ونورده بنصّه كمثال لقرارات إعادة الشّركات المُصادرة، ما يلي (بعد الاطلاع على قرار المُصادرة الصّادر من مجلس قيادة الثّورة في ١٩٧٠/٦/١٤م فيما يختص بمُصادرة شركتي الثّقة والتّبريد الوطنية. وبعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١١١ الصّادر في ١٩٧٢/٨/١٦م بتكوين اللّجنة الفنية لمراجعة قرارات المُصادرة، وبعد الاطلاع على توصيةَ اللّجنة المُتعلّقة بشركتي الثّقة التّجارية والتّبريد الوطنية قرّر: أوّلاً ، يُعاد العمل الذّي تمّت مصادرته للشّريكيْن جعفر سيد أحمد قريش وديمتري زروغلوس على أساس الحسابات المراجعة في تاريخ المُصادرة مع أخذ المسحوبات في الاعتبار. ثانياً، يحلّ الشّريكان المذكوران محلّ مؤسّسة التّبلدي الهندسية في تنفيذ تعهداتها والتزاماتها المترتبة خلال فترة المُصادرة وتؤول إليهما الحقوق المستحقّة للمؤسّسة خلال تلك الفترة، على أنْ تكون الأرباح التّي حقّقتها المؤسّسة بعد المُصادرة ملكاً للدّولة ويسمح للشّريكيْن باستلام تلك الأرباح لاستثمارها شريطة أنْ يقوما بسدادها لوزارة الخزانة خلال عاميْن من تاريخ استلامها وبدون فوائد. ثالثاً، يُلْزَم الشّريكان باستيعاب جميع العاملين الذّين يكونون عند تنفيذ أحكام هذا القرار في خدمة المؤسّسة على أنْ يترك أمد استيعاب المديريْن لتقدير الشّريكيْن. رابعاً، على مدير عام مؤسّسات الدّولة التّجارية اتّخاذ جميع الإجراءات والتّدابير اللّازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار بالتّعاون والتّنسيق مع كُلٍّ من وزارة الخزانة والمراجع العام – التّوقيع جعفر محمد نميري رئيس الجمهورية) هذا نموذج لقرارات إعادة المؤسّسات المُصادرة والتّي توالت بعد ذلك وفق توصيات اللّجنة الفنية لمراجعة قرارات المُصادرة التّي شكلها الرّئيس نميري كما سبقت الإشارة.

استمرّت اللّجنة الفنية لمراجعة قرارات المُصادرة في أعمالها وفي فبراير من عام ١٩٧٣م صدر بيان عن مكتب الأمين العام لرئاسة الجمهورية بانتهاء أعمالها، جاء فيه أنّه بإعلان القرارات الجمهورية الصّادرة في الخامس عشر من فبراير ١٩٧٣م بشأن الشّركات المُصادرة فإنّ اللّجنة

تكون قد فرغت من مهامها وفقاً لقرار السّيد رئيس الجمهورية. وأوضح البيان أنَّ اللّجنة قد رفعت توصياتها للرّئيس وسيصدر قرارات لاحقة بشأن الحالات الفردية للذّين تأثروا بقرارات المُصادرة. كما سيرفع رئيس اللّجنة الفنية تقريراً شاملاً للرّئيس عن سير أعمالها وبعض الملاحظات الهامَّة التّي وقفت عليها أثناء مباشرتها لمهمتها التّي استغرقت ستة أشهر كاملة. وأوضح البيان جهود اللّجنة في إطار الرّوح التّي حدت بالرّئيس إصدار قراره بإعادة النّظر في جميع قرارات المُصادرة وعلى النّحو الذّي تضمّنه القرار الجمهوري رقم ١١١ الصّادر في السّادس عشر من أغسطس عام ١٩٧٢م والذّي تمَّ بموجبه تشكيل لجنة روعي في تكوينها وجود عناصر قانونية واقتصادية. وأوضح البيان أنَّ الرّئيس أشاد بأعمال اللّجنة الفنية في اجتماعه برئيسها بقصر الشّعب وبالجهد الذّي اضطلعت به في حيدة ودقّة وتقدير عظيم للمسئولية وأوضح البيان أنَّ الرّئيس عبّر عن اقتناعه بتوصيات اللّجنة وأنَّ من شملتهم قرارات المُصادرة مجدداً قد جانبوا الطّريق السّوي باتباع أساليب ملتوية يشجبها القانون ممَّا جعل تأكيد المُصادرة بشأنهم أمراً لا مناص منه. كما عبّر عن ارتياحه لما أوصت به اللّجنة من إنزال عقوبات مناسبة على مَن ثبت للجنة أنَّهم ارتكبوا بعض المخالفات والتّي لَمْ تكن في مجملها ترقى إلى درجة المُصادرة الكاملة الأمر الذّي يتيح لهم فرصاً أُخرى لمزاولة أعمالهم وإزالة ما حاق بهم من أضرار. الأيَّام – ١٩٧٣/٢/٢٠م. وهكذا يتضح أنَّ عملية إعادة النّظر في قرارات المُصادرة أفضت لثلاثة أنواع من المعالجات: مؤسَّسات أعيدت فوراً لأنَّه لَمْ يكن ثمة مبرّر لمصادرتها، مؤسَّسات لَمْ تكن مخالفاتها ترقى للمُصادرة الكاملة فاعيدت بعد النّظر في المخالفات والبت فيها، وأخيراً مؤسَّسات هنالك مبرّر قوي لمصادرتها، بحسب تحريات ورأي اللّجنة الفنية، فتمّ تأكيد قرارات مصادرتها. وعلى كُلِّ حال وبعد صدور ذلك البيان من رئاسة الجمهورية، أُسدل السّتار على قضية القرارات الخاصَّة بالمؤسَّسات المُصادرة وبقيت الآثار السّالبة على الاقتصاد السّوداني يعاني منها لأعوام قادمة.

أفراح أصحاب المؤسَّسات المُصادرة بقرارات الإعادة:

ما إنْ بدأ إعلان قرارات إعادة المؤسَّسات المُصادرة عقب احتفال القطاع الخاص بالنّميري حَتَّى توالت الإعلانات الضّخمة بالصّحف تشيد بقرارات الرّئيس القائد. فمن تلك الجهات التّي

أعلنت بصفحات كاملة في الصّحف حافظ السّيد البربري ومجموعة شركاته والدّكتور معلوف، وآل محمد السّيد البربري وشركة السّجاير الوطنية المحدودة ومجموعة شركات برسميان وإخوان ليمنيوس بإلغاء مُصادرة أسهمهم في مؤسَّسة التّقطير الوطنية، ومجموعة شركات سركيس أزمرليان وآل بيطار ومجموعة شركات بيطار وغيرها. وكالتّ تلك الاعلانات عبارات المدح والثّناء لثورة مايو وقائدها، وتحدّثت عن عدلها وأخذها بالحقّ لأهله. فعلى سبيل المثال نشرت الصّحف بتاريخ ١٩٧٣/١/٨م الإعلان التّالي (جاء الحقّ وزهق الباطل إنَّ الباطل كان زهوقاً. حافظ السّيد البربري ومجموعة شركاته، انطلاقاً من مفاهيم ثورة مايو الظّافرة لتحقيق العدالة والعدل القائم على الانصاف وردّ الاعتبار لكُلِّ مظلوم، وانطلاقاً من العدل النّابع من الأصالة الحقيقية التّي يتمتع بها ابن السّودان البار السّيد الرّئيس القائد اللّواء أ.ح جعفر محمد نميري لتحقيق العدالة بين المواطنين وإرساء قواعد الطّمأنينة والمحبّة والحرية، نتقدّم لك يا سيادة الرّئيس بأجزل الشّكر وعظيم الامتنان لقراركم العادل برد الحقوق إلينا ممَّا يزيدنا ثقة في عدالتّكم ومحبّة في خطوات ثورة مايو البناءة تحقيقاً لمجتمع الكفاية والعدل، ونعاهد الله والوطن ونعاهدك على السّير خلف أهداف مايو لدفع المسيرة الاقتصادية الكبرى نحو الغاية المرجوة) وقد وقَّع هذا الإعلان أبناء حافظ السّيد البربري محمد وأحمد وسيد وشركائهم على محمد العشي ويوسف محمد العشي. ومثال آخر ما نشرته الصّحف في نفس الفترة إشادة من آل بيطار بقرار إعادة شركاتهم (جبرائيل بيطار– أصالة عن نفسه ونيابة عن آل بيطار ومجموعة شركات بيطار يتقدّمون بأجزل آيات الشّكر والعرفان لسيادة الرّئيس اللّواء أركان حرب جعفر محمد نميري على قرار الحقّ والعدل بإعادة مجموعة شركات بيطار إليهم ويعاهدون الرّئيس والشّعب السّوداني الكريم على مواصلة البذل والجهد ليلاً ونهاراً من أجل التّنمية ودعم الاقتصاد الوطني متمنين للوطن كُلّ تقدّم ورفعة وازدهار – جبرائيل بيطار). ومع ما في هذيْن الاعلانيْن من عبارات للمدح والثّناء والإشادة بقرارات الرّئيس نميري وعدالتّه، ومع ملاحظة أنَّ إعلان شركات مجموعة حافظ البربري أورد صورة ضخمة للرّئيس القائد في الإعلان بينما اكتفى إعلان بيطار بإيراد صورة للسيد جبرائيل بيطار مالك المجموعة، إلَّا أنَّه يمكن القول بأنَّ النّجاح الذّي حقّقه احتفال رجال الأعمال بالنّميري والمتمثل في استدراجه لتحقيق أهدافهم، وهو حقّ مبرّر ومشروع كما ذكرنا، وفرحة أصحاب تلك المؤسَّسات بعودة حقّهم المغتصب وممتلكاتهم المسلوبة لهم، والجو العام الذّي أحاط بتلك القرارات وتصويرها من قبل أجهزة الإعلام وكأنَّها

عدالة مطلقة من الرّئيس القائد ونظام مايو، كُلُّ هذا وغيره كان يبرر تلك اللّغة الفضفاضة المسهبة في عبارات المدح للنّميري ونظام مايو والتّي استخدمتها إعلانات أصحاب المؤسّسات التّي ألغيت قرارات مصادرتها. ولا تثريب عليهم ولا على العاملين معهم ممَن أُضيرت مصالحهم وضاقت سُبُل العيش بهم، فقد طغت عليهم الفرحة الغامرة بعودة حقوقهم المغتصبة، وكانوا جميعاً في مقام يصدق فيه قول جرير:

فَـإني قَـدْ رَأَيْــتُ عَـلَـىَ حَــقَــاً   زِيَــارَتِــيّ الخَـلِـيفَـةَ وامْـتِـدَاحِــي
سَـأشْـكُـرُ إنْ رَدَدْتَ عَـلَـيَ رِيشِـي   وأَنْــبَــتَ الــقَــوَادِمَ فِي جَـنَـاحِـي!

مراجعة قرارات التّأميم:

أعلن النّميري في خطابه في الاحتفال الذّي نظمه القطاع الخاص تكريماً له، أنَّ قرارات التّأميم للمصارف والشّركات لَمْ تكن موضوعاً للمراجعة لأنَّ التّأميم تمَّ بموجب قانون كما ورد في حديثه. لكن الحقيقة هي أنَّه كانت هنالك مراجعات لبعض الأُسس التّي تمَّ بموجبها التّأميم ونصّت عليها القوانين ذات العلاقة. وجرت الكثير من الاتّصالات ما بين بنك السّودان والإدارات الجديدة التّي اختارتها سُلطة مايو لإدارة تلك البنوك، بشأن المشكلات والصّعوبات التّي خلقتها ظروف التّأميم المفاجئة، وما اكتنف علاقات المصارف المؤممة الخارجية وواجهها من عقابيل. وقد واجهت المصارف المؤممة الكثير من المشكلات في ممارسة نشاطاتها ممَّا أدّى في مقبل الأيَّام إلى دمج بعضها وإعادة توصيف أدوارها في مجمل النّشاط الاقتصادي في البلاد. فعلى سبيل المثال كانت هنالك اتّصالات تجرى مع بنك الكريدي ليونيه محورها الإشكال القائم حول أسهمه في بنك النّيلين. وقد تراجعت حكومة السّودان ووقّع السّيد إبراهيم منعم منصور وزير الاقتصاد والتّجارة في يوليو ١٩٧٢م نيابة عن حكومة السّودان "اتّفاقية تعويض" مع هذا البنك تمّت الموافقة فيها على تعويض الكريدي ليونيه في فترة أقلّ من تلك التّي حدّدها قانون التّأميم. ففي حديث نشرته صحيفة الأيَّام في عددها رقم ٦٥٧١ بتاريخ ١٩٧٢/٧/٧م أوردت الصّحيفة نصّ اتّفاقية التّعويض التّي وقّعها الوزير مع البنك في يوم ٢٤ مايو ١٩٧٢م، وجاء في مقدّمة الاتّفاقية (أنَّه بموجب قانون تأميم البنوك لعام ١٩٧٠م فإنَّ هذه الاتّفاقية تعبِّر عن صادق رغبة حكومة السّودان في تعويض بنك الكريدي ليونيه عن أسهمه في بنك النّيلين ٤٠٪) ومضت الاتّفاقية للنّص على أنَّه وبناء على ذلك تمَّ التّوصل بين الطّرفين إلى اتّفاق، وافق بموجبه بنك الكريدي ليونيه

على تقدير صافي القيمة الذّي توصّلت له لجنة تقييم البنك التّي كونت بمقتضى قانون التّأميم، وعليه وافق البنك على أنَّ قيمة التّعويض هي تلك التّي حدّدتها تلك اللّجنة بمبلغ مليون و٢٠٢ ألفا و١٥٠ جنيها سودانيا. بالإضافة لمبلغ إضافي قدره ٩٨ ألفا و٥٣٠ جنيها وافقت الحكومة على اعتباره من حقّ بنك كريدي ليونيه يضاف إلى قيمة أسهمه التّي قدرتها لجنة التّقييم عند صدور قرار التّأميم في ٢٥ مايو ١٩٧٠م. ويبدو أنَّ هذا المبلغ هو الذّي كان مثار الخلاف بين تقديرات لجنة التّقييم وما يرى بنك الكريدي ليونيه أنَّه من حقّه كتقييم عادل لأسهمه في ملكية بنك النّيلين. وبناء على رغبة البنك أنْ تدفع له قيمة التّعويضات تمَّ التّوصل إلى جدولة لدفع المبلغ المستحقّ على ثلاثة أقساط متساوية تدفع على مدى ثلاث سنوات، على أنْ يدفع القسط الأوَّل منها في ٧ يوليو ١٩٧٣م والثّاني في ٧ يوليو ١٩٧٤م والثّالث في ٧ يوليو ١٩٧٥م.

السّيد وزير الاقتصاد والتّجارة تحدّث إلى الصّحف عقب توقيعه الاتّفاق قائلاً: (صدقت النّيات فتم الاتّفاق بسهولة) ووصف الاتّفاق بأنَّه مثل يحتذى ونموذجاً للتّعاون الذّي يمكن أنْ يتمّ لو صدقت النّوايا. ومعروف أنَّ الفترة التّي حدّدها كُلٌّ من قانون تأميم البنوك وقانون تأميم الشّركات لتعويض المصارف والشّركات المؤممة هي عشرة إلى خمس عشرة سنة وبسعر فائدة قدره ٤٪. وأوكل القانون للجان تمَّ تشكيلها مهمّة تقييم البنوك والشّركات المؤممة وتقدير التّعويض لكُلِّ بنك وشركة مؤممة ورفع توصياتها لوزير العدل ووزير الخزانة ورئيس مجلس إدارة بنك السّودان. وبديهي أنْ تكون أعمال تلك اللّجان ونتائجها وما توصّلت له من قيمة للبنوك والشّركات المؤممة محلّ اختلاف وجدل مع أصحاب الحقّ في التّعويضات. وقد تركّزت نقاط الخلاف بين الحكومة والشّركات والبنوك المؤممة في التّالي:

١. أساس القيمة الدّفترية (Book value) الذّي أخذ به في تقييم الأصول والممتلكات أي القيمة الأصلية زائداً أي إضافات أو تجديدات أو إعادة تقييم ناقصاً الاستهلاك، لَمْ يكن أساساً مقبولاً أو عادلاً وطالبوا بالتّقييم على أساس القيمة الحالية أي السّوقية للأصول.

٢. طالب بعض أصحاب البنوك والشّركات المؤممة بتعويضهم عن اسم الشّهرة (Goodwill) الذّي بنته مؤسّساتهم عبر سنوات طويلة، ومعروف في المحاسبة أنَّ للشّهرة قيمة ولحساب قيمتها أساليب وطرق محاسبية محدّدة.

٣. كانت هنالك بعض الاعتراضات على سعر الفائدة الذّي حدّده قانون تأميم البنوك وقانون

تأميم الشّركات بنسبة ٤٪.

وهكذا فإنَّ الأساس الذّي اعتمدت عليه تلك اللّجان في تقدير قيمة الأصول الثّابتة لَمْ يكن منصفاً، وقد اعترف النّميري في خطابه في احتفال القطاع الخاص أنَّ اللّجان اعتمدت في تقييمها على "القيمة الدّفترية للأصول" وقال إنَّ هذا غير منطقي وفيه ظلم لأصحاب الحقوق! ولعلّنا نضيف أنَّ الأجواء المتوترة والمشحونة بالشّكّ والرّيبة والتّحامل والعجلة التّي صاحبت قرارات التّأميم واعقبتها أثناء عمل تلك اللّجان، ما كان يمكن أنْ تتيح عملاً مهنياً متقناً. لا سيما وأنَّ تقييم الشّركات والبنوك (Company valuation) لأي غرض كان هو من المجالات المحاسبية العويصة، التّي تتطلّب قدراً كبيراً من العلم المحاسبي والدّربة والخبرة للنّظر في أساليب وبدائل التّقييم للتّوصل لنتائج منطقية. فالأصل في تقويم المنشآت والممتلكات هو حدوث تغيير جوهري في هيكل ملكية تلك المنشآت أو الممتلكات. فاستمرار هيكل الملكية بنفس التّشكيل لا يتطلّب عادة تقويم للمنشأة أو الممتلكات محلّ الملكية، وذلك استناداً إلى مفهوم الاستمرار المحاسبي الذّي يقضي بأنَّ التّكلفة التّاريخية والتّحفظ من أهمّ المبادئ المحاسبية الواجبة التّطبيق عند تقويم صافي أصول أي منشأة أو حقّ ملكية. وعليه فإنَّ نتائج القياس المحاسبي التّقليدي تتمثل في الآتي:

١. اختلاف التّكلفة التّاريخية لصافي الأصول أو الممتلكات عن الأسعار الجارية لها.
٢. عدم الاعتراف بالأصول المعنوية كالشّهرة وبراءة الاختراع بصورة صريحة في السّجلات المحاسبية.
٣. عدم الأخذ في الاعتبار الفرص المستقبلية للنّمو النّاتجة عن التّغيرات الهيكلية المحتملة في الإنتاج والتّسويق واستراتيجية الإدارة.

لهذه الأسباب فإنَّ التّقويم المحاسبي التّقليدي من القوائم المالية واستناداً إلى القيمة الدّفترية للأصول لا يعكس القيمة الحقيقية للمنشأة. ونشك كثيراً في توفّر العناصر المهنية ذات العلم والخبرة بأساليب التّقييم لتأخذ بكُلٍّ ما تقدّم في اعتبارها، لتفادي مثالب القياس المحاسبي التّقليدي، ولتعين اللّجان التّي أنيط بها تقييم المصارف والمؤسَّسات المؤممة للتّوصل للقيمة العادلة لأصولها. ولذلك لَمْ يكن هنالك أمام لجان التّقييم التّي شكلها نظام مايو إثر صدور قرارت التّأميم غير الأخذ بالقيمة الدّفترية وهي، وكما هو معلوم، ايسر البدائل للتّقييم ولا تتطلّب أكثر من الرّجوع للسجلات المحاسبية التّاريخية. وبديهي أنْ تكون نتائج تكن تلك المعالجة

المحاسبية لأصول المنشآت المؤممة المصرفية والتّجارية غير منطقية وغير عادلة! ويصدق فيها قول البحتري:

إذا مَا الجُرْحُ رُمَّ عَلَى فَسَادٍ تَبَيْنَ فِيهِ إهْمَالُ الطَّبِيبِ!

وواضح من اعتراضات أصحاب المنشآت المؤممة أنْ تقييم الشّهرة كأصل، على سبيل المثال، قد أسقط أو تمَّ تجاهله وهو أمر كانت تتطلّبه عدالة التّقييم. وعلى كُلٍّ حال يبدو أنَّ بنك الكريدي ليونيه، الذّي أوردنا الاتّفاقية التّي عقدت معه كمثال، سهّل على الحكومة كثيراً بالتّنازل عن حقّه في اسم الشّهرة لبنك النّيلين، وكذلك قبوله نسبة ال ٤٪ كسعر للفائدة. والذّي يبدو ممَّا استعرضناه أنْ نظام مايو وإنْ تمسك بقراراته في التّأميم للبنوك والشّركات، إلَّا أنَّه تراجع كما يوضح هذا المثال عن بعض الأُسس التّي أصرّ عليها سابقاً ونصّت عليها قوانين التّأميم. وسعت الحكومة سعياً حثيثاً للتّفاهم مع تلك البنوك والشّركات لمعالجة الكثير من المشكلات التّي أفرزتها قرارات النّظام المزلزلة المتعجلة التّي أضرت كثيراً بالاقتصاد السّوداني.

ولقد عبّر الرّئيس نميري عن هذا التّراجع أو على الأقلّ إعادة النّظر في قرارات التّأميم وأكّده، كنهج جديد لنظام مايو، أثناء زيارته الأولى لبريطانيا في مارس ١٩٧٣م، والتّي اصطحب فيها ثلة من وزرائه، ووافق خلالها على تعويض الشّركات البريطانية المؤممة. وبحسب الدّكتور منصور خالد أعلن النّميري ذلك في مؤتمر صحفي، أوضح فيه أنَّ السّودان يرحب بالاستثمار الأجنبي وقال إنَّ الحكومة ستوفّر للمستثمرين الأجانب الضّمانات اللّازمة بموجب القانون السّوداني. منصور خالد – (السّودان والنّفق المظلم: قصّة الفساد والاستبداد) – صفحة ١٠٧. وكما هو معلوم لَمْ تجد تلك المساعي كثيراً في جذب المستثمرين الأجانب، وإعادتهم من جديد لاستثمار أموالهم في السّودان لا من بريطانيا ولا من غيرها. فمن جرّب المجرّب حلّت به النّدامة كما يقول المثل!

الفصل الثّامن

حصاد تجربة التّأميم والمُصادرة

وَجُرْمٌ جَرَهُ سُفَهَاءُ قَوْمٍ وَحَلَّ بِغَيْرِ جَارِمِهِ العَذَابُ

أبو الطّيب المتنبي

تمهيد:

كما حاولنا أنْ نوضِّح في فصول هذا الكتاب، كانت قرارات التّأميم والمُصادرة في الأشهر الأولى لنظام مايو زلزالاً ضرب الاقتصاد السّوداني وأضرّ به ضرراً بليغاً. فطبيعة الاقتصاد السّوداني وبنيته الهيكلية آنذاك، لَمْ تكن تحتمل تلك الصّدمات المباغتة والمفاجئة المتمثلة في قرارات التّأميم، والموجات العاصفة المتتالية من قرارات المُصادرة على النّحو الذّي أوردنا تفاصيله. وكانت الظّروف السّائدة والعلاقات التّجارية والتّعاملات مع الأسواق المحلّية والخارجية المحيطة بالمصارف ومنشآت الأعمال، تتطلّب الحكمة في المعالجات الممكنة التّي تحقّق أهداف الإصلاح الاقتصادي دون أنْ تحدث آثاراً سالبة بل مدمّرة لتلك المؤسَّسات الاقتصادية. ولقد كان ذلك كُلّه وغيره من العوامل في بال الاقتصاديين والمسئولين التّكنوقراط في الوزارات المعنية والأجهزة المختصّة الذّين استعان بهم النّظام الدّيمقراطي السّابق لانقلاب مايو. وتمخض ذلك كما أوضحنا عن برنامج للإصلاح الاقتصادي تبنّته الحكومة، وعرضه وزير المالية في البرلمان، ونُوقش في أجهزة الإعلام ومع رجال الأعمال السّودانيين وفي اجتماعات خاصَّة مع مدراء المصارف والشّركات الأجنبية. كما نتج عنه قرارات محدّدة أعلنتها الحكومة الدّيمقراطية وشرعت فعلاً في خطوات تنفيذها، روعي فيها إلى حدّ ما، التّدرج في التّطبيق وتأمين مصالح المستثمرين المحلّيين والأجانب. وجاءت تلك الجهود في إطار من الفهم المتبادل بين كُلِّ الأطراف ذات العلاقة، حول شرعية ذلك البرنامج وتلك القرارات التّي تكفلها مسئولية الدّولة نحو تأمين مصالح المواطنين والعمل لإفساح المجال للسودانيين للمشاركة في إدارة النّشاط الاقتصادي في القطاعات المختلفة. وهو حقّ مشروع في كُلِّ بلاد العالم وقد تفهّمه رجال الأعمال الأجانب ومديرو المصارف والشّركات الأجنبية بقدر كبير من التّقدير والمسئولية. وكان ذلك كُلّه تحوطاً من الحكومة الدّيمقراطية لتفادي ردود الفعل التّي يمكن أنْ تضرّ بمجمل النّشاط الاقتصادي في البلاد، لو أنَّها تعجلت ولَمْ تتوخى مصالح جميع الأطراف التّي كانت تسهم آنذاك في مختلف النّشاطات الاقتصادية بالبلاد. ومع علمنا بعلل النّظام الدّيمقراطي الذّي سبق انقلاب مايو، والتّي تمثلت في الاضطرابات والصّراعات وعدم الاستقرار السّياسي، لا يمكن القول بأنّه كان غافلاً تماماً عن

25مايو. التأميم والمصادرة | 161

ضرورة الإصلاح الاقتصادي، والعمل لمعالجة هيمنة رأس المال الأجنبي على التّجارة الخارجية والعمل المصرفي في البلاد، أو أنَّه لَمْ يكن يدرك الحاجة لتمكين المواطنين السّودانيين من إدارة النّشاطات الاقتصادية في القطاعات المختلفة. ولقد أشرنا فيما تقدّم لجهود الحكومة والخطوات المتخذة لتحقيق هذه الغايات، وإنْ كنّا ندرك أنَّ الخصومات والمكايدات السّياسية لَمْ تترك لها مجالاً واسعاً لتنفيذها. ولكن ومع هذا لا بُدَّ من القول أيضاً بأنَّ قصر عمر الحكومة الدّيمقراطية التّي سبقت نظام مايو، والتّي لَمْ تكمل الخمس سنوات (أكتوبر ١٩٦٤م – مايو ١٩٦٩م)، ثُمَّ وقوع الانقلاب العسكري نفسه الذّي دشن الحقبة المايوية، كانت من أهمّ الأسباب التّي حالت دون استمرار ذلك النّهج المتدرّج والعقلاني لتحقيق غايات الإصلاح الاقتصادي. ونعرض فيما يلي لبعض الملاحظات حول حصاد تجربة نظام مايو والمشكلات التّي صاحبت وأعقبت قرارات التّأميم والمُصادرة.

عدم استلهام التّجارب:

لَمْ تسلم تجربة التّأميم والمُصادرة في مصر تحت حُكم الرّئيس عبد النّاصر رغم ريادتها من بعض الآراء المعارضة التّي ركّزت على تبيان السّلبيات والمآخذ، ولا نرى أهمّية لإيراد التّفاصيل حولها هنا ونحن بصدد إبداء بعض الملاحظات حول تجربة نظام مايو. ذلك لأنَّ التّجربة المصرية النّاصرية كانت هي التّي شدّت انتباه مجلس قيادة ثورة مايو بشكل رئيس فاستعان بها على نحو من الأنحاء وببعض مستشاريها لاتّخاذ الخطوات التّي أفضت لقرارات التّأميم والمُصادرة. ولهذا يجدر بنا أنْ نشير لإيجابيات تلك التّجربة والتّي نزعم أنَّ قادة مايو لَمْ يدرسوها بعمق، ولَمْ يأخذوا منها الدّروس والعبر المفيدة والمعالجات الملائمة والممكنة في ظروف السّودان وواقعه الاقتصادي آنذاك. إذ لو فعلوا لتجنّبوا الكثير من سلبيات التّجربة السّودانية في التّأميم والمُصادرة، التّي انعكست سلباً على الاقتصاد السّوداني جراء قراراتهم المتعجلة المزلزلة التّي أقدموا عليها، وكانت عواقبها وبالاً على السّودان واقتصاده. فما الذّي فعله عبد النّاصر؟

أوّل ما استلفت نظر عبد النّاصر قائد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م هو البؤس الذّي كان يعيش فيه الفلاح المصري. فقام بإصدار قانون الإصلاح الزّراعي الأوّل في سبتمبر ١٩٥٢م وقد عُدِّل هذا القانون ليلائم المتغيرات، وحدّدت المادّة الأولى فيه الحدّ الأقصى للملكية الزّراعية بـ ٢٠٠ فدان

للفرد. وسمح القانون للمُلّاك الإقطاعيين ببيع أراضيهم الزّائدة عن الحدّ الأقصى لمن يريدون، كما قضى القانون بصرف تعويضات للمُلّاك الذّين نزعت أراضيهم. ونصّ على توزيع الأراضي الزّائدة على صغار الفلاحين في حيازات صغيرة بواقع (٢ إلى ٥ أفدنة)، على أنْ يسدّدوا قيمتها على أقساط لمدة ثلاثين عاماً وبفائدة ٣٪ سنوياً. ونتج عن الإجراءات المتخذة بموجب قانون الإصلاح الزّراعي نزع وتفتيت الملكية الزّراعية في ظلّ التّخطيط الشّامل للزّراعة وذلك عبر الدّورة الزّراعية التّي حدّدتها الدّولة وحرصت بالتّخطيط والمتابعة على تنفيذها لتحقيق هدف الاكتفاء الذّاتي من المحاصيل الزّراعية.

بعد أنْ نظّم عبد النّاصر القطاع الزّراعي وعمل على تطويره اتجه إلى تطوير القطاع الصّناعي حيثُ تمَّ «إنشاء المجلس الدّائم لتنمية الإنتاج القومي» في سبتمبر ١٩٥٢وقام المجلس بإعداد «خطّة الاستثمارات العامَّة» في يوليو ١٩٥٣ وهى خطّة طموحة مدتها أربع سنوات بدأت بمقتضاها الدّولة باستصلاح الأراضي. ثُمَّ اهتمّ عبد النّاصر بعد ذلك بإنشاء المشروعات الصّناعية ذات الأهمّية الاستراتيجية وعلى رأسها صناعات الحديد والصّلب وأعتمد على التّمويل الذّاتي متجنّباً القروض والمعونات الأجنبية. فقامت الدّولة بإنشاء شركة الأسمدة (كيما) وهي صناعة استراتيجية لارتباطها بالقطاع الزّراعي. ثُمَّ أنشأت مصانع إطارات السّيارات (الكاوتشوك). واهتمّ عبد النّاصر في مقبل الأيَّام وفي إطار مشروعه للإصلاح الاقتصادي، بصناعة النّسيج لإعطاء القطن المصري قيمة مُضافة بدلاً عن تصدير الخام. ولأهمّية السّكك الحديدية الاستراتيجية في النّقل وارتباطها بالقطاعات الانتاجية، تمَّ إنشاء مصانع عربات السّكك الحديدية (سيماف). واهتمّت الدّولة بقطاع الطّاقة فأنشأت مصانع الكابلات الكهربائية، وبعد قيام السّد العالي، وفى السّتينات تمَّ تمديد شبكة خطوط الكهرباء من أسوان إلى الإسكندرية، كما تمَّ بناء المناجم في أسوان والواحات البحرية.

ومع تزايد الحملات السّياسية الاستعمارية ضدّ مصر، قام الرّئيس عبد النّاصر في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م باتّخاذ قراره الشّهير الأبرز بتأميم قناة السّويس، وذلك في أعقاب امتناع البنك الدّولي عن تمويل بناء السّد العالي وإنشاء بحيرة ناصر في أسوان لتخزين المياه، فكان ذلك سبباً لقيام إسرائيل وفرنسا وبريطانيا بشنّ الحرب على مصر فيما عرف تاريخياً بالعدوان الثّلاثي. فحفّز ذلك العدوان عبد النّاصر لتمصير وتأميم ومُصادرة الأموال البريطانية والفرنسية في مصر وتمَّ

إنشاء «المؤسَّسة الاقتصادية» عام ١٩٥٧م وأصبحت هي النّواة للقطاع العام المصري، وأسند إليها الاشراف على كُلِّ المؤسَّسات الأجنبية المصرة. وجاءت بعد ذلك خطوة تأميم القطاع المصرفي، فتمّ في فبراير ١٩٦٠م، أي بعد ست سنوات من ثورة يوليو، تأميم بنك مصر وهو أكبر مصرف تجارى. ثُمَّ تلى ذلك تأميم الشّركات الصّناعية التّي كانت تحت سيطرة الاحتكارات البريطانية والأمريكية. وفى يوليو ١٩٦١م، صدرت القرارات الاشتراكية التّي أعلنها عبد النّاصر واتجه بها وبقُوَّة نحو الاقتصاد المخطط الذّي تمارس الدّولة فيه النّشاطات الاقتصادية المحورية بقيادة مؤسَّسات وشركات القطاع العام. مقال بالموقع الإليكتروني لمجلة الوعي العربي – ٢٠١٣/٥/٦م.

يتّضح من هذا الاستعراض الموجز للتّجربة المصرية في عهد عبد النّاصر والتّي تعتبر الأنموذج في التّجارب العالمية في التّأميم والمُصادرة لا سيما في المحيطين العربي والإفريقي، أنَّها بدأت "بمشروع للإصلاح" استهدف أكبر القطاعات الانتاجية وهو الزّراعة. ولقد كانت تلك البداية موفقة وناجحة لأنَّ المحور فيها كان هو "الفلاح المصري" بكُلِّ ما عُرف عنه من خبرة وتميّز وقدرة على الانتاج، إنْ توفّرت له الأرض ليفلحها وتيسرت له مدخلات الزّراعة. ولهذا كان نزع ملكية الأراضي من كبار المُلّاك الاقطاعيين وإعادة توزيعها وتمليكها للفلاحين هو المدخل لمشروع عبد النّاصر لإصلاح الاقتصاد المصري. فهو لَمْ ينزع ملكية الأرض ويضعها في يد الدّولة لاستثمارها وإنما راهن على الفلاح وأراد أنْ يحفّز المنتجين بتمليكهم الأرض في هذا القطاع الاقتصادي الهام. ثُمَّ تدرّجت خطوات مشروع عبد النّاصر لتهتم بالصّناعات الاستراتيجية كما تقدّم. وجاء بعد ذلك قرار تأميم قناة السّويس ثُمَّ تبعته قرارات تأميم البنوك والشّركات الفرنسية والبريطانية إثر العدوان الثّلاثي على مصر. وبرغم أنَّ قرارات تأميم قناة السّويس والشّركات الفرنسية والبريطانية في مصر جاءت كردّ فعل سياسي على العدوان الذّي قامت به الدّول الاستعمارية (إنجلترا، فرنسا، إسرائيل)، إلَّا أنَّها جاءت كذلك بعد ما يقارب السّتة أعوام من اندلاع الثّورة المصرية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وبعد أنْ خطت مصر عبد النّاصر خطوات قوية في مشاريع الإصلاح الزّراعي وتأسيس الصّناعات الوطنية الاستراتيجية.

هنا قد يفيد الوقوف على تلخيص جلال أمين لنتائج تجربة مصر عبد النّاصر حيثُ يقول (خلال فترة العشر سنوات التّي شهد فيها الاقتصاد المصري تدخُّلاً حكومياً بعيد المدى

١٩٥٦م- ١٩٦٥م حقّقت مصر معدّلاً عالياً للنّمو وتغييرا كبيراً في الهيكل الاقتصادي كما يدل على ذلك ارتفاع نصيب الصّناعة التّحويلية في النّاتج القومي والصّادرات بدرجة ملحوظة. في نفس الوقت احتفظت مصر بمستوى معقول من الاكتفاء الذّاتي في الغذاء دون أنْ تتحمّل البلاد عبئاً ثقيلاً من المديونية الخارجية. ولكن تلك الفترة تميزت أيضاً بدرجة عالية من الاتّساق والانسجام بين مختلف أدوات السّياسة الاقتصادية، حيثُ تدخّلت الحكومة في أدقّ تفاصيل النّشاط الاقتصادي، وطبّقت نظاماً للتّخطيط بدرجة من الجدية لَمْ تعرف مصر مثيل له من قبل أو بعد تلك الفترة وخضعت الأسعار للسيطرة الإدارية) جلال أمين – مشكلات التّصحيح الاقتصادي والتّنمية في مصر – في كتاب (التّصحيح والتّنمية في البلدان العربية)، تحرير سعيد النّجار، صفحة ١٥٩- ١٦٠.ومع كُلِّ هذه الانجازات والنّتائج، فإنَّه من غير المعقول أنْ يزعم أحد أنَّ التّجربة المصرية على عهد الرّئيس عبد النّاصر كانت مُبرأة من كُلِّ عيب أو لَمْ يكن لها مشاكلها وهفواتها وآثارها السّالبة في بعض جوانبها على الاقتصاد المصري، وإنْ ظلّت كما قدّمنا هي الأنموذج الأبرز في المنطقة.

وليس الغرض من هذا الاستعراض للتّجربة المصرية أنْ نقول إنّه كان يتعين على مجلس قيادة ثورة مايو أنْ يسير في خطاها حذو النّعل بالنّعل، أو أنْ يلتزم خطواتها ويترسم طريقها، فهذا أمر لا يمكن أنْ يقول به عاقل. ذلك أنَّ للسّودان واقعه وظروفه الخاصّة وتركيبته الاقتصادية المختلفة. ومع هذا فإنَّه لو تمَّ النّظر الحصيف للتّجربة المصرية واستلهامها بشكل صحيح كان يمكن لمجلس قيادة ثورة مايو أنْ يتحرى الواقعية في خطواته وما أقدم عليه من قرارات. فمن حيثُ المدى الزّمني وفيما عدا نزع ملكية أراضي الاقطاعيين في إطار مشروع الإصلاح الزّراعي كما تقدّم، اتّخذ عبد النّاصر قراراته على مدى سنوات، من بداية ثورة يوليو ١٩٥٢م واستمرّت حتي مطلع السّتينات من القرن الماضي.

إغفال السّيناريوهات الممكنة:

كان يمكن لمجلس قيادة ثورة مايو لو تمهّل في دراسة التّجربة المصرية أنْ يحتذي بها في النّظر للبدائل المتاحة لإصلاح الاقتصاد، والتّركيز على الصّناعات التّحويلية والمشاريع الزّراعية والانتاجية الاستراتيجية، ودعم جهود تصدير المنتجات الزّراعية والثّروات الحيوانية وغيرها. وكذلك كان يمكن أنْ يفيد من تلك التّجربة في إعداد الوسائل والآليات، واختيار منهج التّخطيط

الاقتصادي الملائم، ووضع ترتيبات الضّبط الإداري، وإعداد الكوادر اللّازمة لتولي مراكز المسئولية، وترتيب أوّلويات التّأميم والمُصادرة، إنْ كان لا بُدَّ منها، في ضوء الواقع الاقتصادي للبلاد. وفي رأينا أنَّ فرصة دراسة بعض "بدائل السّيناريوهات المتاحة" قد سنحت لمجلس قيادة الثّورة. فقد طلب نميري من المستشار الاقتصادي للمجلس الدّكتور أحمد الأسد، كما تقدّم، كتابة مذكرة ففعل وقدّمها للمجلس. وعرض الوزير أحمد سليمان، من وراء ظهر اللّجنة المركزية للحزب الشّيوعي السّوداني، المذكرة التّي أعدها أحمد الأسد بتكليف من الحزب حسب روايته كما سبق أنْ أشرنا. وسواءً تطابقت المذكرتان أم لا فإنَّ المجلس قد وقف على البدائل ولا بأس من تكرارها هنا وهي:

١. السّيناريو الأوَّل: الإبقاء على تركيبة القطاع المصرفي كما هي شريطة أنْ تُعَزّزْ رقابة البنك المركزي وتُشَجِع البنوك الوطنية (التّجاري وبنكيّ التّنمية الزّراعي والصّناعي).

٢. السّيناريو الثّاني: المشاركة في رأس المال المدفوع بنسبة ٥٥٪ وفي مجالس الإدارات للتّحكُّم في مناشط البنوك والشّركات وقد اكتسبت وفقاً لقانون ١٩٢٥م الاستعماري نفس حقوق الشّركات الوطنية في الاستحواذ على ودائع السّودانيين واستنزاف الفائض الاقتصادي خارج البلاد. لكن الأسد يستدرك في هذا السّيناريو وعلى الرّغم من إيجابياته أنَّ خزينة الدّولة لَمْ تكن تتحمّل "لأنَّها خالية الوفاض لدى استيلاء انقلاب مايو على السّلطة" على حدّ قوله.

٣. السّيناريو الثّالث: إقامة بنوك وشركات وطنية موازية في المدي القصير (خمسة أعوام) لحماية الاقتصاد السّوداني من الهيمنة الأجنبية وذلك بتوسيع هيمنة القطاع العام في مجالات التّنمية وإتاحة فرصة التّمويل للقطاع المحلّي الوطني الخاص. هنا أيضاً يستدرك الأسد بالقول (ومن سلبيات هذا السّيناريو أنَّ القطاع الخاص « كحيان» والقطاع العام «فلسان»).

٤. السّينايو الرّابع: تأميم البنوك الأجنبية والشّركات البريطانية المهيمنة على الصّادرات والواردات بالبلاد. وقد أقترح لهذا السّيناريو اختيار السّتة بنوك دون استثناء البنك التّجاري السّوداني بالإضافة للشّركات البريطانية الأربعة. ويقرّر الأسد حقيقة هامَّة حين يقول (ويعتبر هذا السّيناريو الأكثر مخاطرة والأفظع سلبيات) على حدّ قوله.

وبالتّأكيد، وإضافة لهذه السّيناريوهات،كانت القرارات التّي اتّخذها النّظام الدّيمقراطي (١٩٦٤- ١٩٦٩م) لسودنة التّجارة الخارجية والبنوك، والتّي توفّر عليها نفر من أبناء السّودان

من ذوي التّأهيل والخبرة، وأعلنها وزير المالية يومها السّيد حمزة ميرغني وهو يقدّم ميزانية الدّولة للعام ١٩٦٦/١٩٦٧م للبرلمان، وشرعت الحكومة الدّيمقراطية في اتّخاذ الخطوات العملية لتنفيذها كما أوردنا في مقدّمة هذا الكتاب، كانت تلك الخطوات ستكون بديلاً يمكن النّظر فيه من قبل مجلس نظام مايو والاستفادة منه على نحو من الأنحاء في إصلاح الاقتصاد السّوداني، لو أنّ قادة مايو تمهلوا ولَمْ يدمغوا كُلّ ما سبقهم إليه ذلك النّظام بأنّه شرّ محض ولا فائدة ترجى منه.

وعلى كُلّ حال لو أنّ هذه البدائل أو غيرها أخذت حظّها من النّقاش في مجلسي قيادة الثّورة والوزراء، ولو استُفْتي في مدى ملاءمتها الخبراء الاقتصاديون والمختصّون من ذوي العلم والمعرفة والتّجربة من السّودانيين، ولو تمّ استقدام الخبراء والمستشارين من مصر وغيرها من البلدان التّي خاضت التّجربة، وأمهلوا زمناً كافياً للبحث وللدّراسة وتقديم المشورة، ربّما كانت سُلطة مايو قد سلكت طريقاً غير الذّي اختارته، أو ربّما على أقلّ تقدير كانت تمهّلت وأرجأت السّير في طريق قراراتها المزلزلة لفرصة تتهيأ فيها لها ظروف أفضل للنّجاح. لكنها في واقع الأمر تعجلت في اتّخاذ كُلّ قراراتها تلك في أيّام معدودات ما بين ٢٥ مايو ١٩٧٠م و١٤ يونيو ١٩٧٠م! هذا لو تجاوزنا عن المُصادرات التّي سبقت تلك الفترة وشملت مُصادرة مجموعة شركات عثمان صالح وأولاده وممتلكات رجل الأعمال محمد أحمد عباس. ولكن كيف السّبيل إلى التّأني والصّبر على الدّرس واستقصاء الأمور وتدبر عواقبها، وقد غابت عن مجلس قيادة ثورة مايو الحكمة فكأنّهم ما سمعوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (التّأني من الله والعجلة من الشّيطان) وقوله لأشج بن عبد القيس (إنّ فيك خصلتيْن يحبّهما الله: الحلم والأناة). وكأنّهم ما سمعوا قول أمير الشّعراء شوقي:

لِكُلِّ شَيءٍ فِي الحَيَاةِ وَقْتُهُ   وَغَايَةَ المُسْتَعْجِلينَ فَوْتُهُ!

عدم جاهزية الوزارات والجهات المختصّة:

إضافة لعدم استلهام التّجارب السّابقة في التّأميم والمُصادرة بشكل عقلاني ودراستها بعمق لاستخلاص العبر المفيدة، وعدم دراسة البدائل المتاحة لإصلاح الاقتصاد السّوداني في ذلك الوقت والتّي كان يمكن أنْ تكون بديلاً أو تمهيدا للقرارات التّي أقدمت عليها سُلطة مايو، وإضافة لعدم التّريث والعجلة المفرطة في اتّخاذ تلك القرارات، كان من أبرز العقبات التّي واجهتها تجربة مايو

في التّأميم والمُصادرة هي عدم استعداد الجهات التّي أنيط بها الإشراف على التّأميم والمُصادرة مثل وزارة الخزانة (المالية)، ووزارة الاقتصاد والتّجارة الخارجية، ووزارة الصّناعة، والجهاز المركزي للرّقابة، العامّة وبنك السّودان، وغيرها من الأجهزة المختصّة، لتحمّل مسئولية تنفيذ القرارات. وقد سبق أنْ أشرنا إلى عدم جاهزية الجهاز المركزي للرّقابة العامّة للإشراف على قرارات المُصادرة، إذ لَمْ تكن أجهزته قد اكتملت حين بدأ صدور تلك القرارات، بل لَمْ تكن قد توفّرت له الكوادر الإدارية والمهنية التّي تمكّنه من الإشراف المالي والإداري والفني على الشّركات المُصادرة التّي تعدّدت نشاطاتها وأحجامها وتشابكت علاقاتها الخارجية والمحلّية. أما الوزارات المختصّة فقد كانت تمارس نشاطاتها ومهامها التّقليدية وكانت تفتقر للأجهزة المتخصّصة التّي تمكّنها من الإشراف الإداري والمالي والفنّي على الشّركات التّجارية الكبرى التّي جرى تأميمها. كما لَمْ يكن بنك السّودان بوضعه الإداري وبكوادره العاملة آنذاك في كامل جاهزيته لتحمّل مسئولياته كمالك لرؤوس أموال البنوك التّي جرى تأميمها في ٢٥ مايو ١٩٧٠م، وكممثل لجمعيات المساهمين للبنوك المؤممة، وبدا الأمر كما لو أنَّه مُجرّد مسرحية أريد لها أنْ تتمّ بأي أسلوب في ذلك الجو المشحون بالغفلة والانفعال والرّغبة في إعلان إنجازات متوهمة في الذّكرى الأولى لثورة مايو!

مشكلة الكوادر الإدارية والمهنية المتخصصة:

من المشكلات العويصة التّي أثرت سلباً على تجربة التّأميم والمُصادرة، ولها علاقة مباشرة بعدم جاهزية الوزارات والأجهزة والجهات التّي أنيط بها الإشراف على المؤسَّسات المؤممة والمُصادرة، عدم توفّر الكوادر البشرية الإدارية والمهنية المتخصصة والمؤهلة وذات الخبرة التّي كان يمكن أنْ تسند لها إدارة البنوك والشّركات ومنشآت الأعمال التّي تمّ تأميمها ومُصادرتها. قامت سُلطة مايو بعد صدور قرارات التّأميم في ٢٥ مايو ١٩٧٠م كما سبق أنْ أوضحنا، بتشكيل مجالس الإدارات للبنوك والشّركات الكبرى وتَمَّ اختيار أعضائها من بعض رجال الخدمة المدنية والقوات النّظامية المتقاعدين والشّخصيات العامَّة وبعض أصحاب المهن، كما قامت بتسمية المدراء التّنفيذيين لتلك الشّركات والبنوك. ومع حرص سُلطة مايو على اختيار شخصيات عُرف بعضها بمواقعهم الاجتماعية، أو انتماءاتهم الأسرية، أو بتميزهم في المناصب التّي عملوا فيها في مواقع الخدمة العامَّة المختلفة، إلَّا أنَّ خبرة بعضهم لَمْ تكن متوافقة مع ما ألقي على تلك المجالس

من تبعات.

بيد أنَّ مشكلة ضعف الكوادر الإداريـة والمهنية كانت أكثر وضوحاً في الشّركات المُصادرة التّي تولى الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة الإشراف عليها. فبمراجعة تكليفات الجهاز وتسمية مدراء الشّركات المُصادرة كما أوردناه في الفصل الخامس، يتّضح أنَّ كثيراً منهم لَمْ تكن له أي خبرة أو تجربة في إدارة العمل التّجاري في مجال الصّادر والوارد والوكالات التّجارية وغيرها أو في النّشاط الصّناعي أو الخدمي الذّي كانت تمارسه تلك الشّركات. فمعظم من أسندت إليهم مسئولية إدارة الشّركات المؤممة كانوا من المنتدبين من الوزارات والأجهزة الحكومية والمتقاعدين من رجال الخدمة المدنية والقوات المسلحة وبعض المهنيين والشّخصيات العامَّة. لَمْ تكن لكثير ممَن تمَّ اختيارهم لمواقع المسئولية لإدارة الشّركات المُصادرة القدرة على متابعة النّشاطات التّجارية والصّناعية والخدمية وغيرها، أو الإلمام بالأسواق المحلّية والخارجية، أو رعاية العلاقات التّجارية في إطار الوكالات الممنوحة لتلك الشّركات من أصلائها في الخارج، بما يضمن استمرار نشاط تلك الشّركات كما لو كان قبل المُصادرة. يضاف لهذا أنَّهم لَمْ تكن لديهم المعرفة والقدرة على قراءة وتحليل التّقارير المالية ومتابعة الأداء المالي للشّركات، ورصد وتحليل اتجاهات السّوق، والتّصدي للمصاعب الفنية والانتاجية، وتطوير النّظم والإجراءات الإداريـة، وممارسة الرّقابة على أنشطة الشّركة وأداء العاملين فيها وغير ذلك ممَّا يدخل في مهامهم ومسئولياتهم الإدارية. هذا على مستوى الإدارات التّنفيذية العليا التّي اختارها وكلَّفها الرّقيب العام بتفويض من مجلس قيادة الثّورة لإدارة الشّركات المُصادرة كما تقدّم. وقد اعترف الرّقيب العام الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر بهذا إذ يقول (حدثت سلبيات كثيرة وكان لأصحاب الشّركات التّي تمّت مُصادرتها شبكة علاقات واسعة في الخارج، تأسّست على مدى سنين طويلة. ولَمْ يكن من السّهل على القيادة الجديدة لهذه الشّركات أنْ تبني بسهولة علاقات عمل وطيدة مع المصدرين أو المستوردين في أوربا وغيرها. فالتّعاملات التّجارية تعتمد على المعرفة الشّخصية والثّقة المتبادلة والمصداقية المكتسبة من خلال التّعامل. ورغم أننا أرسلنا وفودا إلى كُلِّ الشّركات التّي كانت تتعامل مع الشّركات المُصادرة إلَّا أنَّها لَمْ تحقّق إلَّا قدراً متواضعاً من النّجاح) الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر – (مايو: سنوات الخصب والجفاف) – صفحة ١٠٣. وهنا يحار المرء هل كانت تلك الأمور البديهية التّي وردت في شهادة

الرّائد زين العابدين خافية على مجلس قيادة ثورة مايو ومجلس وزرائها ومستشاريها قبل أنْ يقدموا على تلك القرارات المزلزلة؟

كان الضّعف وعدم الخبرة الإدارية والمهنية واضحاً على المستويات القيادية العليا، أما على المستويات الإدارية الوسيطة والدّنيا فقد تمَّ توظيف المحاسيب والأقارب والأصدقاء في بعض المؤسَّسات المؤممة والمُصادرة دون معايير موضوعية وفي بعض الأحيان دون احتياج وظيفي حقيقي لتعيينهم. وقد أدّى هذا إلى تزايد كلفة بند الرّواتب والأجور والبدلات والحوافز وغيرها من مزايا العاملين في عدد من المؤسَّسات المؤممة والمُصادرة، وتجاوزا لكُلِّ الضّوابط والإجراءات الحاكمة لهذه المزايا قبل التّأميم والمُصادرة. وقد أدى هذا السّلوك الإداري والتّوظيف العشوائي إلى تزايد المصاريف الإدارية وفي ضوء تدني الأداء وتناقص النّشاط بسبب الهزّة التّي أحدثتها قرارات التّأميم والمُصادرة، ومع مرور السّنوات تآكلت الأرباح وتراكمت الخسائر وأصبحت معظم هذه المؤسَّسات عبئاً ثقيلاً على الدّولة.

إعادة التّنظيم والدّمج العشوائي:

كانت العجلة في قرارات تأميم البنوك دون استعداد كاف لإدارتها من العوامل التّي أدّت لاحقاً إلى التّفكير في خطوات دمجها وإعادة تنظيمها. ففي العدد الخاص لصحيفة الأيّام مناسبة الذّكرى الثّانية للثّورة، الذّي ورد به تلخيص لقرارات نظام مايو لعامين، أوردت الصّحيفة خبراً عن قرار سُلطة مايو في نوفمبر ١٩٧٠م، أي بعد ستة أشهر فقط من قرارات تأميم البنوك مفاده (إعادة تنظيم ودمج النّظام المصرفي لخلق بنوك متخصصة في مجالات الاقتصاد والانتاج الزّراعي والتّعاوني والصّناعي والتّجارة الدّاخلية والخارجية والتّوفير والاستثمار العقاري). وكما هو معلوم تمَّ فعلاً دمج بعض البنوك المؤممة في بعضها لاحقاً. ولا شكّ أنَّ عملية إعادة التّنظيم والدّمج قد أدّت لإرباك النّشاط المصرفي وتعاملات البنوك المحلّية والخارجية، ومنظومة علاقاتها مع عملائها ومراسليها بالخارج. والغريب أنَّ التّفكير في الدّمج جاء في وقت كانت لجان تقييم البنوك ما زالت تواصل أعمالها ولَمْ تفرغ من مهامها، إلاّ في فبراير ١٩٧١م، حين رفعت تقريرها للرّئيس نميري بحسب ما نشرته الصّحف.

من الإجراءات التّي زادت الأمور تعقيداً، لا سيما بالنّسبة للشّركات المُصادرة، ما قامت به سُلطة مايو، في إطار عملية إعادة التّنظيم، من دمج للشّركات المؤممة، حين قضى قانون تأميم

الشّركات الصّادر في ٢٥ مايو ١٩٧٠م بتأميم ودمج شركتي متشل كوتس وسودان مركنتايل في مؤسَّسة الدّولة التّجارية التّي أنشأت بموجب قانون خاص بها منحها صلاحيات واسعة لممارسة تجارة الصّادر والوارد. تمَّ ذلك دون مراعاة للمنافسة التّجارية في النّشاطات المتماثلة، أو بين الوكالات التّي كانت تمثلها كُلٌّ من الشّركتيْن في السّلع والمعدات المتشابهة. كما اتّخذ القرار دون انتظار نتائج تقييم أصول كُلّ من الشّركتيْن ودمج تلك الأصول على أُسس محاسبية سليمة تراعى فيها المعايير المهنية التّي تحكم دمج الشّركات. وتمَّ اتّخاذ القرار بالدّمج كذلك دون التّرتيب الإداري السّليم الذّي يضمن استمرار النّشاط للشّركة الموحدة بعد الدّمج بصورة سليمة. ولاستحالة تنفيذ قرار الدّمج عملياً ظلّت الشّركتان تعملان بشكل مستقل حَتَّى تمَّ إنشاء مؤسَّسة قطاعية هي "المؤسَّسة العامَّة للقطاع التّجاري" بموجب لائحة التّأسيس التّي سبق لنا استعراضها كنموذج للمؤسَّسات القطاعية والصّادرة في عام ١٩٧٣م بموجب قانون مؤسَّسات القطاع العام لسنة ١٩٧١م.

قضت تلك اللّائحة بأنْ تتكوّن هذه المؤسَّسة القطاعية من أربع مؤسَّسات فرعية. وفي هذا الإطار تمّت العديد من عمليات التّنظيم وإعادة التّنظيم حيثُ أصبحت "مؤسَّسة مايو للعاملين" جلاتلي هانكي سابقاً والتّي تمَّ تأميمها بموجب قانون تأميم الشّركات في ٢٥ مايو ١٩٧٠م وتمَّ تشكيل مجلس إدارة مستقل لإدارتها، أصبحت تابعة للمؤسَّسة العامَّة للقطاع التّجاري وشكلت النّواة للمؤسَّسة الفرعية للتّجارة والخدمات، وأصبحت شركة متشل كوتس هي النّواة للمؤسَّسة الفرعية للسيارات، وشركة سودان مركنتايل هي النّواة للمؤسَّسة الفرعية للمعدات الهندسية، ومؤسَّسة أكتومايو (شركة عثمان صالح وأولاده المُصادرة) هي النّواة للمؤسَّسة الفرعية للصّادر. وفي هذا الإطار التّنظيمي جرت العديد من عمليات تغيير التّبعية الإدارية للوحدات والنّشاطات المختلفة. ولَمْ تحكم تلك التّغييرات أُسس تنظيمية ومعايير مهنية تراعي ما يتطلّبه العمل التّجاري من مرونة وتنافس بين الشّركات التّي تسوِّق منتجات متشابهة أو تنافس في ذات الأسواق المحلّية والعالمية. فلم يكن معقولاً أنْ تتولى "مؤسَّسة السّيارات" تسويق وبيع جميع موديلات السّيارات بكُلِّ أنواعها والتّي يفترض أنْ يكون بينها التّنافس التّجاري المعروف، ولَمْ يكن ذلك مقبولاً كذلك للشّركات الأجنبية المورِّدة التّي تحرص على استقلالية وخصوصية وكلائها والشّركات التّي تتعامل معها في السّوق المحلّي. ونفس هذا ينطبق على

التّوكيلات التّجارية المتشابهة ووكالات الخطوط الملاحية وغيرها من النّشاطات المتشابهة التّي تمَّ تجميع وحداتها في إطار مؤسَّسة التّجارة والخدمات، وكذلك المعدات والآليات المتنافسة التّي تعمل في مجالها مؤسَّسة المعدات الهندسية. وحَتّى مؤسَّسة الصّادر التّي ضمّت الشّركات العاملة في مجال تصدير الحبوب الزّيتية كالمؤسَّسة الإفريقية للتّجارة والصّناعة ومؤسَّسة الشّهداء التّجارية ومؤسَّسة أكتوبر الوطنية ومؤسَّسة يوليو التّجارية وغيرها، لَمْ تكن هي الجهة القادرة على إدارة تجارة الصّادر من الحبوب الزّيتية والأمباز والكركدي وغيره، والتّعامل مع السّوق المحلّي والعالمي بإتاحة الفرصة لشركاتها للتّنافس وإعطائها المرونة الكافية لمارسة نشاطاتها بصورة فعالة.

يضاف لهذا في الجانب التّنظيمي ما قام به الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة من إجراءات اقتضت دمج بعض الشَّركات ومنشآت الأعمال المُصادرة فوراً ودون اعتبار كاف لطبيعة تلك الشّركات، ودرجة التّنافس بينها، واختلاف الأصلاء الذّين تعمل بالوكالة عنهم داخل البلاد، والتّباين في الأسواق المحلّية والخارجية التّي تمارس نشاطاتها فيها. ففي ١٤/٦/١٩٧٠م وفي الموجة الثّالثة من قرارات المُصادرة كما تقدّم، أعلن نميري مُصادرة عدد من الشّركات. وفي نفس اليوم أعلن الرّقيب العام التّكليفات الإدارية لمدراء المؤسَّسات المُصادرة التّي أوردنا تفاصيلها في الفصل الخامس. ولكن المدهش هو أنَّ تلك القرارات الفورية لَمْ تقتصر على التّكليفات الإدارية وتسمية الأشخاص الذّين أنيط بهم إدارة تلك الشّركات المُصادرة، وإنما تجاوزت ذلك لدمج فوري لبعضها. ومن ذلك:

- الشّركة الأهلية لصناعة المنسوجات وشركة حلاج أخوان دُمجتا في شركة واحدة، تحت اسم الشّركة الوطنية لصناعة وتوزيع المنسوجات.
- شركة برسميان وشركة الهندسة الأهلية، دمجتا تحت اسم مؤسَّسة سوباط التّجارية الهندسية.
- خدمات البص السّريع أضيفت إليها أعمال باسيلي بشارة وتقرّر أنْ تعملا تحت اسم مؤسَّسة النّقل الوطنية.
- شركة الثّقة التّجارية وشركة التّبريد دُمجتا تحت اسم مؤسَّسة التّبلدي الهندسية.
- مخازن أدوية وليم فريوه أضيفت إلى شبيكة إخوان والشّركة التّجارية العالمية وقسم الأدوية

من مؤسَّسة أكتوبر الوطنية (تشاكروغلو سابقاً) لتعمل جميعها تحت اسم مؤسَّسة الأدوية الوطنية.

• شركة زيت الولد أضيفت لمؤسَّسة أكتوبر الوطنية التّجارية لتكون تحت إدارتها.

هنا يجدر التّساؤل:

هل تسنى للجهاز المركزي للرّقابة العامَّة أنْ يدرس أوضاع هذه الشّركات من النّاحية الإدارية والمالية والإنتاجية والتّسويقية، وعلاقاتها التّجارية المحلّية والخارجية، والتزاماتها تجاه الموردين والبنوك وغيرها، حَتَّى يتخذ قرارات الدّمج والإضافة؟ والإجابة البديهية هي أنَّ هذا الأمر وفي تلك الظّروف كان عسيراً للغاية إن لَمْ يكن مستحيلاً. وحَتَّى لو افترضنا أنَّ جهاز الرّقابة ظلّ منذ تاريخ الانقلاب في ٢٥ مايو ١٩٦٩م (وليس تاريخ إنشاء الجهاز في ٥ يناير ١٩٧٠م) يدرس أوضاع تلك الشّركات ويوصي لمجلس قيادة ثورة مايو لاتّخاذ قرارات دمجها، هل كان ذلك ممكناً في تلك الفترة القصيرة؟ لا سيما وأنَّ الجهاز لَمْ يكن قد توفّرت له الكوادر المهنية التّي يمكن أنْ تقيّم أوضاع تلك الشّركات من جميع جوانبها ليتسنى دمجها على أُسس واقعية. وبفرض أنَّ الجهاز المركزي للرّقابة العامَّة أناط بالمدراء المكلّفين القيام بعمليات الدّمج حين صدرت تلك التّكليفات الإدارية، هل قاموا بتلك المهمّة بالأسلوب المهني المطلوب أم ظلّت تلك الشّركات تمارس نشاطاتها متفرّقة عن بعضها، وكان ذلك سبباً رئيساً من أسباب تدني أدائها المالي وتراكم خسائرها وتزايد مشكلاتها حَتَّى أصبحت عبئاً ثقيلاً على الدّولة؟

الشّرعية الثّورية وإفرازاتها القانونية:

كما أوضحنا في الفصل الخاص بالتّرتيبات التّشريعية والقانونية الخاصَّة بقرارات التّأميم والمُصادرة، كان التّشريع يتمّ بموجب "الشّرعية الثّورية". فكثير من تلك التّرتيبات تمّ وضعها على عجل ولا يبدو أنّها قد خضعت للنّظر المهني المتأني الذّي كانت تستوجبه خطورة تلك القرارات وأهمّيتها. ويلاحظ الارتباك والخلط في بعض تلك القوانين ممَّا أدّى إلى تعديلات أدخلت على عدد منها في وقت وجيز بعد إصدارها وبعد صدور أحكام وقرارات بموجبها. وأخطر من هذا هو حالة الارتباك الكبير الذّي أحدثه التّشريع للمؤسَّسات العامَّة، والغموض والإبهام في بعض مواد القوانين واللّوائح وأوامر تأسيس المؤسَّسات العامَّة التّي صدرت بموجبها. والتّضارب في الصّلاحيات وتعارضها وغموضها أحيانا فيما بين المستويات التّي خلقتها تلك

القوانين للإشراف على إدارة المؤسَّسات العامَّة، على سبيل المثال فيما بين الوزراء المشرفين على القطاعات المختلفة ومجالس إداراتها. كذلك مهدت تلك التّشريعات، وبخاصَّة قانون مؤسَّسات القطاع العام لسنة ١٩٧١م وقانون المؤسَّسات العامَّة لسنة ١٩٧٦م، لتسرّب الرّوتين الحكومي للمؤسَّسات العامَّة وإقحام بعض التّرتيبات الإدارية والتّنظيمية التّي لا تلائم كُلّ المؤسَّسات العامَّة بهدف توحيدها تسهيلا للرّقابة المركزية الحكومية على المؤسَّسات العامَّة. ولقد أبدينا بعض الملاحظات على تلك القوانين والصّلاحيات التّي مُنِحَتْ للجهاز المركزي للرّقابة العامَّة ولجهاز الحراسة العامَّة وغيرهما من الأجهزة

إقحام الرّوتين الحكومي في المؤسَّسات العامَّة:

يضاف لما تقدّم من صعوبات في إطار حصاد تجربة التّأميم والمُصادرة، بدء تسرّب الرّوتين الحكومي والبيروقراطية في المؤسَّسات العامَّة، ومحاولة إقحام النّظم واللّوائح والإجراءات الحكومية، والتّفكير في توحيد شروط الخدمة للعاملين بتلك المؤسَّسات باعتبار أنَّهم يعملون جميعاً في مؤسَّسات تملكها الدّولة. وساعد على تسرّب الرّوتين الحكومي للمؤسَّسات العامَّة، السّيطرة المركزية للوزارات المشرفة على المؤسَّسات، والنّظم الرّقابية التّي فرضت على إعداد خططها وموازناتها التّقديرية، وإعداد حساباتها الختامية وقوائمها المالية لتتماشي مع مطلوبات أجهزة الدّولة الرّقابية. كما ساعد في إقحام الرّوتين الحكومي سعي الدّولة وأجهزتها المختصّة لتطبيق الكادر الموحد للعاملين بجميع المؤسَّسات العامَّة. وقد أسهم إنشاء "الجهاز الإداري المركزي" تحت إشراف وزير المالية والتّخطيط الاقتصادي رئيس المجلس الأعلى للمؤسَّسات بموجب قانون المؤسَّسات العامَّة لسنة ١٩٧٦م، في تسريع وتيرة تسرّب الرّوتين الحكومي في كثير من الجوانب الإدارية والتّنظيمية والسّياسات والإجراءات ذات العلاقة بالتّوظيف وشروط خدمة العاملين. وكان ذلك مجافياً لطبيعة العمل في المؤسَّسات المؤممة والمُصادرة، التّي تختلف بحُكم نشاطاتها المتنوِّعة وتنافسها عن أجهزة ومؤسَّسات الخدمة العامَّة. ولقد سعت بعض نقابات العاملين في تلك المؤسَّسات وساندت فكرة تطبيق كادر موحد، إما بجهل منها بتداعياته على تلك المؤسَّسات، أو ظنّا منها بأنَّه سيمكنها من الحصول على مكاسب لأعضائها دون النّظر للفوارق في نشاط المؤسَّسات وأدائها المالي والتزاماتها وقدرتها على تحمّل أعباء إضافية. فعلى سبيل المثال كان منح الحافز السّنوي (البونص) في مؤسَّسة معيّنة، يبرر أداؤها المالي منح العاملين بها

ذلك الحافز، كان ذلك يشعل نار المطالبة بالمعاملة بالمثل في معظم المؤسّسات الأخرى، والتّي كانت إداراتها في الغالب تستجيب لضغوط النّقابات التّي تمَّ تسيسها وارتبط معظمها لاحقاً بالتّنظيم السّياسي لنظام مايو "الاتّحاد الاشتراكي السّوداني". هذا إضافة لأسباب أخرى، ساعدت في تنامي العجز في الأداء المالي لكثير من تلك المؤسّسات والتّي بدأت خسائرها تتراكم عاماً بعد عام.

أعباء النّشاطات الاقتصادية الهامشية:

من المشكلات التّي خلقتها قرارات المُصادرة إقحام الدّولة في إدارة نشاطات صغيرة وهامشية. فحين أعلن النّميري عن المؤسّسات المُصادرة في ١٩٧٠/٦/١٤م اشتملت القائمة كما تقدّم، في الفصل الخاص بقرارات المُصادرة، على منشآت صغيرة تديرها عائلات أو أفراد، منها مطاعم ومحلّات تجارية وفنادق ودور للسينما وممتلكات عقارية وغيرها. وكان واضحا أنَّ الدّولة قد دخلت بذلك في خضم عويص لنشاطات لا يمكن أنْ تفكر أي سُلطة عاقلة لضمها للدّولة أو لمارستها كنشاط اقتصادي. فهي لا تمثل أي أهمّية من حيثُ نشاطها ولا تعتبر منشآت حيوية أو استراتيجية تستوجب تدخُّل الدّولة، بل أنَّ مثل هذه النّشاطات في كُلِّ دول العالم بما فيها الاتّحاد السّوفيتي سابقاً والدّول الاشتراكية، تترك عادة للقطاع الخاص أو التّعاوني. وبالرّغم من أنَّ الرّقيب العام أعلن أنَّه ستتمّ تصفية بعض هذه المنشآت إلَّا أنَّها كانت عرضة لسوء الإدارة لصعوبة مراقبتها والإشراف عليها. وقد اعترف الرّئيس نميري، كما سبق أنْ أوضحنا، حين خاطب احتفال القطاع الخاص به لتكريمه في ١٠ أغسطس ١٩٧٢م، فقال في خطابه أمام الحشود التّي حضرت ذلك الاحتفال، أنَّه ما كان يتعين على الدّولة أنْ تقحم نفسها في هذه النّشاطات الهامشية !

تشليع مؤسّسات القطاع العام:

من أبرز الظّواهر التّي واجهتها المؤسّسات المؤممة والمُصادرة، ما تمَّ وصفه يومها بـ (عملية التّشليع). فبحُكم عملي وزملائي في واحد من أبرز القطاعات، القطاع التّجاري، عاصرنا تلك الظّاهرة، والتّي تمثلت في سحب عدد من التّوكيلات التّجارية لمختلف السّلع والمعدات، ووكالات الخدمات، والملاحة البحرية وغيرها من المؤسّسات العامَّة للأفراد أو الشّركات الخاصَّة التّي بقيت بعد قرارات التّأميم والمُصادرة، أو تمَّ تأسيسها في تلك الفترة. فمنذ قرارات التّأميم والمُصادرة نشطت بعض الجهات، وربّما بمعونة من بعض ضعاف النّفوس ممن كُلِّفوا بإدارة

المؤسّسات، في تكثيف الجهود والتّواصل مع الشّركات الأجنبية لإقناعها بسحب توكيلاتها التّجارية من المؤسّسات العامَّة، وإسنادها للشّركات الخاصّة، لا سيما وقد كانت الشّواهد ماثلة وملحوظة على سوء الإدارة وتدني النّشاط، والصّعوبات التّي كانت تواجه تلك المؤسّسات في السّوق السّوداني. وقد كان من أكثر الأسباب والمبرّرات التّي أقنعت الشّركات الأجنبية لإعادة النّظر في بقاء توكيلاتها لدى مؤسّسات القطاع العام أو سحبها، هو ما تمخضت عنه عمليات إعادة التّنظيم ودمج الشّركات، التّي جمعت التّوكيلات المتنافسة تحت مظلّة إدارية واحدة في إطار التّنظيم القطاعي، حيثُ تمَّ إنشاء مؤسّسات فرعية، في القطاع التّجاري مثلاً، تضم كُلّ منها الشّركات التّي تعمل في نفس المجال، كالسّيارات والمعدات الهندسية والخدمات الملاحية وتجارة الصّادر وغيرها، كما سبق أنْ أوضحنا. وتجدر الإشارة هنا لما أكّده الرّقيب العام الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، وأشرنا له فيما تقدّم، حول النّتائج المحدودة التّي حققّها المدراء المكلّفون بإدارة المؤسّسات المؤممة والمُصادرة، والذّين قاموا بزيارات للشّركات الأجنبية بالخارج لإقناعها بالتّعاون مع المؤسّسات العامَّة التّي عُهد لهم بإدارتها. لَمْ يفلح أولئك المدراء في إقناع الشّركات الأجنبية بالاستمرار في ممارسة نشاطاتها من خلال المؤسّسات العامَّة، في الوقت الذّي كانت تتمّ فيه الجهود من رجال الأعمال والقطاع الخاص لسحب التّوكيلات والنّشاطات منها. لقد أثار هذا الأمر انتباه المسئولين، ونُوقش من قبل مجلس الشّعب، وأهتمّ به يومها بصورة لافتة البروفسور محمد هاشم عوض المعروف عنه اهتمامه ودفاعه عن القطاع العام برؤية متميزة وفكر ثاقب، وكنت وزملائي من طلابه بجامعة الخرطوم. وقد كان يعمل في مجلس الشّعب في الفترة ١٩٧٤م - ١٩٧٧م. وأعددنا له التّقارير عن معظم تلك التّوكيلات ونشاطات المؤسّسات في القطاع التّجاري، كما أعدت فيما أعلم له تقارير من القطاعات الأخرى. ولكن الجهود التّي بذلها البروفسور محمد هاشم عوض، بحُكم مسئوليته يومها في مجلس الشّعب، وثلة من الحادبين لحماية مؤسّسات القطاع العام لا سيما المؤممة والمُصادرة، لَمْ تجد أذنا صاغية واستمرت عمليات التّشليع. وفي المثل الصّيني: النّصائح الجيدة تخترق قلب العاقل وتجتاز أذن الجاهل!

دخول الجيش معترك النّشاط التّجاري، المؤسّسة الاقتصادية العسكرية:

اتجهت كثير من الحكومات في دول العالم المختلفة لإعطاء قواتها المسلحة دوراً لممارسة بعض

النّشاطات الاقتصادية، لا سيما في المجالات ذات العلاقة بالتّصنيع الحربي للمعدات والأجهزة والذّخائر، وتجهيز الزّي الرّسمي لمختلف قطاعات الجيش، وتوفير المؤن وغيرها من مستلزمات القوات المسلحة. وفي بعض الدّول النّامية ونظراً لما تتمتع به القوات المسلحة من قدرات وإمكانيات تمّ الاستعانة بها في إنشاء مشاريع البنيات التّحتية، من طرق وجسور ومطارات وموانئ ومباني مدنية ومستشفيات وغيرها من مشروعات التّنمية والعمران.

عرف الجيش السّوداني تصنيع الذّخائر (مصنع الذّخيرة) منذ سنوات طويلة، كما امتلك الآليات والمعدات التّي أسهم بها في فترات مختلفة في تقديم الإغاثة والعون في حالات الكوارث وغيرها. إلّا أنّ النّظام المايوي هو الذّي اهتمّ بالنّشاط الاقتصادي للجيش بشكل واضح حين تمّ إنشاء «المؤسَّسة الاقتصادية العسكرية» في العام ١٩٨٢م. وقد اشتملت هذه المؤسَّسة على عدد من المنشآت: المؤسَّسة العسكرية التّجارية، والمؤسَّسة العسكرية الزّراعية، والمؤسَّسة العسكرية للنّقل، والمؤسَّسة العسكرية للإسكان والتّعمير والمؤسَّسة العسكرية للخدمات والمؤسَّسة العسكرية للتّأمين والمصارف. وقد تمدّد نشاط المؤسَّسة الاقتصادية العسكرية في عهد الانقاذ ليشمل شركات انتاجية وخدمية منها شركة الرّاعي للإنتاج الزّراعي والحيواني، شركة شيكان للتّأمين وإعادة التّأمين، شركة الأمن الغذائي، شركة كرري للطّباعة والنّشر، شركة عزة للنّقل، بنك أمدرمان الوطني. عادل النّيل – مقال – صحيفة السّياسة الكويتية –٢١/٢/٢٠١٣م.

الذّي يلاحظ في التّجربة السّودانية لدخول الجيش في المعترك الاقتصادي هو أنّ المؤسَّسة الاقتصادية العسكرية التّي أنشأها نظام مايو، لَمْ تبتدر نشاطاً اقتصادياً جديداً خاصّاً بها بجهود ذاتية من المؤسَّسة العسكرية، فقد سلبت نشاطاً قائماً بالفعل وقامت على أكتاف مؤسَّسات القطاع العام التّجارية، واستفادت من البنية التّحتية والنّظم التّي ورثتها تلك المؤسَّسات من الشّركات الأجنبية المؤممة. فبحسب منصور خالد (أنشأ النّميري مؤسَّسة أسماها المؤسَّسة الاقتصادية العسكرية، عين في إدارتها العسكريين وأسلم زمامها لواحد من أصدقائه (الزّبير رجب) والذّي كان موظفاً بالسّكة حديد.... وكان الدّافع وراء إنشاء المؤسَّسة – كما زعم – هو تمكين الجيش من اكتفائه الذّاتي ممّا يلزمه من احتياجات يومية. والزّعم مفضوح منذ البداية فبدلاً من أنْ يتركّز اهتمام المؤسَّسة الاقتصادية العسكرية في الجوانب المُتعلّقة بمؤن الجيش اتجهت بكليتها نحو الشّئون الاقتصادية المدنية)، منصور خالد (السّودان والنّفق المظلم : قصّة

الفساد والاستبداد) – صفحة ٣٥١. وقد أتبع النّميري إنشاء هذه المؤسَّسة بأمر لوزير التّجارة، وهو الوزير المسئول بحُكم قانون المؤسَّسات العامَّة لسنة ١٩٧٦م من مؤسَّسات القطاع التّجاري، بنقل شركتيْن من أكبر شركات القطاع العام التّجاري، من حيثُ النّشاط والأصول والتّجربة في السّوق السّوداني والعلاقات التّجارية الخارجية، وضمّهما للمؤسَّسة الوليدة وهما: شركة الخرطوم (التّي واصلت النّشاط الاقتصادي لشركة متشل كوتس الإنجليزية المؤممة) وشركة كردفان (التّي تولّت ممارسة نشاطات شركة سودان مركنتايل الإنجليزية المؤممة). وحيثُ إنَّ الشّركتيْن هما من أنجح الشّركات التّجارية المؤممة، فإنَّ قرار ضمّهما للمؤسَّسة الاقتصادية العسكرية الوليدة، ووضعهما تحت إمرة الجيش، و"عسكرة" فريق الإدارة (تمَّ منح الزّبير رجب رتبة عسكرية عليا) كان ضربة قاضية للقطاع التّجاري، ويعتبر برأينا أحد أبرز عمليات تشليع المؤسَّسات العامَّة التّي أشرنا لها فيما سبق كواحدة من الظّواهر المدمّرة التّي ميّزت حصاد تجربة التّأميم والمُصادرة.

يضاف لكُلِّ هذا أنَّ عملية الضّم نفسها قد تمّت دون مراعاة للأُسس المهنية التّي يتعيّن أخذها بالاعتبار في مثل هذه الحالات. فمن غير المعلوم إنْ كانت قد جرت إعادة تقييم لأصول الشّركتيْن، ولَمْ تَّتضح الأُسس التّي اتبعت في التّنظيم الإداري، وفي معالجة أوضاع الموظفين السّابقين وتعيين العسكريين في مراكز المسئولية لمتابعة نشاطات الشّركتيْن بعد عملية الضّم. لَمْ يتوقف الأمر عند شركتي القطاع التّجاري المذكورتيْن، فقد تمَّ أيضاً ضم شركة كوبتريد للمؤسَّسة الاقتصادية العسكرية. ومعروف أنَّ كوبتريد بدأت نشاطها أصلاً كمؤسَّسة تعاونية ثُمَّ تمَّ تحويلها لشركة.

مهما يكن من شيء فقد انطلقت المؤسَّسة الاقتصادية العسكرية الوليدة بعد ذلك لمجالات تجارية متنوِّعة وواسعة نافست بها شركات ومؤسَّسات القطاعيْن العام والخاص في مجال الاستيراد والتّصدير. ولدعم نشاطاتها الخارجية أنشأت المؤسَّسة مكاتب خارج البلاد مُنحت صلاحيات واسعة للتّعامل التّجاري مع مختلف الشّركات والأفراد. ويخبرنا الدّكتور منصور خالد، بحسب ما أورد في كتابه المشار إليه فيما تقدّم، أنَّ المؤسَّسة الاقتصادية العسكرية حلقة واحدة من سلسلة فساد واسع، وأنَّها قد تعرّضت لهجوم عنيف من مجموعة باريس الاستشارية بل من الإدارة الأمريكية، بسبب تعاملاتها التّجارية التّي تجاوزت بها حدود النّشاطات المتعارف عليها لمثل هذه المؤسَّسات العسكرية.

مؤسَّسات القطاع العام – الدّاء العضال:

واجهت المؤسَّسات العامَّة في قطاعات الاقتصاد السّوداني الانتاجي والخدمي الكثير من المشاكل فيما يتصل بأدائها وتمويلها واستثماراتها ونظمها الإدارية والسّياسات التّي توجه نشاطاتها، في مختلف العهود التّي سبقت نظام مايو. ولكن من المؤكّد أنّ قرارات التّأميم والمُصادرة والتّي نشأت على إثرها العديد من المؤسَّسات العامّة، التّي تعمل في مجالات كثيرة متباينة وتمارس نشاطات متنوِّعة وربّما كانت متنافسة ومتضاربة، قد فاقمت من تلك المشكلات وأضافت إليها وأصبحت المؤسَّسات العامَّة عبئاً ثقيلاً على الدّولة. ومع ارتفاع تكاليف التّشغيل، وتدني الإيرادات وتزايد خسائر المؤسَّسات العامَّة، أدركت الحكومة الحاجة الماسة لإعادة النّظر في أدائها لتتمكّن من اتّخاذ الإجراءات المناسبة لتخليص الدّولة من أعبائها المتزايدة. ولتحقيق هذا الهدف وكما تمّت الإشارة في مقدّمة هذا الكتاب، عهدت الحكومة ممثلة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني في العام ١٩٧٧م لفريق من المستشارين والأكاديميين السّودانيين للقيام بدراسة شاملة مستفيضة للمؤسَّسات العامَّة في القطاعات المختلفة. وتمَّ التّعاون مع خبراء من البنك الدّولي لإنجاز تلك الدّراسة التّي اشتملت على تقارير مفصّلة للقطاعات، التّجاري، والصّناعي والزّراعي والنّقل والسّياحي إضافة للفئة المتنوِّعة من منشآت الأعمال. وانبثقت عن الفريق لجان فرعية كُلِّفت بدراسة القطاعات المختلفة وتقدّمت بتقاريرها. وتمَّ إعداد وتسليم التّقرير النّهائي لحكومة السّودان في فبراير ١٩٧٨م. وقد أشار التّقرير إلى كثير من القضايا التّي أوضحناها أعلاه وكانت في غالبها من تلك التّي أفرزتها قرارات التّأميم والمُصادرة فيما يتصل بالبيئة السّياسية والاقتصادية المحيطة بالمؤسَّسات العامَّة، وبالجانب التّشريعي والقانوني، والنّاحية التّنظيمية والإدارية، وضعف الأداء المالي والتّشغيلي. وأوصت الدّراسة باتّخاذ التّدابير لمعالجة أوضاع المؤسَّسات العامَّة ومنها المؤممة والمُصادرة لتخليص الدّولة من أعبائها المتزايدة.

(Public Corporations In Sudan – February 1978).

ولَمْ تسعف تلك الدّراسة المتعمقة المتكاملة والتّي تضمّنت الكثير من التّوصيات والمقترحات العملية، نظام مايو لاتّخاذ خطوات جادة لمعالجة أوضاع المؤسَّسات العامَّة. ولهذا ورثت الحكومات التّي أعقبته تركة مثقلة تمثلت في الأعباء المتزايدة لاستمرار المؤسَّسات الخاسرة تحت مظلة القطاع العام. ويلاحظ أنّ الحكومات الدّيمقراطية التّي تلت نظام مايو بعد الانتفاضة في

أبريل ١٩٨٥م وحَتَّى يونيو ١٩٨٩م، أولت أمر المؤسَّسات العامَّة الخاسرة والتِّي طالها الفساد عنايتها. ففي خطاب موازنة الدّولة للعام ١٩٨٨ / ١٩٨٩م الذّي قدّمه وزير المالية الدّكتور عمر نور الدّائم، قال إنَّ الحكومة ستقوم بتصفية كافة المؤسَّسات والشّركات التّابعة للهيئة العسكرية الاقتصادية (سابقاً) والتّي يبدو أنَّ قرار حلّها كان قد صدر من قبل. فقد أشير في خطاب الموازنة للعام ١٩٨٧ / ١٩٨٨م إلى الفساد وأوجه القصور التّي كانت سائدة في المؤسَّسات العامَّة ومنها المؤسَّسة الاقتصادية العسكرية. لكن الحكومات الدّيمقراطية، التّي تعاقبت في الفترة القصيرة من الحُكم الدّيمقراطي ١٩٨٥م -١٩٨٩م، لَمْ تفلح هي الأخرى في معالجات متكاملة وفعالة لأوضاع المؤسَّسات العامَّة لا سيما المؤممة والمُصادرة.

وحين تسلم نظام الانقاذ السّلطة في العام ١٩٨٩م، وأفصح عن توجهاته ومعالجاته الاقتصادية، وانتهج سياسة التّحرير الاقتصادي والخصخصة (Liberalization and Privatization) وبدء في تنفيذها، كان القصد منها الاصلاح الاقتصادي وفي مقدّمته التّصدي لقضية مؤسَّسات القطاع العام. وكان هذا في الحقيقة إيذاناً بفصل جديد مثير من فصول التّجارب التّي مرّ بها الاقتصاد السّوداني منذ الاستقلال في العام ١٩٥٦م. فبمثل العجلة والجرأة السّياسية التّي أقدم بها نظام مايو إثر الانقلاب العسكري في ٢٥ مايو ١٩٦٩م على اتّخاذ قراراته المزلزلة بالتّأميم والمُصادرة، أقدم نظام الانقاذ إثر الانقلاب العسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م على اتّخاذ قرارات التّحرير الاقتصادي وخصخصة المؤسَّسات العامَّة، وأفرز تجربة في الاصلاح الاقتصادي كانت لها الكثير من الآثار السّالبة على الاقتصاد السّوداني. وتجربة نظام الانقاذ بسياساتها وأساليبها، مثلها مثل تجربة التّأميم والمُصادرة في عهد نظام مايو، أثارت وما زالت تثير جدلاً واسعاً بين ذوي الاختصاص والاهتمام، وتحتاج إلى كثير من التّقصي والبحث والدّراسة، وتلك قصّة أخرى!

وربّما من المناسب أنْ نختم هذه الملاحظات حول حصاد تجربة التّأميم والمُصادرة التّي زلزلت الاقتصاد السّوداني، بما كتبه الصّحفي الأستاذ عثمان ميرغني رئيس تحرير صحيفة التّيار، الذّي اعتبر تلك القرارات واحدة من «المخازي»، وقد عدّد عشرةً منها، فقال (قرارات المُصادرة والتّأميم كانت «خامسة المخازي السّودانية العشر».. ليس في زلزالها الاقتصادي ودمارها المباشر فحسب.. بل في نموذج التّفكير الثّوري (المراهق) الصّبياني عندما يصبح هو الحاكم بأمره بلا أدنى رادع. فقد تبرّجت مقالات كبار الصّحفيين في الصّحف تمتدح قرارات

«الرّئيس القائد».. وتبارت النّخبة المستنيرة في تشييد أبراج الأوسمة لفكر وذكاء ووطنية حكومة الثّورة. بل وخرجت المسيرات الجماهيرية الصّداحة بهتافات التّأييد. وغاب تماماً العقل والرّشد والرّأي الآخر الذّي يجب أنْ يكبح جماح العربة المنطلقة نحو الهاوية. من يومها.. واقتصادنا العليل يزداد علة.. حَتَّى صرنا ونحن على ضفاف عشرة أنهر تعبر السّودان، جوعى وعطشى نستمطر العالم الإغاثات. إنَّها خامسة المخازي السّودانية العشر.. قرارات المُصادرة والتّأميم.)

عثمان ميرغني: من ضيع السّودان؟ عشر مخازي سودانية – صحيفة التّيار – الحلقة (٦).

وربّما يصدق في هذا المقام أيضاً قول القائل:

أُمُورٌ يَضْحَكُ السُّفَهَاءُ مِنْهَا   وَيَبْكِي فِي عَوَاقِبِهَا اللَّبِيبُ!

الخاتمة

تلك كانت قصّة التّأميم والمُصادرة التّي بدأت فصولها بقرارات عاصفة بعد أشهر قلائل من انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م، وتتابعت حلقاتها في الذّكرى الأولى لثورة مايو واستكملت بعد ذلك بقليل. نعتناها بالقرارات «المزلزلة» لأنَّها كانت ثمرة للدّعاوى العريضة عن الطّهارة الثّورية وللاندفاع الثّوري الطّائش الذّي أعشى البصائر، وتمّت في ظروف مشحونة بالقلق والتّوتر، وباتهامات لا تسندها أدلة وبراهين مقنعة بالفساد والتّخريب الاقتصادي، دمغت بها مايو رجال الأعمال والشّركات والمصارف وغيرها من منشآت الأعمال. جاءت تلك القرارات مباغتة واُتّخذَت على عجل مريب، وهزّت الاقتصاد السّوداني هزّاً عنيفاً، وأحدثت تغييراً كبيراً في بنيته الهيكلية ومكوّناته القطاعية، وأضرّت بعلاقاته بالأسواق المحلّية والخارجية، وأربكت تعاملاته التّجارية والمصرفية، وتركت جراء كُلّ ذلك آثارها السّالبة لسنوات طويلة.

ولئن كان مقصد نظام مايو، إنْ أحسنا الظّن به، هو الإصلاح الاقتصادي فقد أخطأ ذلك الهدف بدرجة كبيرة، وتجاوز مرامي الإصلاح بتلك القرارات المتعجلة الملتبسة. والدّليل على ذلك أنْ نظام مايو أدرك فداحة ما أقدم عليه وبدأ التّراجع عن تلك القرارات في الفترة التّي أعقبت انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م مباشرة. وفي رأينا وممَّا عايشناه في ضوء التّجربة العملية، ولخصناه في الفصل الأخير من هذا الكتاب عن حصاد تجربة التّأميم والمُصادرة، أنَّ الاقتصاد السّوداني ربّما كان سيزداد عافية لو أنْ نظام مايو تمهّل في تطبيق نهجه الاشتراكي، فأهتم بالتّنمية في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالزّراعة والصّناعة والانتاج الحيواني والتّعدين ... إلخ، والتّي كان يجدر أنْ تكون في رأس أوّلويات الدّولة، وسعى لتطوير البنى التّحتية وتوفير الطّاقة والخدمات بأنواعها وغير ذلك من متطلّبات التّنمية، وفتح الباب واسعاً للمستثمرين وللشّركات والمصارف الأجنبية وحفّزها لتسخير إمكاناتها وخبراتها وعلاقاتها الدّولية لهذا الجهد التّنموي، وفق سياسات اقتصادية متكاملة وتشريعات قانونية ملائمة وضوابط وترتيبات إدارية تضمن تشجيع ومشاركة القطاعين العام والخاص السّوداني.

مهما يكن من شيء فقد مرّت تجربة نظام ٢٥ مايو في التّأميم والمُصادرة وفيها الكثير من العبر والدّروس. ولَمْ يكن الذّي أوردناه في هذا الكتاب عن تلك التّجربة، وقد بذلنا فيه ما وسعنا الجهد،

إلَّا لمحات لبعض جوانبها. ولا ندعي أننا بما كتبناه استقصينا التّجربة وأتينا على كُلٍّ تفاصيلها وبلغنا بما أوردناه عنها الكمال، فما زال فِي الأضابير الكثير المثير الخطر! ويبقى الأمل من بعد هذا أنْ يتوفّر ذوو الاهتمام والاختصاص من الباحثين على الموضوع وأنْ يستكملوا دراسته وبحثه وبالله التّوفيق.

وآخر دعوانا أنَّ الحمد لله رب العالمين.

المصادر

المصادر

الكتب:

١. جعفر محمد نميري ١٣٩٨هـ – النّهج الإسلامي لماذا؟ المكتب المصري الحديث – القاهرة

٢. زين العابدين محمد أحمد عبد القادر ٢٠١١م – مايو سنوات الخصب والجفاف – مركز محمد عمر بشير للدّراسات السّودانية – جامعة أمدرمان الأهلية – أمدرمان.

٣. منصور خالد ١٩٨٥م – السّودان والنّفق المظلم: قصّة الفساد والاستبداد –إيدام للنّشر مالطا.

٤. منصور خالد ١٩٩٣م – النّخبة السّودانية وإدمان الفشل – دار الأمين للنّشر والتّوزيع – القاهرة.

٥. منصور خالد ٢٠٠٠م – جنوب السّودان في المخيلة العربية: الصّورة الزّائفة والقمع التّاريخي – دار تراث – لندن.

٦. محمود محمد قلندر ٢٠٠٥م – سنوات النّميري – مركز عبد الكريم ميرغني الثّقافي – أمدرمان.

٧. محمود محمد قلندر ٢٠١٢م – السّودان ونظام الفريق عبود – دار عزة للنّشر والتّوزيع – الخرطوم.

٨. مكي عثمان مكي ١٩٩٧م – وزراء مالية ورجال أعمال عرفتهم – الجزء الأوّل – مطبعة المروة – الخرطوم.

٩. حسن الجزولي ٢٠٠٦م – عنف البادية – مدارك – الخرطوم.

١٠. عادل سيد فهيم ١٩٦٦م – نظرية التّأميم – الدّار القومية للطّباعة والنّشر – القاهرة.

١١. محمد سعيد القدال ١٩٨٦م – الحزب الشّيوعي وانقلاب ٢٥ مايو – دار الزّهراء –الخرطوم.

١٢. الحزب الشّيوعي السّوداني ١٩٧٦م – الماركسية وقضايا الثّورة السّودانية – نص التّقرير العام المجاز في المؤتمر الرّابع للجزب الشّيوعي السّوداني – دار عزة للنّشر والتّوزيع – الخرطوم.

١٣. أحمد سليمان ١٩٨٣م – ومشيناها خطى – صفحات من ذكريات شيوعي اهتدى – دار الفكر للطّباعة والنّشر – الخرطوم.

١٤. سعيد النّجار (تحرير) ١٩٨٧م التّصحيح والتّنمية في البلدان العربية – صندوق النّقد العربي وصندوق النّقد الدّولي – القاهرة.

١٥. محمد مصطفى –١٩٩١م – محاكمة نميري ولغز السّودان – دار الصّفوة للطّباعة والنّشر والتّوزيع – القاهرة.

١٦. عبد الرّحمن محمد فضل الله ١٩٨٥م – ٢٥ مايو البريق والدّم – مطبعة النّجم الفضي الخرطوم.

المقالات:

١. النّعمان حسن أحمد – مايو: الشّاهد والضّحية – مقالات من ثمانية حلقات – كتبت في العام ٢٠١١م حسب

إفادة الكاتب في أحد مقالاته بموقع سودانايل، ونشرت بموقع سودانيز أونلاين في الفترة ديسمبر٢٠١٢م – يناير ٢٠١٣م.

٢. علي خالد قطيشات – مشروعية التّأميم في القانون الدّولي – صحيفة الصّوت الإليكترونية ٢٠١٢/٥/٢٠م.

٣. إيهاب شوقي – التّأميم ومشروعيته في القانون الدّولي – موقع شبكة الأخبار العربية – ٢٠١٥/٩/١م.

٤. حسام الحملاوي – مقال من كتاب « السّودان : الشّمال والجنوب والثّورة" – الجزء (١٣) منه "الشّيوعيون والنّميري... مرحلة الوفاق" بموقع مركز الدّراسات الاشتراكية – الاشتراكي الإليكتروني – مايو ٢٠١١م

٥. محمد عبد الله البشرى – الأُسس القانونية لمُصادرة أملاك المستثمر الأجنبي- الرّاكوبة – ٥/١٢/ ٢-١٣م.

٦. مصطفى عبد العزيز البطل – مدارج السّالكين إلى مُذكّرات الرّائد زين العابدين (١) و(٢) سودانيزأونلاين ٢٢ و٢٩ مارس ٢٠١١م. نقلا عن صحيفة الأحداث.

٧. مصطفى عبد العزيز البطل – أخاف من الكلب يطلع لي أسد – سودانيز أون لاين ٢٠١٥/٣/٢٣م.

٨. خالد موسى دفع الله – الطّريق إلى أحمد الأسد صاحب قرارات التّأميم – سودانايل ٢٠١٥/٤/١٩م.

٩. أحمد محمد الأسد – التّأميم والمُصادرة: ردي على البطل سودانايل –٢٩ /٢٠١٥/٤م.

١٠. أحمد محمد الأسد – متاريس لحماية القطاع العام – ثلاثة مقالات نشرت بصحيف الأيّام – ١٩٧٣/٢/١٢،١٤،١٥م.

١١. عمر محمد عثمان- الرّأسمالية الوطنية أم القطاع الخاص؟ معني القطاع الخاص- الأيّام العدد ٦٦١٢- ١٩٧٢/٨/٢٤م.

١٢. عمر محمد عثمان- الرّأسمالية الوطنية أم القطاع الخاص؟ معني الرّأسمالية – الأيّام العدد ٦٦١٣- ١٩٧٢/٨/٢٥م.

١٣. محمد التّجاني – تأميم التّجارة الخارجية – ما هو الطّريق الصّحيح لتسويق حاصلاتنا الزّراعية؟ – الأيّام العدد ٢٠٣٣ – ١٩٦٩/١٠/١١م.

١٤. أحمد إبراهيم أبوسن- وظيفة الرّقيب الإداري – الرّأي العام العدد ٨٧٣١ – ١٩٧٠/٤/٥م.

١٥. عثمان ميرغني – تحقيق، من ضيع السّودان – عشر مخازي سودانية: قرارات التّأميم والمُصادرة (الحلقة ٦) صحيفة التّيار العدد ١١٧٢ بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣م.

١٦. حول التّجربة النّاصرية في التّأميم – مجلة الوعي العربي – ٢٠١٣/٥/٦م.

١٧. عادل النّيل – مقال – صحيفة السّياسة الكويتية –٢٠١٣/٢/٢١م.

القوانين:

١. قانون الاستيلاء لسنة ١٩٧٠م (قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٠م).
٢. قانون الجهاز المركزي للرّقابة العام لسنة ١٩٧٠م (قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٠م).
٣. قانون الجهاز المركزي للرّقابة العامّة (تعديل) لسنة ١٩٧٠م.
٤. قانون الحراسة العامّة لسنة ١٩٧٠م (قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٠م)
٥. قانون الحراسة العامّة لسنة ١٩٧٠م (قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٠م ألغي بموجبه القانون السّابق رقم ٢١).
٦. قانون مؤسّسة الدّولة التّجارية لسنة ١٩٧٠م (قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٠م)
٧. قانون تأميم البنوك لسنة ١٩٧٠م (قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٠م).
٨. قانون تأميم الشّركات لسنة ١٩٧٠م (قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٠م)
٩. قانون مؤسّسات القطاع العام لسنة ١٩٧١م.
١٠. قانون المؤسّسات العامّة لسنة ١٩٧٦م – ١٩٧٦/٧/٢٠م (ألغي بموجبه قانون مؤسّسة الدّولة التّجارية لسنة ١٩٧٠م وقانون مؤسّسات القطاع العام لسنة ١٩٧١م)
١١. اللّائحة التّأسيسية للمؤسّسة العامّة للقطاع التّجاري– ١٩٧٣م.

الصّحف:

١. أرشيف صحيفة الأيّام – دار الوثائق القومية – أعداد منتقاة للفترة ١٩٦٦م – ١٩٧٣م.
٢. أرشيف صحيفة الصّحافة – دار الوثائق القومية – أعداد منتقاة للفترة ١٩٦٦م–١٩٧٣م.
٣. أرشيف مجلة الإذاعة والتّلفزيون والمسرح – أعداد منتقاة للعامين ١٩٧٠م–١٩٧١م.
٤. أرشيف صحيفة القوات المسلحة – اعداد منتقاة للعامين ١٩٧٠م –١٩٧١م
٥. أرشيف صحيفة أخبار الأسبوع – أعداد منتقاة – للعامين ١٩٦٩م– ١٩٧٠م.

البيانات والخطابات الرّسمية:

١. خطاب وزير المالية السّيد حمزة ميرغني أمام البرلمان حول ميزانية العام ١٩٦٦/١٩٦٧م – يناير ١٩٦٧م.
٢. خطاب زعيم المعارضة السّيد محمد أحمد محجوب أمام البرلمان حول ميزانية العام ١٩٦٦/١٩٦٧م – ١٩٦٧/٢/٣م.
٣. البيان الأوّل لثورة مايو: ألقاه العقيد جعفر محمد نميري رئيس مجلس قيادة الثّورة – ٢٥ مايو ١٩٦٩م.
٤. بيان مجلس الوزراء: ألقاه السّيد بابكر عوض الله نائب رئيس مجلس قيادة الثّورة رئيس الوزراء– ٢٥ مايو ١٩٦٩م.
٥. خطاب الرّقيب العام الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر في حفل السّادة رؤساء الوحدات الحكومية بمناسبة إجازة قانون الجهاز المركزي للرّقابة العامّة – ٢٥ يناير ١٩٧٠م.

٦. بيان الرّقيب العام الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر حول قانون الحراسة العامّة – ١٢ مابو ١٩٧٠م.

٧. بيان الرّئيس جعفر نميري حول مُصادرة مؤسَّسة عثمان صالح وأولاده ومجموعة شركات عثمان صالح وأولاده – ١٤ مايو ١٩٧٠م.

٨. خطاب الرّئيس جعفر نميري في العيد الأوَّل لثورة مايو – ٢٥ مايو ١٩٧٠م.

٩. بيان الرّقيب العام الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر حول الاستيلاء على بعض المؤسَّسات – ١٤/٦/١٩٧٠م.

١٠. خطاب الرّئيس جعفر نميري في المهرجان التّاريخي للقوات المسلحة – ٢٢ يوليو ١٩٧٠م.

١١. خطاب الرّقيب العام الرّائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر في مهرجان احتفالات المؤسَّسات المؤممة والمُصادرة – ١٠ يونيو ١٩٧١م.

١٢. خطاب الرّئيس نميري في تكريم القطاع الخاص له – ١٠ أغسطس ١٩٧٢م.

١٣. خطاب القطاع الخاص: ألقاه السّيد محمد إدريس في الاحتفال بتكريم الرّئيس نميري– ١٠ أغسطس ١٩٧٢م.

١٤. نص الاتّفاق مع بنك الكريدي ليونيه لتعويضه في فترة أقلّ ممَّا يحدّدها قانون التّأميم لسنة ١٩٧٠م – ٢٤/٥/١٩٧٢م.

١٥. الميثاق الوطني – الخرطوم – ١٩٧٢م.

المصادر الإنجليزية:

English Sources:

1. Public Corporations in Sudan – Study by Government Task Force assisted by World Bank Staff Members and Consultants – February 1978.
2. The Theory of Nationalization Katzarov, Konstantin, The Hague: Martinus Nijhoff 1964.
3. Nationalization in Theory and Practice, A. Beacham, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 64 No. 4 – Nov 1955.
4. The International Ombudsman Association (IOS) Website: Standards of Practice.
5. Expropriation Laws and Review Processes-www.oecd.org.
6. The Lessons of Nationalization (Britain) –Steve Schifferes – BBC website – February 2008.
7. The Suez Crisis of 1956 – www.historylearningsite.co.uk. May 2015.
8. Lenin and Nationalization – Sraid Marx – irishmarxism.net - January 2013.

رقم الإيداع : 960 / 2015م